The ERI ITA is funded by the European Investment Bank

Tetra Tech International Development

Economic Resilience Initiative - Infrastructure Technical Assistance TA2017141 R0 ERI

المهمة 1.13: إطار سياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARPF لمشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC

تاريخ الإصدار: الثاني من حزيران 2022

TETRA TECH International Development
A project implemented by the TTID ERI-ITA Consortium

Tetra Tech International Development B.V.
Jan Luijkenstraat 92 C, 1071 CT
Amsterdam, The Netherlands

تم تمويل Infrastructure Technical Assistance التشغيلية هذه بموجب إطار مبادرة Economic Resilience Initiative التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي EIB. هذا ووقد قام البنك بإطلاق هذه المبادرة استجابةً لدعوة المجلس الأوروبي لتكثيف دعمه لدول جوار الاتحاد الأوروبي سعياً لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة. ولعل الهدف من هذه المبادرة يكمن بتأمين تمويلٍ إضافي على وجهِ السرعةِ لدعم النمو المستدام والبنية التحتية الحيوية والتماسك الاجتماعي في بلدان الجوار الجنوبي وغرب البلقان. وتركز مبادرة Economic Resilience Initiative على القطاعين العام والخاص دعماً لأنشطة بنك الاستثمار الأوروبي EIB خلال المراحل المختلفة من دورة المشروع. هذا وقد ساهم بنك الاستثمار الأوروبي EIB في نافذة تمويل المساعدة الفنية لمبادرة Economic Resilience Initiative بمبلغ 90 مليون يورو مُوّلت من موارد ميزانيته الخاصة.

إخلاء المسؤولية

يتحمل مؤلف هذا التقرير المسؤولية الكاملة عما ورد فيه. ويشار الى أن وجهات النظر المطروحة به تعبر عن رأي الكاتب فحسب وقد لا تعكس بالضرورة-وجهة نظر بنك الاستثمار الأوروبي.

تم إصدار هذا المستند للطرف الذي كُلف بإعداده ولأغراض محددة مرتبطة بالمشروع المذكور أعلاه فقط. إذ لا ينبغي الاعتماد عليه من قبل أي طرف آخر أو استخدامه لأي أغراض أخرى بخلاف ذلك.

تقع مسؤولية محتويات هذا التقرير على عاتق ائتلاف شركات WYG و Economic Resilience Initiative "ERI" Infrastructure Technical Assistance "ITA"، ولا تعكس بأي حال من الأحوال وجهات نظر بنك الاستثمار الأوروبي أو الاتحاد الأوروبي.

نخلي مسؤوليتنا من تحمل أية عواقب قد تنجم عن الاعتماد على هذا المستند من قبل أي طرف آخر، أو استخدام هذ المستند لأي غرض آخر بخلاف المشار اليه. هذا ولا نتحمل مسؤولية ما قد يرد به من خطأ أو إغفال قد يكون ناجم عن خطأ أو إغفال في البيانات المقدمة إلينا من قبل أطراف أخرى.

سجل مسائل التقرير

عنوان المشروع: التقييم الأولي للمخاطر والتقييم البيئي والاجتماعي ESIA لمشروع العقبة – عمان لتحلية ونقل المياه "AAWDC " (الأردن)

رقم المشروع: MSK-JOR-ENV – AAWDC-21

عنوان التقرير: تقرير المهمة 1-13 - إطار سياسة إعادة التوطين الأولي

العدد: 2

المراجعة	1	2	3	4
التاريخ	30th September 2021	19th January 2022	2nd June 2022	
التفاصيل	تقرير المهمة 1-13 - إطار سياسة إعادة التوطين الأولي	تقرير المهمة 1-13 - إطار سياسة إعادة التوطين الأولي	تقرير المهمة 1-13 - إطار سياسة إعادة التوطين الأولي	
إعداد:	ESIA Team	ESIA Team	ESIA Team	
تم التحقق من قبل	Timothy Young SPM Manuel BÉNARD DTL	Timothy Young SPM Manuel BÉNARD DTL	Timothy Young SPM Manuel BÉNARD DTL	
تم الموافقة عليه من قبل	Mathieu ARNDT TL	Mathieu ARNDT TL	Mathieu ARNDT TL	

قائمة المحتويات

سجل مسائل التقرير 1
قائمة الأشكال 4
قائمة الجداول 5
مسرد المصطلحات والاختصارات 6
1 المقدمة 7
1-1 أهداف نظام إطار سياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARPF 7
1-2 نطاق التقرير 8
2 وصف المشروع 9
1-2 موقع المشروع 9
2-2 مكونات المشروع 12
1-2-2 مكون تحلية المياه 12
2-2-2 مكون نقل المياه 15
3 الإطار التشريعي والمؤسسي 25
1-3 التشريع الأردني 25
1-1-3 اللوائح الرئيسة المتعلقة باستملاك الأراضي وإعادة التوطين 25
2-1-3 طريقة الاستملاك 27
3-1-3 المطالبات والتظلمات 29
4-1-3 الإطار المؤسسي 30
2-3 متطلبات إعادة التوطين في بنك الاستثمار الأوروبي EIB 31
3-3 تحليل الفجوة بين التشريعات الوطنية ومعايير بنك الاستثمار الأوروبي EIB 35
4-3 المبادئ الرئيسة للاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين مشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC: 36
5-3 ضغوط إعادة التوطين 37
6-3 عملية إعداد واعتماد خطط عمل إعادة التوطين 37
1-6-3 العملية كاملةً 38
2-6-3 الوكالات الوطنية التي يمكن أن تشارك في تنفيذ إعادة التوطين 38
3-6-3 إحصاء ومسح الأصول وتخمينها 39
4-6-3 تحضير خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين 39
5-6-3 المراجعة والتقديم إلى السلطات المسؤولة عن المشروع 40
7-3 التحديات المحتملة أثناء تحضير خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP 40
4 تأثيرات المشروع المحتملة 41
1-4 الإيجار واستعمال العقار والاستملاك 41
2-4 التقييم الأولي للتأثيرات الإيجابية والسلبية 41
5 تقدير عدد الفئات المتضررة 42
1-5 المسح الميداني ومنهجيته 42

2-5 الآثار والتقديرات المحتملة للفئات المتضررة 42
6 استراتيجية التعويضات والأهلية والاستحقاقات 51
1-6 المبادئ الأساسية للتعويضات والأهلية 51
1-1-6 الأرض المكتسبة بشكل دائم 51
2-1-6 إشغال الأرض المؤقت 51
2-6 استحقاقات التعويض 52
7 إشراك الجهات المعنية والمشاورات والإفصاح 55
1-7 استراتيجية إشراك الجهات المعنية والمشاورات العامة 55
2-7 المشاورات حتى تاريخه 55
3-7 مشاركة الجهات المعنية في المستقبل والمشاورات العامة والإفصاح 55
8 الفئات المتضررة من المشروع PAPs وقضايا الجنسانية 57
9 مسؤوليات التنفيذ والجدول الزمني والميزانية 60
1-9 الملخص 60
2-9 أنشطة التنفيذ والمسؤوليات 60
3-9 الأطراف الرئيسة المشاركة في التنفيذ 62
4-9 القدرة الحالية لإعادة التوطين في وزارة المياه والري MWI 62
5-9 الجدول الزمني للتنفيذ 62
6-9 الميزانية 62
10 آلية التظلم 64
1-10 المبادئ والنظرة العامة 64
11 المراقبة والتقييم 68
1-11 الملخص 68
2-11 مراقبة الامتثال والمراجعة الشاملة 70

قائمة الأشكال

الشكل 1: التصميم العام لموقع مشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC 11
الشكل 2: تدفق عمليات محطة التحلية بأكملها [2] 13
الشكل 3: خزان العقبة 2 في موقع محطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي SWRO. 15
الشكل 4: محطة تقوية الضخ BPS2 16
الشكل 5: محطة تقوية الضخ BPS3 17
الشكل 6: خزان التجميع RGT1 18
الشكل 7:محطة تقوية الضخ BPS4 18
الشكل 8: خزان التجميع 2..... 19
الشكل 9: موقع المدورة 2 ومحطة BSP5 20
الشكل 10: خزان التجميع RGT3 21
الشكل 11:خزان تفتيت الضغط 21
الشكل 12: محطة الضخ ممر عمان التنموي - PS ADC 22
الشكل 13: خزان أبو علندا الحالي..... 23
الشكل 14: محطة ضخ (PS ADC) إلى خزان المنتزه الحالي 24
الشكل 15: مخطط انسيابي لعملية استملاك الأراضي التي اعتمدتها وزارة المياه والري MWI / سلطة المياه الأردنية WAJ لجميع المشاريع ... 28
الشكل 16: جزء من حالات استملاك الأراضي المتأثرة بالمشروع..... 43
الشكل 17: عملية آلية التظلم متعددة المستويات 65
الشكل 18: نموذج شكوى لوزارة المياه الأردنية) متاح على(http://www.waj.gov.jo/sites/ar-jo/Lists/test2/Newform.aspx 66

قائمة الجداول

الجدول 1: نطاق المرافق 9
الجدول 2: ملخص مكونات المشروع 12
الجدول 3: متطلبات إعادة التوطين القسرية لبنك الاستثمار الأوروبي EIB..... 31
الجدول 4: الثغرات في التشريعات والتدابير اللازمة لسد هذه الثغرات..... 35
الجدول 5: التحديات الشائعة أثناء إعداد خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين والحلول..... 40
الجدول 6: قطع الأراضي المتضررة وحالة الملكية 42
الجدول 7:قطع الأراضي المتأثرة بالمشروع 44
الجدول 8: مصفوفة الاستحقاق 53
الجدول 9: البيانات الديموغرافية على المستوى الوطني 58
الجدول 10: مهام ومسؤوليات التنفيذ الرئيسية 60
الجدول 11: الميزانية التقديرية للتعويضات عن الأراضي..... 62
الجدول 12: الميزانية التقديرية لتعويضات الهياكل 63
الجدول 13: ميزانية التعويضات التقديرية للمحاصيل والأشجار 63
الجدول 14: مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لعملية استملاك الأراضي وإعادة التوطين 68
الجدول 15: مؤشرات الأداء الرئيسة لمراقبة مخرجات عملية التظلم والتعويض..... 69

مسرد المصطلحات والاختصارات

AAWDC	العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه
ADC	شركة تطوير العقبة
ASEZA	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
BOT	إنشاء وتشغيل ونقل
BPS	محطة تقوية الضخ
BPT	خزان تفتيت الضغط
CBO	منظمة مجتمعية
EIB	بنك الاستثمار الأوروبي
ERI	مبادرة المرونة الاقتصادية
ESIA	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
DLS	دائرة الأراضي والمساحة
GLARC	دليل استملاك الأراضي وإعادة توطينها والتعويض عنها
GOJ	الحكومة الأردنية
GRC	لجنة مراجعة التظلمات
IFI	مؤسسة التمويل الدولية
Km	كيلومتر
KPI	مؤشر الأداء الرئيسي
LAL	قانون استملاك الأراضي
LARAP	خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين
LARPF	إطار سياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين
MCM	مليون متر مكعب
MoEnv	وزارة البيئة
MWI	وزارة المياه والري
NGO	منظمة غير حكومية
PAPs	الفئات المتضررة من المشروع
REOL	قانون الملكية العقارية رقم (13) لسنة 2019
RGT	خزان التجميع
SEP	خطة إشراك الجهات المعنية
SWRO	محطة تحلية المياه بالتناضح العكسي
WAJ	سلطة المياه الأردنية

1 المقدمة

يهدف العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC إلى تقليل العجز في موارد المياه حيث يعاني الأردن بالفعل من شح في موارده المائية من خلال توفير إمدادات مياه عذبة آمنة وموثوقة لعمان، والمحافظات الأخرى في الأردن بالإضافة إلى المناطق على طول مسار خط أنابيب المشروع. كما يتضمن المشروع تطوير البنية التحتية لإمدادات المياه بالكامل داخل حدود الأردن وسيطرته.

يمتلك الأردن موارد مائية سطحية وجوفية محدودة حيث توفر موارد المياه المتجددة المتاحة ما يقدر بنحو 100 متر/ مكعب/ للفرد/ بالسنة، وهذا وأقل بكثير مقارنة بالعتبة الدولية البالغة 500 متر مكعب / للفرد الواحد، مما يجعل تصنيفها يقع ضمن ما يعرف "بالندرة المطلقة"؛ ونتيجة لذلك، يبقى الخيار الوحيد الذي يوفر مصدراً جديداً لإمدادات المياه بالكامل داخل البلد ويسيطر عليه الأردن في تحلية مياه البحر الأحمر.

أعلنت وزارة المياه والري MWI في شباط 2020 عن إطلاق المشروع الوطني لتحلية ونقل المياه في العقبة -عمان، واصفة إياه بأنه "أكبر مخطط لتوليد المياه يتم تنفيذه في تاريخ المملكة"، ومن المتوقع أن ينتج المشروع بعد بدء التشغيل حوالي 250 مليون متر مكعب في السنة من مياه الشرب.

يتضمن مفهوم مشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC تطوير البنية التحتية بحيث تكون موجودة بالكامل داخل الأردن بدءاً من الساحل الجنوبي للبحر الأحمر في العقبة وانتهاءً بالقرب من العاصمة عمان. سيتم تنفيذ المشروع من خلال نظام الإنشاء والتشغيل والنقل (BOT) حيث سيقوم المقاول بإنشاء وتشغيل المشروع طوال مدة العقد قبل نقل ملكيته إلى وزارة المياه والري MWI في نهاية فترة العقد.

ومن المتوقع أن يكون للمشروع مجموعة واسعة من التأثيرات البيئية والاجتماعية الإيجابية والسلبية على المستويين المحلي والوطني، ومن أجل تحديد وتقييم هذه التأثيرات تم إجراء دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ESIA للمشروع. التزمت الدراسة بالمتطلبات والإجراءات التنظيمية البيئية والاجتماعية الأردنية كما التزمت بالمعايير البيئية والاجتماعية لبنك الاستثمار الأوروبي EIB، ومتطلبات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID. كما أنها اتبعت اللوائح البيئية والاجتماعية الأخرى ذات الصلة، بما فيها تطبيق أفضل الممارسات الدولية. تخضع دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ESIA لموافقة وزارة البيئة MoEnv الأردنية، سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ASEZA، وبنك الاستثمار الأوروبي EIB، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID

يتطلب بنك الاستثمار الأوروبي EIB إعداد إطار سياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARPF لمشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC، والذي سيوجه إعداد وتنفيذ خطة العمل المستقبلية، بما فيها خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP من قبل وزارة المياه والري MWI، وسيتم تطوير هذه الخطة عند الانتهاء من المعلومات التفصيلية حول مواقع المشروع، وتحديد مدى استملاك الأراضي، وإعادة التوطين، والمتغيرات المهمة الأخرى. لا يمكن وضع خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP في هذه المرحلة حيث تخضع تفاصيل المشروع للمراجعة من قبل مطور الإنشاء والتشغيل والنقل (BOT) أثناء مرحلة التنفيذ، وبالتالي يتم إعداد إطار سياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARPF مع مراعاة الفئات المتضررة PAPs من المشروع خلال مرحلة إعداد المشروع وقبل الموافقة على المشروع.

يستند إطار سياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARPF إلى قوانين وإجراءات الحكومة الأردنية، ومعايير بنك الاستثمار الأوروبي EIB لتقييم نطاق ومسؤوليات معالجة جميع الآثار السلبية الناشئة عن استملاك الأراضي وإعادة التوطين، ويشمل ذلك أيضاً الحفاظ على مستويات المعيشة وتحسينها للمتضررين من استملاك الأراضي، ومعالجة أي تأثيرات أخرى مرتبطة بإعادة التوطين سببها المشروع.

1-1 أهداف نظام إطار سياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARPF

قد تتسبب مشاريع التنمية في إعادة التوطين الإجباري مما يؤدي إلى فقدان المأوى، وفقدان الدخل، وإلحاق الضرر بالأعمال التجارية لسكان المناطق المتضررة مما يؤثر على ممتلكاتهم وسبل عيشهم، بناءً على التصميم الأولي للمشروع قد يتضمن إنشاء مشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC استملاك الأراضي، وبالتالي سيتم تفعيل المعيار رقم 6 من معايير بنك الاستثمار الأوروبي EIB ، بالإضافة إلى المعيار 7 المتعلق (بحقوق ومصالح الفئات المتضررة) والمعيار 10 (مشاركة الجهات المعنية)؛ ومع ذلك بناءً على التصميم الأولي الحالي لمشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC ، لا يتوقع أن يسبب المشروع إعادة توطين للسكان المحليين.

يحدد نظام إطار سياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARPF المبادئ والإجراءات التي ستحكم عملية استملاك الأراضي، واستحقاقات التعويض عن خسارة الأرض، أو الأصول الثابتة الأخرى نتيجة لتنفيذ المشروع. تم إعداد نظام إطار سياسة استملاك

الأراضي وإعادة التوطين LARPF بناءً على معيار بنك الاستثمار الأوروبي EIB رقم 6 والقوانين واللوائح الأردنية المعمول بها وإجراءات وزارة المياه والري MWI لاستملاك الأراضي والتعويضات.

سيشكل إطار سياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARPF الأساس لجميع خطط إعادة التوطين المستقبلية لمشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC المنفذة من قبل وزارة المياه والري MWI، ويضمن أن تقوم الوزارة بجميع الإجراءات المناسبة حيال نزوح السكان المحتمل أو تعطيل سبل عيشهم كما سيضمن تنفيذ إعادة التوطين بما يتوافق مع معايير بنك الاستثمار الأوروبي EIB وكذلك السياسات التشغيلية للبنك الدولي.

يهدف إطار سياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARPF إلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الفئات المتضررة من المشروع PAPs، وتحديد تخطيط وإعداد وتنفيذ عملية إعادة التوطين للمشروع بناءً على المبادئ العامة التالية:

- يجب أن يتجنب المشروع و / أو يقلل من الآثار السلبية المحتملة التي تشمل إعادة التوطين القسري و / أو الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن استملاك الأراضي.
- يجب وضع إجراءات تخفيفية للحد من الآثار السلبية (إذا لم يكن بالإمكان تجنبها) لتعويض الفئات المتضررة من المشروع PAPs بشكل مناسب واستعادة سبل عيشهم.
- ضمان عدم إفقار الناس نتيجة الاستيلاء على أراضيهم، أو استملاك ممتلكاتهم لأغراض تنفيذ مشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه.AAWDC
- التأكد من أن جميع الفئات المتضررة من المشروع PAPs على دراية بآلية التظلم التي يجب أن يسهل الوصول إليها.
- يجب أن يبدأ مروج المشروع عملية إعادة توطين قسرية استشارية وشفافة وخاضعة للمساءلة وأن يلتزم بمتابعتها.

2-1 نطاق التقرير

يحدد إطار سياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARPF، الإطار القانوني الرئيس الذي يوجه الإعداد، والتنفيذ لإعادة التوطين في المستقبل، ومبادئ التعويض الرئيسة المصاحبة للعملية. سيتم إعداد خطط استملاك الأراضي، وإعادة التوطين من قبل وزارة المياه والري MWI للمشروع، وسيتم تحديثها حسب الضرورة، وسيتم إعداد وتنفيذ هذه الخطط بناءً على الاستراتيجية والمبادئ الموضحة في هذه الوثيقة.

يوفر نظام سياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين أيضًا تحليلًا قانونيًا للقوانين الوطنية التي تحكم استملاك الأراضي، وتعويض الأصول، ويقارنها بمعايير بنك الاستثمار الأوروبي EIB، ويعتمد هذا النظام على قضايا إعادة التوطين المحتملة المتوقعة التي من المحتمل أن يسببها مشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياهAAWDC. كما يُذَّكر بالمخاطر المحتملة التي يمكن أن تكون ناجمة عن، أو مرتبطة ببناء وتشغيل خط أنابيب نقل المياه ومكوناته.

2 وصف المشروع

2-1 موقع المشروع

يتضمن مفهوم مشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC تطوير البنية التحتية بدءًا من الساحل الجنوبي للبحر الأحمر في العقبة وانتهاءً في العاصمة عمان. يتكون المشروع من المكونات الفنية التالية:

- نظام المأخذ البحري، ومحطة سحب وضخ المياه IPSالبحرية.
- خط أنابيب مياه البحر من محطة سحب وضخ المياه IPS إلى محطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي SWRO.
- خط أنابيب المحلول الملحي من محطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي SWRO إلى محطة سحب وضخ المياه IPS، ونظام تصريف المحلول الملحي الساحلي.
- محطات ضخ بطول خط أنابيب النقل من محطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي SWRO إلى المدورة.
- خزانات التجميع.
- محطة الضخ في المدورة.
- خط أنابيب النقل من المدورة إلى عمان وينتهي عند محطة الضخ بجوار ممر عمان التنموي - PS ADC.
- محطة الضخ بالقرب من ممر عمان التنموي - PS ADC.
- خط أنابيب النقل إلى خزان أبو علندا.
- خط أنابيب النقل إلى خزان المنتزه.
- خزان العقبة 1 في موقع محطة تقوية الضخ BPS2.
- خزان العقبة 2 في موقع محطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي SWRO.

تم تطوير مشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC لمواجهة التحديات الناشئة، والمرتبطة بأزمة المياه المستمرة في الأردن، ويهدف بشكل أساسي إلى توفير إمدادات مياه عذبة، وآمنة، وموثوقة لعمان والمحافظات الأخرى في الأردن والمناطق الواقعة على طول مسار خط أنابيب نقل المشروع.

تم تقديم ملخص نطاق مرافق المشروع في 2020/10/25 من قبل شركة CDM Smith (فريق التصميم المعين للمشروع) لمحطة بسعة إنتاجية تبلغ 250 مليون متر مكعب بالسنة، وتم تحديثه لاحقًا في شهر أيلول من عام 2021 إلى الطاقة الإنتاجية المحددة البالغة 300 مليون متر مكعب بالسنة كما هو مبين في الجدول 1 أدناه.

الجدول 1: نطاق المرافق

البند	نوع المرافق	الوصف
1	نظام سحب مياه البحر وخط أنابيب النقل إلى محطة السحب والضخ	تم تصميمها بحجم يفي بالقدرة الإنتاجية المحددة البالغة 300 مليون متر مكعب / السنة من المياه العذبة عند توافر تشغيل لمحطة محددة بما نسبته 97٪. تم تحديد معدل الاسترداد الكلي لمحطة التناضح العكسي ليقدر ما بين 42٪ و45٪.
2	محطة سحب وضخ المياه	
3	خط أنابيب مياه البحر الممتد من محطة سحب وضخ مياه البحر (IPS) إلى محطة التحلية	
4	محطة تحلية المياه	
5	خط المحلول الملحي	تم تصميمها بحجم يفي بتصريف محلول ملحي متولد
6	خط أنابيب النقل من محطة تحلية المياه إلى محطة ضخ ممر عمان التنموي PS ADC	250 مليون متر مكعب / السنة

7	محطات ضخ بطول خط أنابيب النقل من محطة الديسي إلى • محطة تقوية الضخ BPS من 1 إلى 4 • المدورة PS • ضخ شبكات المياه في العاصمة عمان PS ADC	تبلغ حجم محطة BPS1 300 مليون متر مكعب / السنة بينما تكون جميع محطات الضخ الأخرى بحجم 250 مليون متر مكعب / السنة
8 أ	خط أنابيب النقل من ضخ شبكات المياه في العاصمة عمان PS ADC إلى خزان أبو علندا	180 مليون متر مكعب / السنة
8b	خط أنابيب النقل من ضخ شبكات المياه في العاصمة عمان PS ADC إلى خزان المنتزه	70 مليون متر مكعب / السنة
9	خزان التجميع على خط أنابيب النقل	250 مليون متر مكعب / السنة للخزانات التي تعد جزءًا من نظام النقل

يعرض الشكل 1 المخطط العام لمشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC الذي يوضح منطقة المشروع ومكوناته الرئيسية.

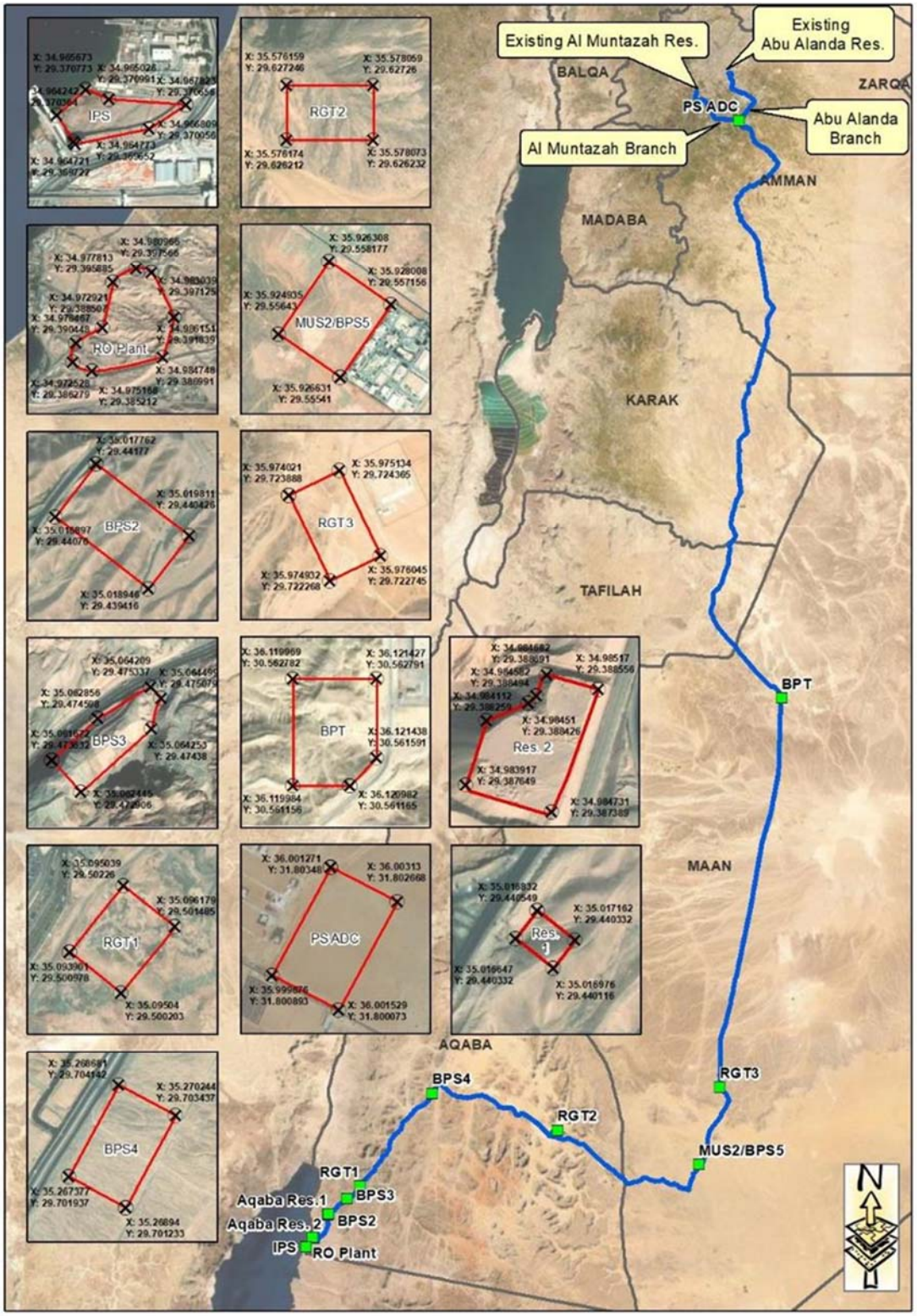

الشكل 1: التصميم العام لموقع مشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC

2-2 مكونات المشروع

تم تقسيم مكونات مشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC، إلى فئتين رئيستين بناءً على موقعها الجغرافي وأنشطتها المشتركة خلال مرحلتي المشروع، أي الإنشاء والتشغيل.

يلخص الجدول 2 أدناه مكونات المشروع ويصنفهم ضمن فئتين رئيسيتين؛ وهما مكون تحلية المياه ومكون نقل المياه. يقسم مكون تحلية المياه أيضًا إلى منشآت بحرية (مرافق مرتبطة مباشرة بالبحر) ومنشآت برية (مرافق نظام تحلية المياه المتعلقة بالمواقع الساحلية والداخلية).

الجدول 2: ملخص مكونات المشروع

مكونات تحلية المياه		مكونات نقل المياه
المرافق البحرية	المرافق البرية	
خط أنابيب سحب المياه والأبراج خط أنابيب المحلول الملحي ومنافذ التصريف الخارجية	محطة الضخ خط أنابيب نقل مياه البحر من محطة سحب ضخ مياه البحر " IPS" إلى محطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي "SWRO "	خط أنابيب النقل BPS 2 خزان العقبة Aqaba Res. 1 BPS 3 RGT 1 BPS4 RGT 2 MUS2 / 5 BPS RGT 3 BPT ADC فرع المنتزه فرع أبو علندا
	محطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي "SWRO "	
	نظام معالجة مياه الصرف الصحي المنزلي	
	خط أنابيب نقل المياه المالحة من محطة تحلية مياه المعالجة بالتناضح العكسي "SWRO " إلى محطة سحب ضخ مياه البحر IPS	
	محطات تقوية الضخ BPS 1	
	خزان العقبة Aqaba Res.2	

2-2-1 مكون تحلية المياه

يشمل مكون تحلية المياه عدة مرافق لإنتاج المياه المحلاة (المياه العذبة) من خلال عملية التحلية بالتناضح العكسي (RO) وبنسب استرداد شاملة للمياه العذبة تتراوح بين 42٪ و45٪. سيتم نقل المحلول الملحي الناتج عن عملية التناضح العكسي إلى خليج العقبة عن طريق خط أنابيب تصريف المحلول الملحي (من خزان المحلول الملحي في محطة التناضح العكسي (RO) إلى ومحطة سحب وضخ مياه البحر (IPS)، ويتم تصريفه في خليج العقبة عبر منفذ التصريف البحري المصمم هندسيًا.

تشتمل المرافق التالية على مكون تحلية المياه:

- نظام المأخذ (أبراج المأخذ وأنابيب المأخذ المغمورة) ومحطة سحب وضخ مياه البحر (IPS)؛
- خطوط أنابيب نقل مياه البحر من محطة سحب وضخ مياه البحر (IPS) إلى محطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي SWRO؛
- تتكون محطة تحلية المياه بنظام التناضح العكسي SWRO مما يلي:
  - نظام المعالجة المسبقة،
  - أغشية التناضح العكسي في المبنى، بما في ذلك نظام استرداد الطاقة،
  - نظام المعالجة اللاحقة،
  - نظام معالجة المواد الصلبة،

- نظام معالجة المياه العادمة المحلية
- منطقة تخزين المواد الكيميائية السائبة / الأنظمة؛
- أنظمة القياس والتحكم؛
- المرافق الكهربائية داخل موقع محطة تحلية مياه بالتناضح العكسي SWRO؛
- الأنابيب داخل المحطة؛
- الأعمال الإنشائية، بما في ذلك أعمال الرصف والتدريج داخل موقع محطة تحلية؛
- مباني الإدارة والصيانة،
- مياه البحر (اختياري) والمياه المعالجة وخزانات/ أو صهاريج المياه المالحة؛
- مضخات الخدمة العالية (محطة تقوية ضخ المياه BPS 1)؛
- أحواض التبخير لأغشية التناضح العكسي العضوي / المنظفات ونفايات التنظيف من الداخل (CIP)
- محطة تقوية الضخ BPS1؛

- خطوط أنابيب نقل المحلول الملحي من محطة تحلية المياه بالتناضح العكسي SWRO إلى نظام محطة سحب وضخ مياه البحر (IPS) ونظام تصريف المياه المالحة.
- خزان العقبة في موقع محطة تحلية المياه بالتناضح العكسي.

يمثل الشكل 2 مخططاً مبسطاً لتدفق عملية تحلية المياه بدءاً من نظام المأخذ (في خليج العقبة) ووصولاً إلى محطة تحلية المياه ومن ثم محطة تقوية ضخ المياه العذبة (محطة تقوية الضخ (BPS1))، وانتهاءً بتصريف المياه المالحة.

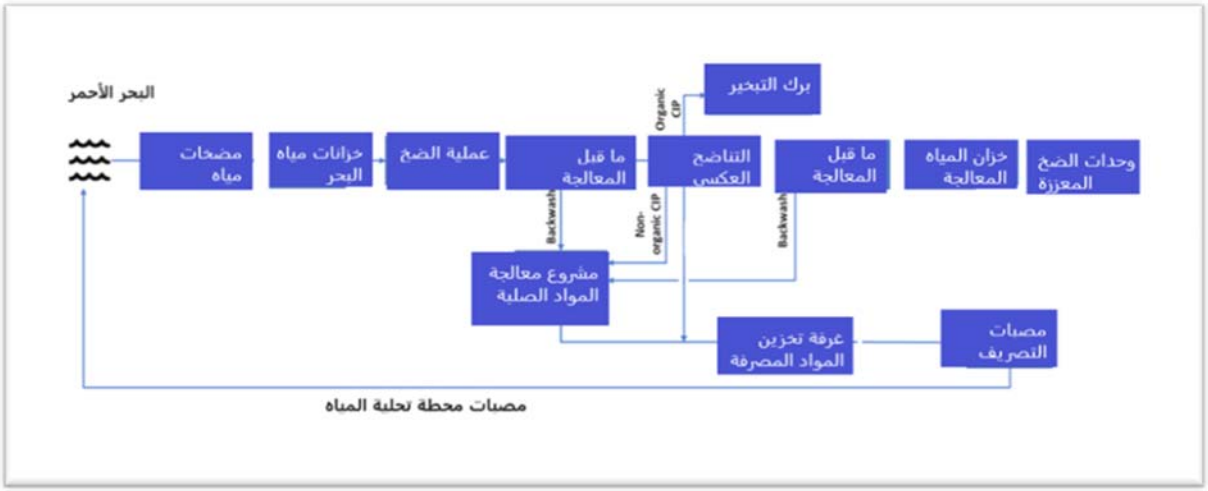

الشكل 2: تدفق عمليات محطة التحلية بأكملها [2]

المرافق البحرية

تتكون المرافق البحرية مما يلي:

- أبراج المأخذ وخطوط الأنابيب :من المتوقع وجود أربعة (4) أبراج المأخذ لاستيعاب قدرة المحطة النهائية البالغة 300 مليون متر مكعب بالسنة. وسيتم توفير أنظمة تصفية وترشيح في أبراج المأخذ لمنع الأجسام الصلبة من التدفق إلى المحطة الساحلية لضخ المياه المسحوبة. سيتم تصميم أبراج المأخذ لتكون هياكل نموذجية محكمة الإغلاق بسدادات تتحكم بسرعة تدفق المياه لتغيير تدفق مياه البحر المسحوبة من الاتجاه الأفقي إلى الرأسي، ومن ثم تقليل فرص سحب الأحياء البحرية إلى أدنى حد ممكن؛ إذ ينبغي أن تكون هذه الأبراج مصنوعة من الخرسانة المسلحة. سيتم تصميم أبراج المأخذ لتحقيق تنقية نظيفة سريعة تصل سرعتها لما يساوي 0.15 م/ ث كسعة قصوى مع تركيب أجهزة التنقية لدى كافة أبراج المأخذ قيد التشغيل.

- خط أنابيب تصريف المحلول الملحي والناشرات: سيتكون المصب من خطي أنابيب للتصريف، وهو ما يتوافق مع السرعات القصوى والدنيا المطلوبة. للحصول على قدرة تشغيلية بنسبة 100٪، سيكون هناك خطان من الأنابيب قيد التشغيل ينتهي كل منهما بنظام موزع بطول 86 مترًا تقريبًا، وكل خط يصرف حوالي نصف إجمالي تدفق المحلول الملحي المطروح . إذ ينتهي كل منهما بموزع خارجي يبلغ طوله حوالي 86 متراً، حيث يستطيع كل منهما تصريف نصف إجمالي تدفق المحلول الملحي المطروح من عملية التناضح العكسي على أقل تقدير. هذا ويبلغ طول قسمي الناشر الخارجي 86 مترا ويكونان عموديان على الشاطئ ومرتبان بطريقة متباعدة - أحدهما أبعد عن الآخر - بحيث يكون إجمالي طول الناشر الخارجي المشترك في كلا الخطين قيد التشغيل أقل بقليل من 200 متر.

المرافق البرية

تتكون المرافق البرية مما يلي:

محطة سحب وضخ المياه IPS: يتم تصميم أنظمة محطة الضخ من المأخذ والتصفية لتوصيل ما يكفي من مياه البحر الخام إلى محطة تحلية المياه بالتناضح العكسي للسماح باستمرارية التشغيل. وسيتألف نظام ضخ مياه البحر الخام وتنقيتها من مصافِ قضيبيه، ومصافي متحركة مزودة بمضخات غسيل ومضخات سحب مياه البحر، وأجهزة للتحكم في معالجة الملوثات الحيوية.

- خطوط أنابيب نقل مياه البحر والمحلول الملحي من محطة ضخ المياه المسحوبة إلى محطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي SWRO إلى نظام تصريف المحلول الملحي. وفقًا للتصميم الأولي سيكون هناك خطان (2) من أنابيب مياه البحر من محطة ضخ المياه المسحوبة إلى محطة تحلية المياه بالتناضح العكسي بقطر 2700 ملم لكل منهما، وسيتم وضعهما على نفس الخندق بمتوسط عمق 5 أمتار.

- خطوط أنابيب نقل مياه البحر والمحلول الملحي من محطة سحب وضخ المياه (IPS) إلى محطة تحلية المياه بالتناضح العكسي SWRO ومنها إلى نظام تصريف المحلول الملحي. وفقًا للتصميم الأولي، سيكون هناك خطان (2) لمياه البحر من محطة سحب وضخ مياه البحر (IPS) إلى محطة تحلية المياه بالتناضح العكسي SWRO بقطر خارجي يبلغ 2700 مم لكل منهما، وسيتم وضعهما بنفس الخندق الذي يبلغ متوسط عمقه 5 أمتار.

- محطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي SWRO: سيتم تنفيذ مشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC على مرحلة واحدة وسيوفر 300 مليون متر مكعب بالسنة من المياه الصالحة للشرب إلى عمان والعقبة والمدن الأخرى على طول مسار خط الأنابيب من محطة جديدة لتحلية المياه بالتناضح العكسي تقع في المنطقة الصناعية الجديدة في العقبة . ستحقق عملية المعالجة المختارة أهداف جودة المياه المعالجة للمشروع أثناء التشغيل بأقصى طاقة إنتاجية، وسيضمن التصميم الحفاظ على متطلبات جودة مياه الشرب، وكذلك جودة تصريف المحلول الملحي المنصوص عليها في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ESIA وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية ESMP وأي تصاريح أخرى قابلة للتطبيق، بالإضافة إلى الحفاظ على ضمانات الأداء الأخرى لمشروع العقبة – عمان لتحلية ونقل المياه AAWDCP في جميع الأوقات. وسيتم ضخ المياه النهائية المحلاة والمعاد تمعدنها إلى نقاط التسليم والإنتاج عبر نظام النقل بينما سيتم تصريف المحلول الملحي وبعض المخلفات السائلة من محطة التحلية في خليج العقبة إلى البحر الأحمر وفقًا لما تمليه التصاريح.
- محطة تقوية الضخ وخزان العقبة 2: في موقع محطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي SWRO سيكون خزان العقبة 2 (كما هو موضح في الشكل 3)، المصمم على مساحة 9000 متر مكعب والمخطط له داخل حدود الموقع للمحطة لتزويد محافظة العقبة.

الشكل 3: خزان العقبة 2 في موقع محطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي SWRO.

2-2-2 مكون نقل المياه

تم اختيار مسار خط أنابيب النقل بناءً على المسار التي قدمتها وزارة المياه والري MWI مما سيقلل الطول الإجمالي لخط الأنابيب، وسيؤدي إلى الاقتطاع بالحد الأدنى من المناطق الزراعية وتوفير إمكانية الوصول للبناء والصيانة. يتكون مكون نقل المياه من المكونات الفنية التالية:

- خط أنابيب النقل الممتد من محطة تحلية المياه بالتناضح العكسي BPS1/SWRO إلى نظام النقل في دائرة جمارك وادي اليتم بما في ذلك خزان التجميع RGT 1 ومحطات تقوية الضخ الوسيطة BPS2 / وخزان العقبة 1 ومحطتي التقوية BPS3 و4 BPS.
- خزان التجميع RGT 2 الموجود في حقل البئر الغربي -المدورة؛
- خزان التجميع RGT 2 إلى نظام نقل المدورة بما في ذلك محطة الضخ في المدورة BPS5؛
- من المدورة إلى الحسا - الجيزة - نظام النقل البري بالمطار بما في ذلك خزان التجميع RGT 3 وخزان تفتيت الضغط (BPT)؛
- طريق المطار إلى عمان - نظام نقل أبو علندا (AA) بما في ذلك محطة الضخ PS ADC والتسليم إلى خزان أبو علندا الحالي وخزان المنتزه الحالي.

استنادًا إلى تصميم المفهوم وتقرير الجدوى الفنية المؤرخ في تشرين الأول 2018، والعديد من المناقشات حول نظام النقل بالإضافة إلى أحدث المراسلات مع MWI وCDM smith بتاريخ 4 كانون الثاني 2021، يتم تفصيل كل مكون من المكونات الفنية المذكورة أعلاه أدناه.

خزان العقبة Aqaba Res2 /محطة BPS2 ومحطة BPS3 /خزان التجميع RGT 1

سيتم ضخ المياه العذبة من موقع محطة التناضح العكسي / ومحطة التقوية BPS1 إلى أول خزان التجميع RGT1. ويتطلب ذلك وجود محطتي ضخ وسيطتين بين محطة التناضح العكسي / ومحطة التقوية BPS1 وخزان التجميع الأول (RGT1). هذا ويبلغ إجمالي ضغط العلو الإستاتي بين هذين الموقعين حوالي 700 متر. تم اختيار مواقع محطتي BPS2 وBPS3 بناءً على المواقع المتاحة بالقرب من الطريق

والسماح بالضخ عند علو مكافئ في محطات الضخ الثلاث (BPS2 وBPS3)، (انظر *الشكل 4* و*الشكل 5*). داخل موقع BPS2 سيتم بناء خزان العقبة 1. بسعة تخزين 6000 م3، سيوفر الخزان المياه العذبة لمحافظة العقبة.

الشكل 4: محطة تقوية الضخ BPS2

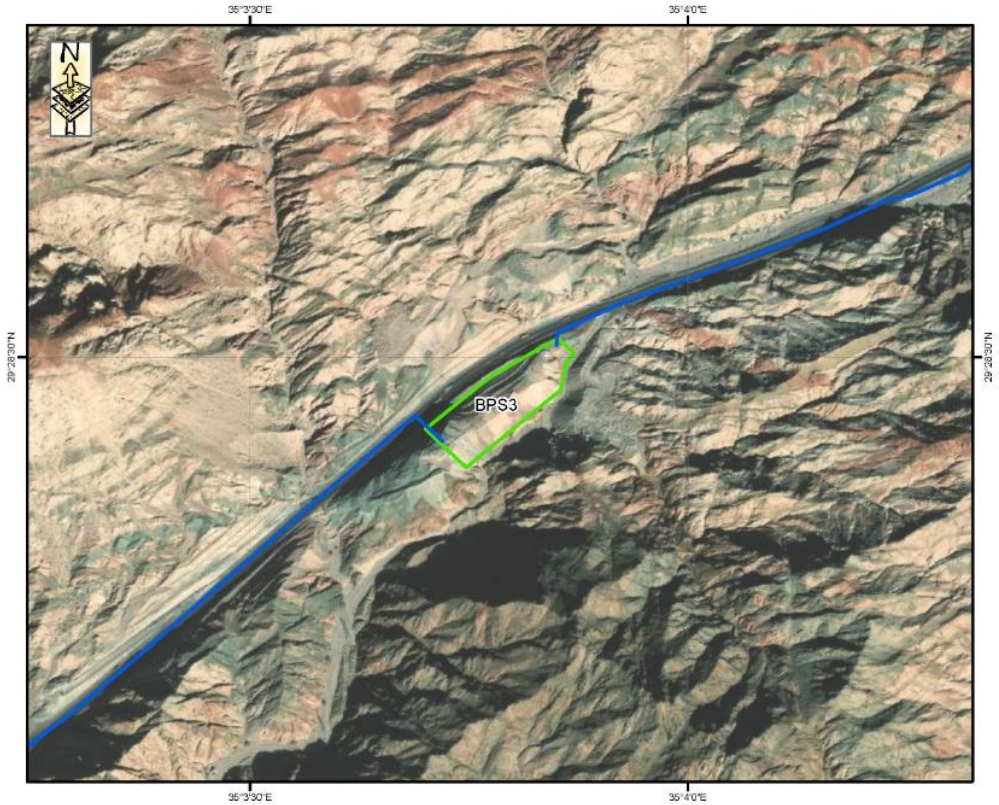

الشكل 5: محطة تقوية الضخ BPS3

تم اختيار موقع خزان التجميع RGT1 على أعلى ارتفاع بين التحلية بالتناضح RO ودائرة جمارك وادي اليتم حيث سيمر خط الأنابيب بما يسمح بتدفق المياه بفعل الجاذبية عند التصريف (الشكل **Error! Reference source not found.**6). تم تأكيد الموقع من خلال المسوحات الطبوغرافية. يبلغ ارتفاع خزان التجميع RGT1 ما يقارب +800 متر، مما يسمح بالتدفق بفعل الجاذبية على مسافة حوالي 30 كيلومترًا حيث يُقترح وجود محطة تقوية الضخ إضافية BPS4 لنقل المياه إلى خزان التجميع RGT 2 (الموجود على بعد 72 كم من الخزان RGT 1).

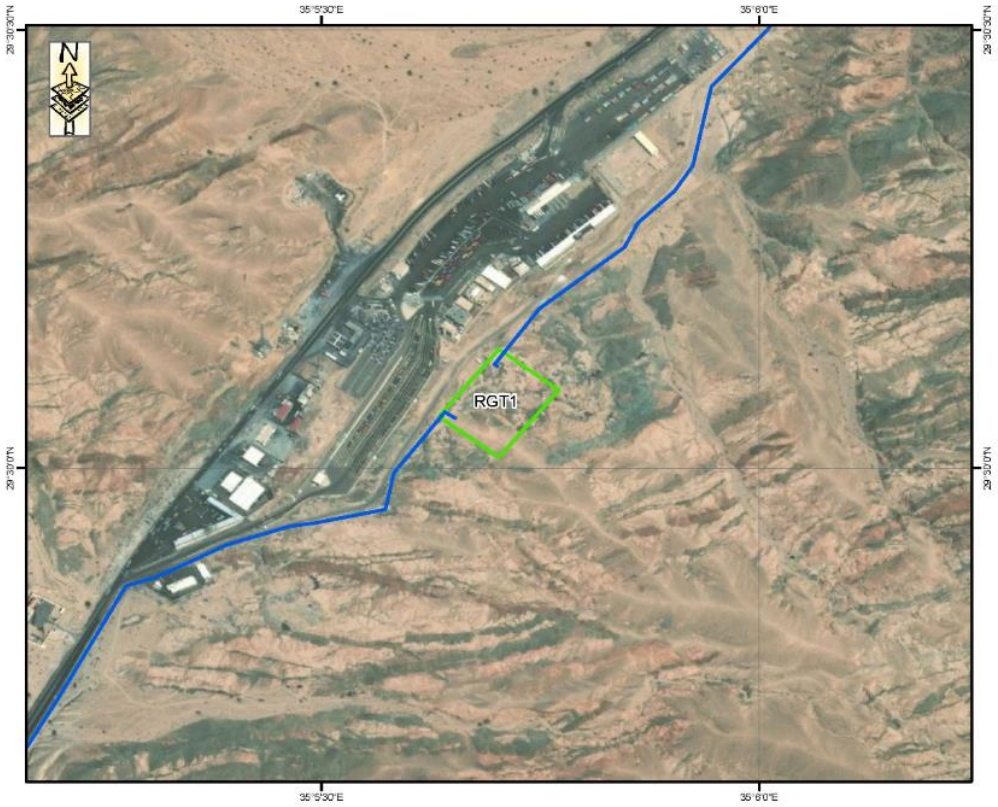

الشكل 6: خزان التجميع RGT1

سيكون موقع محطة تقوية الضخ BPS4 على ارتفاع تقريبي +750 م (الشكل 7)، وسيتبع مسار خط النقل طريق العقبة الخلفي من BPS1إلى BPS4 قبل أن يتفرع إلى الشرق باتجاه خزان التجميع RGT2 .تم التنسيق مع وزارة الأشغال العامة والإسكان (MPWH) بشأن هذه المسار، ومن المتوقع أن يتم تنفيذ أي من متطلباتهم المتعلقة بتوسيع الطريق، وإنشاء خطوط الأنابيب المجاورة للطريق.

الشكل 7:محطة تقوية الضخ BPS4

خزان التجميع RGT2

سيتم ضخ المياه العذبة من محطة التناضح العكسي من موقع BPS4 إلى منطقة حقل بئر المدورة، ويُقترح تنفيذ خزان تجميع أو ضبط لنظام النقل الكامل من محطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي SWRO، وسيتم وضع خزان التجميع RGT2 في منطقة حقل الآبار الغربية (الشكل 8). كما أن الارتفاع المطلوب حوالي +920 م.

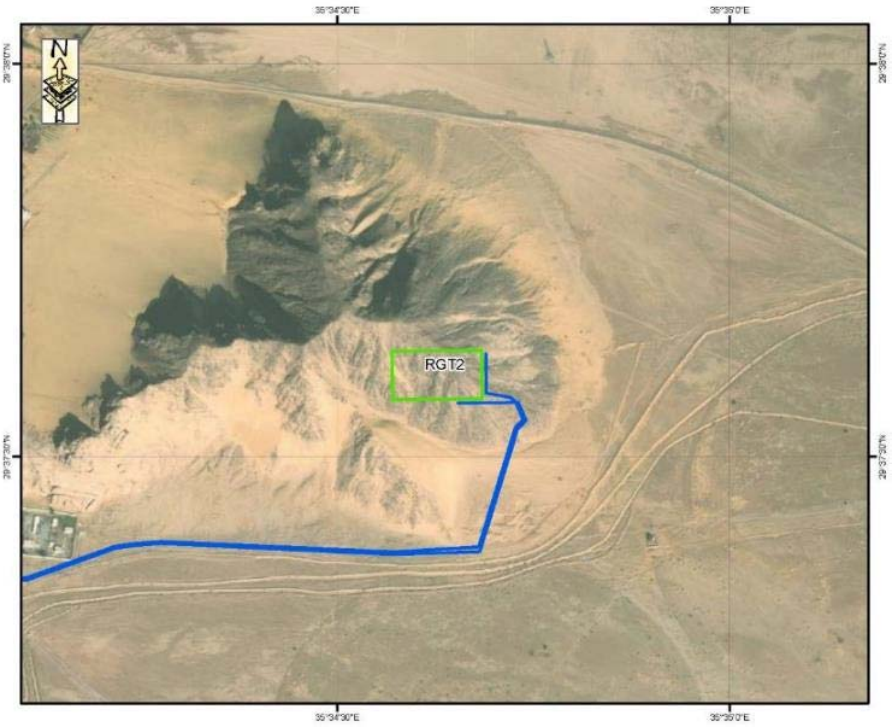

الشكل 8: خزان التجميع 2

موقع المدورة2 (MUS2) ومحطة تقوية الضخ(BPS5)

يسمح ارتفاع خزان التجميع RGT2 بتدفق المياه بفعل الجاذبية للوصول إلى منطقة المدورة. سيشمل هذا الموقع محطة تقوية الضخ BPS5 أيضًا (الشكل 9). إن مسار النقل بين خزان التجميع RGT2 ومحطتي الضخ MUS2 / BSP5 سيتبع مسار الطرق الحالية ويتبع جزئيًا الامتداد الأخير لمسار الديسي.

الشكل 9: موقع المدورة 2 ومحطة BSP5

خزان التجميع RGT3، وخزان تفتيت الضغط BPT

يتبع هذا الجزء من النظام نفس المسار والمفهوم الخاص بنظام نقل الديسي - عمان الحالي. يبلغ طول هذا القسم حوالي 268 كلم، يقع منها 140 كم على الطرق الوعرة للحسا و128 كم على طول طريق العقبة - عمان السريع حتى تقاطع طريق المطار مع طريق عمان الدائري. ستحتاج الممرات المتاحة على طول الطريق السريع إلى التنسيق مع وزارة الأشغال العامة والإسكان "MPWH".

على غرار نظام الديسي، سيتم ضخ المياه من محطة تقوية الضخ BPS5 إلى خزان التجميع RGT3 الواقع على أعلى ارتفاع يزيد عن+1,085 م بين موقع المدورة (الشكل **Error! Reference source not found.**10).

الشكل 10: خزان التجميع RGT3

سوف يتدفق الماء بفعل الجاذبية على مسافة حوالي 245 كم مع تدفق المياه وسطياً من خزان تفتيت الضغط BPT على مسافة 95 كم أسفل مجرى خزان التجميع .(RGT3) سيكون خزان تفتيت الضغط BPT لهذا المشروع مجاورًا لخزان نظام الديسي على ارتفاع +970م، وسيسمح هذا الخزان بتقليل معدل ضغط الموجود في الأنابيب إلى عمان الشكل 11.

الشكل 11:خزان تفتيت الضغط

محطة الضخ بجوار ممر عمان التنموي - (PS ADC)، وخزان أبو علندا الحالي(.AA RES) ، وخزان المنتزه الحالي

سيسمح ارتفاع خزان التجميع (RGT3) بتدفق المياه الوصلة بأبو علندا - عند تقاطع طريق المطار مع طريق عمان الدائري بسبب قوة الجاذبية. يبلغ الارتفاع في المنطقة حوالي +770 م. وستعمل محطة ضخ PS ADC على رفع المياه من هذا الموقع إلى خزان أبو علندا 2). وسيضم الموقع محطة ضخ (PS ADC) وخزان المنبع المرتبط به الشكل 12.

الشكل 12: محطة الضخ ممر عمان التنموي - PS ADC

سيقوم هذا المشروع بتوصيل المياه إلى عمان - منطقة أبو علندا. تم بناء خزان حالي بسعة 100،000 متر مكعب في إطار مشروع نقل الديسي وتديره شركة مياهنا حاليًا. يستقبل هذا الخزان تدفقات من عدة مصادر ويوزع المياه إلى عمان (الشكل 13.2).

يتبع نظام النقل بين محطة ضخ (PS ADC) وأبو علندا مسار الطرق الحالية، ويتجنب بعض المناطق شديدة الازدحام وبعض التقاطعات الرئيسة.

الشكل 13: خزان أبو علندا الحالي

بالإضافة إلى رفع إمدادات المياه إلى خزان أبو علندا ستقوم محطة ضخ (PS ADC) أيضًا بتغذية خط أنابيب المنتزه الأولي، والذي ينقل التدفق إلى خزان المنتزه (الشكل 14).

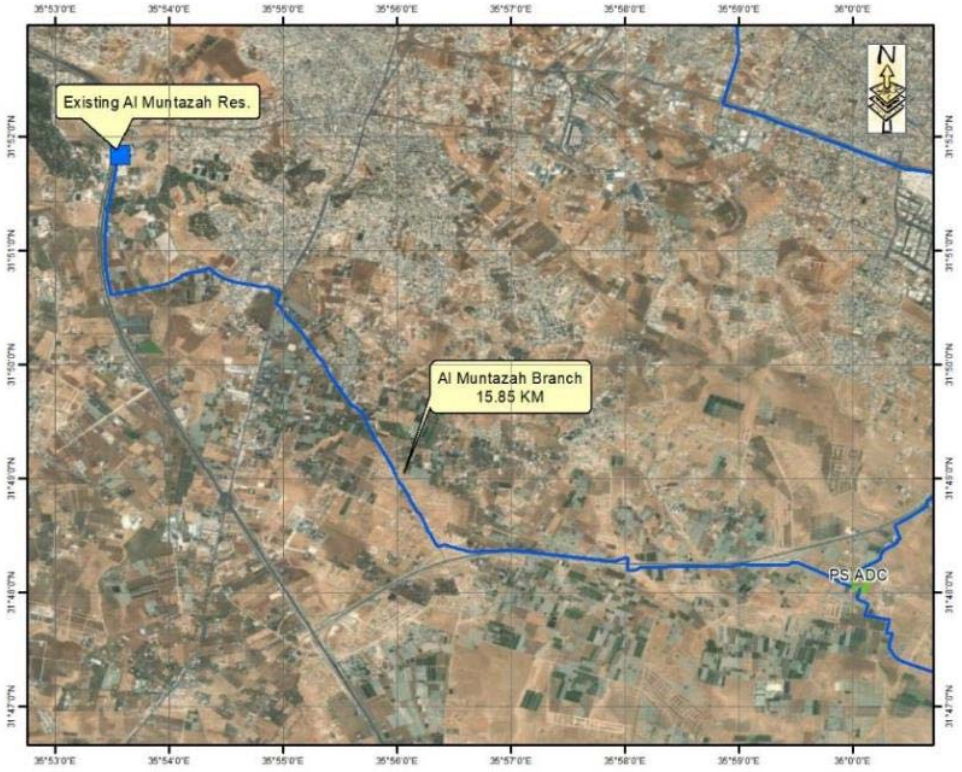

الشكل 14: محطة ضخ (PS ADC) إلى خزان المنتزه الحالي

3 الإطار التشريعي والمؤسسي

3-1 التشريع الأردني

3-1-1 اللوائح الرئيسة المتعلقة باستملاك الأراضي وإعادة التوطين

استملاك الأراضي والممتلكات في الأردن

إن استملاك الأراضي والممتلكات لمشاريع المصلحة العامة في الأردن، يتم من خلال أطر مؤسسية وقانونية راسخة. يصف هذا القسم الإطار القانوني والسياسي الأردني لاستملاك الأراضي ويناقش ملكية الأراضي والممتلكات المتنوعة كما يحدد إجراءات استملاك الأراضي والممتلكات.

قانون الملكية العقارية رقم 13 لسنة 2019 هو تشريع جديد في الأردن يجمع 13 قانونًا و19 لائحة داخلية، وهو مبني على التجارب العالمية لمواجهة التحديات في القطاع العقاري في الأردن. ويراعي القانون الاستقرار القانوني، وكذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للقطاع العقاري.

تعويضات الأراضي والممتلكات الخاصة

يتم استملاك الأرض وفقًا لقانون الملكية العقارية رقم 13 لعام 2019 (REOL) الذي حل مؤخرًا محل المرسوم رقم 12 لعام 1987، ويمثل الأداة القانونية في الأردن لاستملاك الأراضي، ويطبق على جميع حالات استملاك الأراضي في المملكة الهاشمية الأردنية.

شروط استملاك الأرض

توفر المادة 178 والمادة 189 من قانون الملكية العقارية رقم 13 لعام 2019 (REOL) النقطتين الرئيسيتين اللتين يمكن بموجبهما استملاك الأراضي:

- لا يستملك أي عقار إلا لمشروع يحقق نفعاً عامًا، وفي مقابل تعويض منصف وعادل لأي شخص من الفئات المتضررة من المشروع PAPs (المادة 178 من قانون الملكية العقارية)
- يتطلب القانون التفاوض المباشر بين المشترين أو ملاك مشروع المنفعة العامة وملاك الأراضي حتى يتم التوصل إلى اتفاق (المادة من قانون الملكية العقارية 189)، وفي حالة تعذر التوصل إلى اتفاق بين الطرفين يمكن إحالة القضايا إلى المحاكم.

التعويض عن استملاك الأراضي

تنص المادة 190 من قانون الملكية العقارية رقم 13 لعام 2019 على أن التعويض يجب أن يكون عادلاً لكل من المالك والمستأجر، ويجب تعويض الملاك عن ممتلكاتهم بما في ذلك (على سبيل المثال، المباني والتحسينات والأشجار) بتكلفة الاستبدال الكاملة بسعر السوق.

مبادئ التعويض

تنص المواد 179-214 من قانون الملكية العقارية رقم 13 لعام 2019 المبادئ والمراحل الرئيسة التالية التي يتم بموجبها معالجة التعويض:

- إن يتم تحديد المبلغ المناسب للتعويض عن قيمة الأرض، والذي يعتمد على:

أ. مساحة الأرض المراد استملاكها

ب. الغرض من الاستملاك.

ج. نسبة استملاك الأراضي.

د. حالة وحجم الأرض المتبقية.

- يعتبر مالك الأرض هو المسؤول عن دفع أي ضرائب سابقة على الممتلكات المعنية قبل التعويض.
- عند التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن مبلغ التعويض يلزم الحصول على موافقة ومصادقة من قبل مديرية الأراضي متبوعة بمصادقة مجلس الوزراء.

- مطالبة الجهة ذات العلاقة أو مشروع المنفعة العامة بدفع التعويض لمالك الأرض مباشرة أو إيداع مبلغ التعويض كاملاً في الخزينة باسم المستفيد خلال ثلاثة أشهر.
- يترتب على التخلف عن السداد إضافة فائدة سنوية بنسبة 5٪ على التعويض ابتداءً من اليوم التالي لفترة الثلاثة أشهر.

ملكية الأرض والعقار

الأرضي الخاصة

تنص المادة 186 من قانون الملكية العقارية رقم 13 لعام 2019: يُعد مالك للعقار من كان العقار مسجلاً باسمه في السجل العقاري. وإذا كان العقار غير مسجل فيعد مالكا له واضع اليد عليه عند صدور قرار الاستملاك من قبل مجلس الوزراء، ولا يحول ذلك دون ادعاء أي شخص آخر لدى المحكمة بأنه صاحب حق في التعويض عن العقار المستملك. هذا وقد تم تأكيد استحقاقات المستأجرين القانونيين.

المادة 192 لا تضع حداً لقيمة التعويض المدفوع للفئات المتضررة من المشروع PAPs، وعلى الرغم من ذلك فإنها تسمح باستملاك العقار بدون تعويض بنسبة تصل إلى 25٪ من مساحة قطعة الأرض إذا كان الغرض من الاستملاك هو:

- مشاريع الطرق: (مثل إنشاء أو توسيع طريق).
- إنشاء مشروع إسكان حكومي.

نصت المادة 193 من قانون الملكية العقارية رقم 13 لعام 2019 على أنه إذا تم استملاك العقار بالكامل للأغراض المذكورة أعلاه، أو في حال وجود فضلة من العقار غير صالحة للاستخدام فيجب دفع التعويض بالكامل عن العقار دون الحصول على أي جزء مجانًا.

تعدد الملكية

من الممارسات العامة للحكومة الأردنية التعامل مع المالكين المتعددين كهيئة ومطالبتهم باختيار ممثل للعمل والتفاوض نيابة عنهم، ومع ذلك يحق لجميع المالكين أو المساهمين الحصول على تعويض عن الممتلكات وفقًا لأسهمهم في العقار.

الأرض الحكومية

يتم التعامل مع عملية استملاك الأراضي والأصول الحكومية من خلال المناقشات والاتفاقيات داخل الحكومة التي عادة ما تتضمن نقل الملكية من إدارة حكومية إلى أخرى.

الأراضي الأميرية

لا توجد أحكام محددة في قانون الملكية العقارية رقم 13 لعام 2019 أو التشريعات الأخرى بشأن الأراضي الأميرية المراد استملاكها، أو فقدان حقوق الاستخدام التقليدية لها، ومع ذلك بناءً على المعلومات المتاحة حاليًا يتم تسجيل جميع الأراضي المتأثرة بهذا المشروع من قبل السلطة المناسبة للمالكين أو الإدارات الحكومية ذات الصلة، ولم يتم تحديد أي منها كأراضي أميرية. وهذا يحتاج إلى إعادة تأكيد من قبل خطة العمل المرتبطة باستملاك الأراضي وإعادة التوطين.

التحسينات وحقوق المياه

قد يشمل التعويض عن الأراضي الزراعية تعويضات مفصلة يتم التعامل معها على نحو مستقل والتعويض عنها بحسب المزايا المرافقة للعقار مثل الجدران، والبيوت البلاستيكية، والآبار، وحقوق المياه، وما إلى ذلك.

تنص المادة 190 من قانون الملكية العقارية على أنه يجب تعويض المالكين عن ممتلكاتهم التي تشمل المباني والتحسينات والأشجار وما إلى ذلك بتكلفة الاستبدال الكاملة. ومن حيث المبدأ يمكن تعويض أي ضرر أو إصابة ناجمة عن المشروع. ومن الجدير بالذكر، انه وفي قرارات قضائية تتعلق باستملاك الأراضي في الأردن تم التأكيد على أن "العقار المستملك يشمل الأرض والمباني والأشجار والتركيبات الأخرى بما في ذلك خزان المياه المبني في العقار. وعليه، فإن المطالبة بالتعويض العادل تشمل العقار وكافة ملحقاته، حيث اعتبرت قرارات المحاكم السابقة أن فقدان حقوق المياه قد يتطلب تعويضًا.

المحاصيل والأشجار

بموجب قانون الملكية العقارية تخضع الأشجار والمحاصيل السنوية للتعويض، ولكن لا توجد إرشادات حيال ذلك باستثناء ما ورد بأن استملاك العقار يجب أن يكون مقابل تعويض عادل.

المستأجرين

قيد قانون الملكية العقارية حجم التعويض الذي يحصل عليه المستأجرين بشكل نسبة مئوية من تعويض قطعة الأرض، وتشمل أكبر المبالغ المستحقة للمستأجرين عند التعويض التالي:

أ) 15٪ من تعويض قطعة الأرض إذا كان الدفع للتعويض عن عقار مستخدَم في أغراض صناعية أو تجارية.
ب) 8٪ من تعويض قطعة الأرض إذا كان الدفع لتعويض عقار مستعمل لأي غرض آخر.

لا يمنع قانون الملكية العقارية الاتفاقات الخاصة بين المستأجرين والمالكين، وقد يصبح هذا ضروريًا لأن التوصل إلى تسوية بدون موافقة المستأجر سيكون أمرًا غير وارد.

3-1-2 طريقة الاستملاك

إجراءات وآليات الاستملاك

تحدد المواد من 181 إلى 189 من قانون الملكية العقارية رقم 13 لسنة 2019 جميع الأطراف المعنية المشاركة في استملاك الأراضي، وتقدم ملخصًا واضحًا للعملية التي يجب اتباعها بما في ذلك أدوار الأطراف المختلفة.

يوضح الشكل **15** أدناه مخططًا انسيابيًا لعملية استملاك الأراضي التي اعتمدتها وزارة المياه والري MWI / سلطة المياه الأردنية WAJ في جميع مشاريعها. يوضح الشكل الخطوات المختلفة لمعالجة طلبات استملاك الأراضي الصادرة عن الإدارة المختصة في وزارة المياه والري .MWI

الشكل 15: مخطط انسيابي لعملية استملاك الأراضي التي اعتمدتها وزارة المياه والري MWI / سلطة المياه الأردنية WAJ لجميع المشاريع

الموافقة على استملاك الأراضي

يتطلب استملاك الأراضي موافقة مجلس الوزراء عند شراء الأراضي للمنفعة العامة، ويتعين على المشاريع تقديم تعويض عادل، ويجب على هذه المشاريع تقديم دليل على امتلاكها للموارد اللازمة لدفع التعويضات المتعلقة بعملياتها.

تنص المادتان 188 ب والمادة 189 من قانون الملكية العقارية على أنه يتوجب إجراء مفاوضات مباشرة بين مالكي الأراضي والجهة المشترية ذات الصلة أو مالكة المشروع الذي يُراد تنفيذه لتحقيق نفعاً عاماً للسماح بالتوصل إلى اتفاق عادل ومنصف للتعويض عن أي أرض مستملكة، وعندما يتوصل الطرفان إلى اتفاق سيضمن المشروع توجيه التعويض عن الأرض إلى الفئات المتضررة من المشروع PAPs أو إيداع التعويض في حساباتهم البنكية وفقًا للمادة 198 من قانون الملكية العقارية.

لجان التخمين

سيتم إنشاء لجان التخمين من قبل الطرف الجهة المستملكة للعقار تكون مسؤوليتها الأساسية تقدير التعويض العادل للأراضي والممتلكات المستملكة.

وفقًا للأنظمة الأردنية ستتضمن طرق التخمين الخطوات التالية:

- بيان المنفعة العامة من المشروع المعني.
- تقييم القيمة الاستبدالية للأراضي المستملكة.
- تحديد معدلات التعويض لجميع الأصول التي سيتم استملاكها.

يستند التخمين إلى قيم وأسعار الأراضي الحالية. ومن الجدير بالذكر أن لجان التخمين، هي جهة حكومية بشكل أساسي، حيث يخول القانون دائرة الأراضي والمساحة DLS تحديدًا طلب أي مشورة في مراجعة التعويض إذا لزم الأمر.

المباني السكنية

تُعد إجراءات استملاك المباني السكنية في الأردن مماثلة لإجراءات استملاك الأراضي كما هو مذكور في قانون الملكية العقارية. ومع ذلك، فإن استملاك المباني السكنية لا يخضع لموافقة رئاسة الوزراء. فيما يلي تلخيص لعملية الحصول على مبنى سكني:

- يتم تشكيل لجنة على مستوى المنطقة المحلية أو البلدية بناءً على طلب من الوزارة المختصة لتخمين الإنشاءات المتأثرة بالاستملاك، وتتألف هذه اللجنة من ممثلين عن الوزارات الممثلة للجنة الاستملاك، وهي وزارة الأشغال العامة والإسكان، ودائرة الأراضي والمساحة(DLS) ، ووزارة المالية، ووزارة الزراعة، وديوان المحاسبة.
- تخمن اللجنة قيمة العقار المارد استملاكه، وتقدم تقريرها، حيث يتم التقييم على أساس سعر الوحدة لكل متر مربع، ويتم تقديم هذا التخمين للمالك (الذي قد يعترض على قيمة التخمين). يسمح للمالك الاعتراض خلال فترة 30 يوماً، وقد تطلب اللجنة مساعدة فنية إضافية في إعادة تخمين العقار.
- في حالة عدم وجود اعتراض يتم إرسال تقرير التخمين إلى وزير المالية للمصادقة عليه، وفي حال الاعتراض عليه، عندها لا يتم إحالة التخمين إلى الوزير ويتم الدخول في المفاوضات، وإذا تم إنهاء هذه المفاوضات بنجاح فسيتم استئناف العملية، وتمرير التخمين المتفق عليه إلى الوزير، وبخلاف ذلك، يتم إحالة القضية إلى المحاكم.
- بعد الموافقة الوزارية يحال تقرير التخمين إلى مدير دائرة الأراضي والمساحة DLS لإتمام الدفع، ويتم سحب الأموال المستخدمة للتعويض من مخصصات ميزانية الهيئة المناسبة والمحددة.

3-1-3 المطالبات والتظلمات

في حالة تعذر التوصل إلى اتفاق بين الطرفين تنص المادة 189 من قانون الملكية العقارية على أحكام بشأن القضايا التي يجب إحالتها إلى المحكمة الابتدائية التي لها اختصاص في مجال المشروع و / أو إلى المحاكم الأعلى إذا لزم الأمر.

تم اعتماد إجراء التظلم التالي من قبل وزارة المياه والري MWI / سلطة المياه وسيتم استخدامه لهذا المشروع في الحالات التي تعترض فيها الفئات المتضررة من المشروع PAPs على قيمة التعويض المقترحة، وكالآتي:

1 يعتمد تخمين القيمة لكل متر مربع من الأرض المراد استملاكها على تخمين القيمة الإدارية المحددة بواسطة دائرة الأراضي والمساحة DLS، والذي يتم نشره على موقع الويب المتاح للجمهور لهذه الدائرة.

2 يتم إعداد تقرير التحقيق الميداني وتقرير لجنة المنشئ مع وصف قطعة الأرض المراد استملاكها بالإضافة إلى تخمين القيمة الإدارية للمتر المربع.
3 سيتم تزويد مالك / مالكي قطعة الأرض المراد استملاكها بتقدير القيمة الإدارية بالإضافة إلى جدول يوضح الأضرار التبعية التي تؤثر على أراضيه/أراضيهم والتعويضات المالية المكافئة.
4 تجدر الإشارة إلى أن قانون الملكية العقارية قيد الدراسة حاليًا، حيث يُتوقع أن يتم منح مدير دائرة الأراضي والمساحة DLS سلطة تمكنه من إضافة ما يصل إلى 25٪ من القيمة الإدارية في حالة تنازع المالك / المالكين على قيمة التعويض المقدم لهم.
5 في حالة عدم قبول المالك / المالكين لتخمين السعر المدرج في تقرير لجنة المنشئ يمكنه/يمكنهم اللجوء إلى المحكمة.
6 وتجدر الإشارة إلى أنه يتم إرسال رسالة نصية إلى مالك / مالكي الأرض المراد استملاكها من قبل دائرة الأراضي والمساحة DLS لغرض إعلامهم (بالإجراء) الإجراءات التي تم اتخاذها على أرضهم.
7 تُنشر إعلانات استملاك الأراضي في الصحف المحلية وتُنشر على الموقع الإلكتروني المتاح للجمهور لدائرة الأراضي والمساحة DLS، ويتوقع أن يتم نشره قريبًا على موقع سلطة المياه الأردنية الإلكتروني.

3-1-4 الإطار المؤسسي

تعتبر المؤسسات الرئيسية المشاركة في تنفيذ عملية استملاك الأراضي وإعادة التوطين لهذا المشروع، هي:

- **رئاسة الوزراء**: ينبغي أن يوافق مجلس الوزراء على أي طلب لاستملاك الأراضي. إذ يصبح نقل ملكية الأراضي المملوكة ملكية عامة لصالح المشروع نافذاً بموافقة رئيس الوزراء.
- **وزارة المياه والري MWI:** هي الجهة المروجة للمشروع، وهي مسؤولة عن قطاع المياه بشكل عام بما في ذلك السياسة، والتوجيه الاستراتيجي، وتخطيط المشاريع، وتنفيذها. تُعد وزارة المياه والري MWI هي الجهة المسؤولة عن تطوير وتنفيذ خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP في الوقت المناسب استنادًا إلى إطار سياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARPF.
- **سلطة المياه الأردنية (WAJ) :**هي المسؤولة عن الإدارة التشغيلية لقطاع المياه بما في ذلك إمدادات المياه بالجملة ومشاريع التوزيع.
- **وزارة المالية:** تقوم وزارة المالية بوضع السياسة المالية للدولة والإشراف على تنفيذها، وتتحكم الوزارة في عملية إنفاق الإيرادات العامة، وتنظم الحسابات ذات الصلة وفق التشريعات المالية. ومن الجدير بالذكر، إن أية مدفوعات لاستملاك الأراضي أو تعويض الفئات المتضررة من المشروع PAPs؛ سيتم سدادها من خلال العمليات المعمول بها في وزارة المالية. تعمل دائرة الأراضي والمساحة (DLS) تحت إشراف الوزارة وترفع تقاريرها إليها.
- **وزارة الإدارة المحلية:** تدعم الوزارة وتوجه وتساعد البلديات ومؤسسات الحكم المحلي الأخرى في الأردن، . وستقوم بمتابعة القضايا المتعلقة بالبلديات المحلية والتي يمكن أن تنشأ أثناء تنفيذ المشروع.
- **وزارة الداخلية:** تلعب الوزارة، من خلال حكامها المحليين وإدارة الأمن العام، دورًا مهمًا في جميع الجوانب المتعلقة بالأمن بالإضافة إلى الإدارة السليمة للحوكمة على المستوى المحلي أثناء إنشاء وتشغيل هذا المشروع.
- **سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (ASEZA):** تعتبر هيئة حوكمة مستقلة داخل محافظة العقبة، بما في ذلك الساحل البحري بأكمله الممتد على البحر الأحمر. تتمتع السلطة بصلاحيات البلدية فضلاً عن كونها الجهة المنظمة للمشاريع المسموح بها، بما في ذلك المراقبة البيئية، وهي مسؤولة عن جميع الجوانب المتعلقة بالصناعة وتطوير الموانئ والسياحة، والبنية التحتية، والمرافق، والخدمات. هذا وتتمتع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالسلطة القضائية على المناطق التي تستضيف المكونات الحيوية للمشروع بما في ذلك محطة سحب مياه البحر وتحليتها. هذا وستشارك سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في قضايا استملاك الأراضي وإعادة التوطين داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
- **دائرة الأراضي والمساحة (DLS):** هي الجهة المسؤولة عن جميع عمليات استملاك الأراضي والممتلكات في الأردن.
- **وزارة الزراعة:** سيتم تقييم أي أرض زراعية أو محاصيل أو أشجار مملوكة ملكية خاصة تتأثر بالمشروع بالتنسيق مع وزارة الزراعة.
- **البلديات المحلية**: تتمتع البلديات بسلطة قضائية على الموقع الجغرافي لمكونات المشروع المختلفة بما في ذلك خط أنابيب النقل والضخ والخزانات: ستمارس هذه البلديات الموجودة سلطاتها وفقًا لذلك.
- **المجتمعات المحلية:** ستشارك المجتمعات المحلية، من خلال حقوقها وحالة ملكيتها، في عملية الاستملاك من خلال التشاور وتقديم الموافقة.

- **المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني**: ستدافع هذه المنظمات عند الضرورة عن حقوق الفئات المتضررة، وتقدم المساعدة والدعم في مراحل مختلفة من عملية الاستملاك.

2-3 متطلبات إعادة التوطين في بنك الاستثمار الأوروبي EIB

يحدد معيار بنك الاستثمار الأوروبي EIB رقم 6 مسؤوليات مروج المشروع فيما يتعلق بإدارة المخاطر وآثار إعادة التوطين القسري، وينص هذا المعيار على أن مسؤولية مروج المشروع تكمن في تجنب إعادة التوطين القسري في المقام الأول، وتخفيضه لحده الأدنى حيثما تعذر تجنبه، ويهدف هذا المعيار إلى تحسين، أو على الأقل استعادة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية للسكان المحليين المعاد توطينهم قسرياً.

يقدم الجدول 3 نظرة عامة على المتطلبات الرئيسة لإعادة التوطين القسرية لبنك الاستثمار الأوروبي EIB - المعيار 6.

الجدول 3: متطلبات إعادة التوطين القسرية لبنك الاستثمار الأوروبي EIB

إعادة التوطين القسري من بنك الاستثمار الأوروبي - المعيار 6
مبادئ إعادة التوطين القسري
تجنب أو تخفيض حجم إعادة التوطين الناجمة عن المشروع، حيثما أمكن ذلك، من خلال استكشاف بدائل لتصميم المشروع، وتجنب و / أو منع عمليات الإخلاء القسرية. ضمان تنفيذ أي إخلاء مطلوب بشكل قانوني بحيث يحترم حقوق الحياة، والكرامة، والحرية، والأمن للمتضررين، وتوفير سبل فعالة تنصف الفئة المتأثرة بعمليات الإخلاء التعسفي. احترام حق الملكية لجميع الأشخاص، والمجتمعات المتضررة، والتخفيف من الآثار السلبية التي قد تنشأ نتيجة فقدانهم لممتلكاتهم، أو الوصول إلى هذه الممتلكات، و / أو نتيجة لفرض قيود على استخدام الأراضي سواء أكانت مؤقتة أم دائمة، مباشرة أم غير مباشرة، جزئية أم كلية. مساعدة جميع النازحين على تحسين، أو على الأقل استعادة سبل عيشهم، ومستويات معيشتهم السابقة، والتعويض بشكل مناسب عن الخسائر المتكبدة بغض النظر عن طبيعة أنظمة استملاك الأراضي الحالية (بما في ذلك أصحاب الملكية وأولئك الذين ليس لديهم سند ملكية) أو مساعدتهم على كسب الدخل، وتطبيق استراتيجيات الكفاف. التأكد من تصميم تدابير إعادة التوطين وتنفيذها من خلال التشاور الواعي والهادف ومشاركة الفئات المتضررة من المشروع PAPs طوال عملية إعادة التوطين. بالإضافة إلى ذلك يلتزم بنك الاستثمار الأوروبي EIB بدعم اتفاقية آرهوس التي تؤكد على حقوق المواطنين في العدالة والاستشارة والتمتع بالوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمشاريع والخطط والبرامج التي سيكون لها آثار بيئية واجتماعية عليهم وعلى ممتلكاتهم وحياتهم. يجب أن تتم عمليات الإخلاء أثناء استملاك الأراضي ومصادرتها بشكل قانوني، ولا يجوز تنفيذ عمليات الإخلاء القسري إلا في ظروف استثنائية وبما يتفق تمامًا مع القوانين الوطنية ذات الصلة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. تخطيط وإدارة إعادة التوطين القسري بشكل صحيح في أقرب وقت ممكن في دورة حياة المشروع، كما يعد التشاور مع جميع الجهات المعنية الرئيسية أمر ذو أهمية قصوى.
الفئات المتضررة من المشروع PAPs
يشمل الأشخاص المتأثرين بإعادة التوطين القسرية المرتبطة بالمشروع جميع أفراد الأسرة (النساء والرجال والفتيات والفتيان، بما في ذلك الأجداد في حالة الأسر الممتدة)؛ وملاك وموظفي الشركات؛ وممن هم ضمن أعضاء مجموعة أقلية عرقية؛ والمستأجرين أصحاب الأراضي والمساهمون؛ والسكان غير الرسميين (أي الذين يفتقرون إلى ألقاب رسمية)؛ وأصحاب الحقوق العرفية في الأرض؛ ومشغلي الأعمال غير الرسمية وموظفيهم / ومساعديهم. يمكن تصنيف الفئات المتضررة من المشروع PAPs على النحو الآتي: كل من لديه حقوق قانونية رسمية في الأرض / المبنى الذي يشغلونه؛ أو كل من ليس لديهم حقوق قانونية رسمية في الأرض، ولكن لديهم مطالبة بأرض معترف بها بموجب القوانين الوطنية (مثل أراضي الأجداد والأراضي التقليدية).

إعادة التوطين القسري من بنك الاستثمار الأوروبي - المعيار 6
ويشمل التعريف الفئات التي تعتمد على الأرض في معيشتهم عن طريق الوصول العرفي إلى الموارد الطبيعية. كما يشمل كل من ليس لديه أي حق قانوني معترف به أو مطالبة بالأرض أو المبنى الذي يشغلونه؛ و / أو الأشخاص النازحون اقتصاديًا الذين يواجهون فقدان في العقار أو يتقيد وصولهم له. من المهم ملاحظة أن الفئات المتضررة من المشروع PAPs لا تقتصر على النطاق الأسري فحسب، وإنما تشمل الأفراد المختلفين ممن سيتأثرون بشكل مختلف بسبب إعادة التوطين. يجب مراعاة ديناميات النوع الاجتماعي على النحو الواجب وأخذه في الاعتبار طوال العملية.
السكان الأصليون والفئات الأخرى المتضررة من المشروع
يتم تطبيق المعيار 7 والمعيار 6 من بنك الاستثمار الأوروبي بالنسبة للسكان الأصليين والفئات الأخرى المتضررة من المشروع لضمان حقوق ومصالح المجموعات المعرضة للخطر. يعُرَّف السكان الأصليون بأنهم مجموعة اجتماعية وثقافية متميزة لها الخصائص التالية: يتم التعرف عليهم على نحو ذاتي كسكان أصليون يمتلكون تجربة مشتركة للقمع أو الاستعمار. لهم ارتباطات جماعية و / أو ارتباطات معينة بأراضي الأجداد والأقاليم والموارد الطبيعية في موائلها واستخدامها. يتميزون بأنظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية متمايزة. يتشاركون لغات وتقاليد روحية وثقافية ومعتقدات ومعرفة مميزة. قد يتم استبعاد الفئات المتضررة من المشروع PAPs من عملية صنع القرار السياسي، وبالتالي قد تواجه خطرًا أكبر من الإفقار والاستبعاد الاجتماعي، وستكون مقاومة هذه المجموعات للتأثيرات السلبية ضعيفة. قد تشمل هذه المجموعات الأقليات العرقية، والدينية، والثقافية، واللغوية، ومجموعات السكان الأصليين، والأسر التي تعولها النساء، والأطفال، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء. قد تعاني مجموعات معينة أكثر في مناطق النزاع وما بعد النزاع (فعلى سبيل المثال النساء والأطفال الذين يفتقرون إلى القدرة على المطالبة بميراثهم من ذويهم المفقودين) وقد تظهر فئات جديدة مثل اللاجئين، والعائدين، والنازحين داخليًا الذين يحتاجون إلى إعادة دمج اقتصادي واجتماعي في المجتمع.
تقييم التأثير
يُطلب من المروج إجراء تعداد ومسح أساسي اجتماعي اقتصادي لتحديد عدد الأشخاص الذين سيتم تهجيرهم، والعائلات المتأثرة، والممتلكات التي سيتم تعويضها. عادة ما يكون تاريخ الإحصاء هو الموعد النهائي لمطالبات الفئة المؤهلة للحصول على التعويض، وقد يكون الموعد النهائي أيضًا هو تاريخ ترسيم منطقة المشروع قبل إجراء الإحصاء، ولكن فقط بعد نشر فعال وموثق للمعلومات العامة، والنشر المستمر لمنع المزيد من تدفق السكان. يتم إجراء المسح الأساسي الاجتماعي والاقتصادي من خلال مسح العينة وهو أمر بالغ الأهمية في تحديد الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي الحالي للأشخاص المتضررين، ومستويات مرونتهم الشاملة (قدرتهم على تحمل التغييرات) أو قابليتهم للتأثر لتحديد درجات وأنواع التأثيرات. يُجرى التعداد والمسح الأساسي بشكل مثالي ومتوازي، وإذا لم يكن ذلك ممكناً يتم إجراء المسح الاجتماعي والاقتصادي في مرحلة التصميم الأولي للمشروع، والتعداد بحلول وقت التصميم التفصيلي النهائي. ينبغي تحديد الموعد النهائي لتعويض الفئات المتضررة من المشروع. إذ يكون تاريخ الانتهاء هو التاريخ الفعلي الذي تم فيه تسجيل ممتلكات الفئات المتضررة، والبنية التحتية في موقع معين أثناء مسح التعداد. لن يتم تعويض الأصول (الأراضي والمباني والأصول الأخرى) التي تم إنشاؤها أو التعدي عليها أو الحصول عليها من قبل الأفراد أو الجماعات بعد تاريخ الانتهاء. يتطلب تحديد تاريخ نهائي كشفًا واضحًا وعامًا ويمكن الوصول إليه عبر أنشطة المشروع الوشيكة على الموقع المعني وآثارها ذات الصلة على حياة الأشخاص. نظرًا لأن الموعد النهائي محدد في خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين، ستتم مناقشته والاتفاق عليه وتحديده مع بنك الاستثمار الأوروبي أثناء عملية إعداد هذه الخطة.

إعادة التوطين القسري من بنك الاستثمار الأوروبي - المعيار 6
استنادًا إلى نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي / الأساسي سيتم تحديد أي احتياجات لنزع الملكية، واستملاك الأراضي وتأجيرها و / أو تقييد الحركة القسرية للأشخاص، والقيود المحتملة للوصول إلى الأراضي والمأوى و / أو سبل العيش واستراتيجيات المعيشة وإبلاغ بنك الاستثمار الأوروبي. سيقوم المروج بتزويد بنك الاستثمار الأوروبي بوثائق كافية متعلقة بسياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين أو خطة عمل لاستملاك الأراضي وإعادة التوطين المقبولة. لا يجب أن تبدأ أي أنشطة عمل قبل أن يعالج المستثمر موضوع إعادة التوطين القسري بطريقة تتفق مع المبادئ والمعايير المقدمة هنا، والمرضية لبنك الاستثمار الأوروبي.
مبادئ التعويض
سيتم دفع تعويضات عادلة لجميع الأشخاص المتضررين في الوقت المناسب عن عقاراتهم المستملكة، ويجب تقديم تعويض عن أي خسارة شخصية أو عقارية أو غيرها من الممتلكات أو البضائع أو الأصول بما في ذلك الحقوق أو المصالح في الممتلكات على سبيل المثال قطع الأراضي والمنازل، والمحتويات، والبنية التحتية، والرهن العقاري أو غرامات الديون الأخرى، وعندما يتم الاستيلاء على الأرض يجب تعويض الأشخاص المتضررين بأرض تتناسب من حيث الجودة والحجم والقيمة أو التعويض بأفضل منها. يُطلب من المروج أن يقدم للأشخاص المتضررين اختيارًا مدروساً إما تعويض عيني (أرض مقابل أرض؛ قطعة أرض ومنزل ليحل محل قطعة الأرض والمنزل المتأثرين)، أو تعويض نقدي في بداية المشروع، ومن المتوقع أن يمتثل المروج للرغبات التي أعرب عنها الأشخاص المتضررين. يجب أيضًا تعويض قيمة أي تحسينات على الأرض، أو الخسائر التجارية، أو المعدات، أو المخزون، أو الماشية، أو الأشجار، أو المحاصيل، أو التعويض عن الانقطاع في مصادر الأجور أو الدخل المفقود، بالإضافة إلى تعويض الأضرار القابلة للتقييم الاقتصادي بما في ذلك: الممتلكات أو المنفعة من هذه الممتلكات، أو السلع، أو الأصول، أو حق الاستخدام، أو حقوق الوصول إلى الموارد الطبيعية، وفقدان الأرواح أو الأطراف، والضرر الجسدي أو العقلي، والتعويض عن الفرص الضائعة بما في ذلك التوظيف والتعليم والمزايا الاجتماعية: كالأضرار المادية، وفقدان الدخل بما في ذلك فقدان العوائد المحتملة، والأضرار المعنوية، والتكاليف المطلوبة للمساعدة القانونية أو الخبراء، والأدوية والخدمات الطبية، والخدمات النفسية والاجتماعية، وتكاليف الاسترداد والنقل. يجب دفع كامل التعويضات في الوقت المناسب لتمكين الأشخاص المتضررين من الاستفادة المثمرة من تعويضاتهم النقدية، وفي حالات فقدانهم لسكنهم يجب أن تلائم عروض الإسكان البديل بمعايير السكن اللائق، ويجب أن يكون التعويض عن المنازل والمنشآت الأخرى معادلاً لتكلفة الاستبدال بالإضافة إلى تكاليف النقل، ولا يجوز خصم استهلاك الأصول أو قيمة المواد المستردة من قيمة تكلفة الاستبدال. عندما يتم توفير خيار التعويض النقدي أو السكن البديل يمكن استخدام تقديرات التكلفة لتوفير سكن بديل لحساب التعويض النقدي المستحق الدفع. بالنسبة للهياكل المنقولة مثل الأكشاك أو الإسطبلات يجب توفير مواقع بديلة قابلة للمقارنة. من الممارسات الجيدة حساب تكلفة الاستبدال لمثل هذه الهياكل مثل تكلفة المواقع البديلة، وتكلفة استبدال التحسينات (مثل الأساسات)، ونفقات الانتقال، أو تكاليف المعاملات الأخرى. يُطلب من المروج الدفع للشخص المتضرر بشيك أو إيداع المبلغ مسبقًا (حسب التقييم الذي تم إجراؤه) إلى حساب فردي أو مشترك. يجب على المروج ضمان تنفيذ تدابير التعويض، واستعادة الدخل دون تمييز على أساس الجنس، أو العرق، أو السلالة، أو الدين، أو الإعاقة، أو أي أسباب أخرى محظورة. يجب أن يضمن المروج معاملة متساوية للمرأة أثناء عمليات التعويض واستعادة الدخل ولا سيما فيما يتعلق بحقوق المرأة ومصالحها في الأرض والممتلكات والأصول والتعويض والمساعدة في إعادة التوطين حتى في حالة عدم الاعتراف بها في القانون الرسمي. يجب أن يكون للفئات المتضررة من المشروع PAPs: تعويض سريع وفعال وبتكلفة الاستبدال الكاملة لخسائر الأصول المرتبطة مباشرة بإنشاء هذا المشروع؛ كتقديم المساعدة (مثل بدلات الانتقال) أثناء النقل، وتوفير أبنية سكنية، أو مجمعات سكنية بحسب الحاجة، والتعويض عن المواقع الزراعية أو التجارية التي تمتلك مزيج من الإمكانات الإنتاجية، والمواقع المتميزة، وعوامل أخرى مكافئة على الأقل لمزايا الموقع القديم (في حالات استثنائية عندما يكون ذلك غير ممكن وجب تقديم تعويض مناسب). تقديم تعويضات عن فقدان الدخل خلال الفترة الانتقالية كشكل من أشكال الدعم بعد إعادة التوطين، وبناءً على تقدير معقول للوقت اللازم لاستعادة سبل عيشهم ومستويات معيشتهم. يُنصح مبدئيًا بالتعويض عن فقدان الدخل عن الأشهر الثلاثة الأولى، على أن تكون قابلة للتمديد لفترة واحدة إضافية بما لا يتجاوز الستة أشهر للتعويض عن خسارة الدخل.

إعادة التوطين القسري من بنك الاستثمار الأوروبي - المعيار 6
تقديم المساعدة لاستعادة سبل العيش أو تحسينها من خلال توفير التدريب والائتمان والتعيين الوظيفي و / أو أنواع أخرى من المساعدة. عرض آلية تظلم مناسبة تسمح بالاستجابة السريعة لمخاوف محددة تتعلق بالتعويض وإعادة التوطين من قبل المتضررين والمجتمعات المضيفة.
الاستشارة العامة والمشاركة والإفصاح
إعادة التوطين هي عملية تشمل الفئات المتضررة من المشروع PAPs، والمجتمعات المضيفة والمُرَوِج، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية، والعديد من الوكالات الحكومية الوطنية والمحلية. ينبغي على مروج المشروع أن يقوم بالتشاور مع جميع الأشخاص والمجتمعات المشاركة في عملية إعادة التوطين بما في ذلك المجتمعات المضيفة التي ستستقبل أولئك الذين يتم إعادة توطينهم. يجب على جميع الجهات المعنية المشاركة في عملية صنع القرار للتخفيف من الآثار السلبية للمشروع، وضمان استدامة الفوائد المحتملة لإعادة التوطين. ستستمر المشاورات وفقًا للمعيار 10 بشأن إشراك الجهات المعنية وأثناء تنفيذ ورصد عملية إعادة التوطين. يجب أن يشمل الحوار والتشاور النساء، والفئات المتضررة من المشروع PAPs والفئات المهمشة، وفقًا للمعيار 7. لذلك من المهم أيضًا إجراء مشاورات منفصلة مع النساء فقط، وربما يتم تقسيمها حسب الفئات العمرية المختلفة. المشاركة والاستشارات الفعالة والهادفة هي عملية ذات اتجاهين تسترشد بالمبادئ العامة التالية: أن تبدأ المشاورات من قبل المروج في وقت مبكر من المشروع أثناء تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار السلبية المحتملة والاستمرار طوال دورة حياة المشروع مع ظهور مخاطر وآثار المشروع. أن تكون شاملة للمجتمعات المتضررة، ويمكن الوصول إليها من قبل أي مجموعات متضررة، ومتميزة باختلاف شرائح المجتمع. أن تكون شاملة بعيدة عن الأطراف المتأثرة لأي مجموعات أو أفراد تم تحديدهم كأطراف مستفيدين. أن تكون موثقة بشكل كافٍ سواء من حيث الجوهر أو العملية. للقيام بحملة فعالة للإفصاح ونشر المعلومات المرتبطة بالمشروع على المروج أن يأخذ العوامل الآتية في عين الاعتبار: (كمحو الأمية، والعلاقات غير المتكافئة بين الجنسين، والقدرة على الوصول إلى مصادر معلومات المشروع).
آلية تظلم
يجب على المروج إنشاء آلية تظلم مستقلة وحرة والحفاظ على استقلاليتها للتعامل مع مخاوف الأشخاص المتضررة من إعادة التوطين، والتعويضات، ومخاوف المجتمعات المضيفة وغيرها من الكيانات المعنية بشكل مباشر. ويجب أن تتصف آلية التظلم بسهولة الوصول إليها، وإن تتناسب مع ثقافة الأشخاص المتضررين من عملية إعادة التوطين، وأن تكون معلنة على نطاق واسع، وأن تكون متكاملة مع نظام إدارة مشروع المروج لتمكّنه من تلقي وحل شكاوى محددة تتعلق بالتعويض وإعادة التوطين من قبل الأشخاص المتضررين، أو أعضاء المجتمعات المضيفة، واستخدام سجل الشكاوى لرصد الحالات وتحسين عملية إعادة التوطين.
المراقبة والتقييم
يجب تحديد التزامات المروج في الاتفاقيات القانونية الخاصة بالمشروع المتعلقة بتنفيذ خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP، وتقديم تقرير إلى بنك الاستثمار الأوروبي بشأن تنفيذها. يجب على المروج أن يضع الأنظمة اللازمة (مثل الموارد والموظفين والإجراءات) لمراقبة تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين على أساس منتظم، واتخاذ الإجراءات التصحيحية بحسب الضرورة. سيتم استشارة الأشخاص المتضررين كجزء من أنشطة المراقبة. يخضع تنفيذ وفعالية خطة عمل إعادة التوطين للمراقبة والمراجعة من قبل متخصصين مؤهلين في إعادة التوطين و / أو أطراف ثالثة مستقلة أخرى حسب الاقتضاء وبما يتناسب مع الحجم والمخاطر التي تنطوي عليها إعادة التوطين.

إعادة التوطين القسري من بنك الاستثمار الأوروبي - المعيار 6
سيتم اعتبار تنفيذ خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP مكتملاً عندما تتم معالجة الآثار السلبية لإعادة التوطين بطريقة تتفق مع الخطة ومتطلباتها الموضحة في المعيار 6. يجب على المروج تقديم تقرير إلى بنك الاستثمار الأوروبي عند الانتهاء من تنفيذ خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين، والذي تم إعداده من قبل طرف خارجي. ستتضمن مراجعة إعادة التوطين على الأقل مراجعة الإجراءات التخفيفية التي ينفذها المروج، ومقارنة نتائج التنفيذ بالأهداف المتفق عليها، واستنتاج ما إذا كانت هناك حاجة إلى أي إجراءات متابعة والمزيد من المراقبة.

المصدر: يستند المصدر إلى حد كبير على "تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ESIA لمشروع البحر الأحمر- البحر الميت، المرحلة الأولى"، الممول من بنك الاستثمار الأوروبي EIB، ديسمبر 2017

3-3 تحليل الفجوة بين التشريعات الوطنية ومعايير بنك الاستثمار الأوروبي EIB

يعرض الجدول 4 الفجوات الموجودة بين المتطلبات الوطنية المحلية في الأردن ومتطلبات بنك الاستثمار الأوروبي EIB لا سيما فيما يتعلق بإعادة التوطين، واستملاك الأراضي، والمشاورات العامة، والإفصاح.

الجدول 4: الثغرات في التشريعات والتدابير اللازمة لسد هذه الثغرات

المشكلة	الفجوات بين المتطلبات المحلية ومتطلبات بنك الاستثمار الأوروبي	الإجراءات المطلوبة لسد الفجوات
إعادة التوطين واستملاك الأرضي	• لا يعترف قانون الملكية العقارية الأردني رقم 13 لعام 2019 بالنازحين (جسديًا أو اقتصاديًا)، ممن لا يمتلكون حقوق قانونية رسمية. بالإضافة إلى ذلك لا يعترف هذا القانون بمصطلح إعادة التوطين القسري. • ينحصر التركيز في التشريع الأردني على الأراضي والأصول مثل المباني والأشجار والأشياء الثابتة الأخرى التي قد يصادرها المشروع أو يتلفها. • لا يتم تغطية المساعدة في إعادة التوطين باستثناء تقديم تعويض نقدي عن خسارة الأرض أو الأصول للأشخاص ذوي الحقوق القانونية الرسمية. • لا يشمل التشريع المحلي فقدان القيمة وإعادة التوطين الاقتصادي. • لا يتطلب التشريع الأردني إعداد خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP، ولا إجراء مسح اجتماعي اقتصادي قبل بدء أنشطة المشروع. علاوة على ذلك فإنه لا يتطلب إجراء مشاورات مع الأشخاص المتضررين من المشروع أو إجراء المراقبة أو تقديم التقارير. • يمنح التشريع الأردني المالك الحق في التفاوض للتوصل إلى اتفاق بشأن التعويض وإحالة القضية إلى المحاكم، ولكن ذلك يقتصر على المسائل المتعلقة بمبلغ التعويض. • الأشخاص المتضررون من المشروع والمجتمعات المضيفة لديهم فرصة محدودة للغاية بموجب القانون للمشاركة في تحديد معايير الأهلية أو الموافقة عليها.	• تطوير خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP لهذا المشروع بما يتماشى مع معايير بنك الاستثمار الأوروبي قبل بدء المشروع. • إجراء مسح اجتماعي - اقتصادي كامل قبل البدء في أنشطة المشروع. • الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة، ومشاورات مستمرة مع الأشخاص المتضررين من المشروع طوال دورة حياة المشروع. • إجراء مراقبة منتظمة وإعداد التقارير. • تطبيق آلية التظلم. • إيلاء اهتمام خاص للأراضي الأميرية المتنازع عليها.

الاستشارات العامة والإفصاح	• إن التشريعات المحلية في الأردن لم تذكر تفاصيل كثيرة متعلقة بمتطلبات الاستشارة العامة والإفصاح بينما يدرك بنك الاستثمار الأوروبي أهمية المشاركة المفتوحة والشفافة بين العميل والعاملين فيه والمجتمعات المحلية المتأثرة بشكل مباشر بالمشروع. • يتطلب بنك الاستثمار الأوروبي أن تبدأ مشاركة الجهات المعنية في مرحلة مبكرة من دورة المشروع لتحديد منهج منظم لإشراك الجهات المعنية من شأنه أن يساعد العملاء على بناء والحفاظ على علاقة فعالة مع الجهات المعنية ولا سيما المجتمعات المتأثرة بشكل مباشر لتعزيز الأداء البيئي والاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة مع الجهات المعنية في المشروع، ولتوفير وسائل المشاركة الملائمة مع المجتمعات المتضررة طوال دورة حياة المشروع بشأن القضايا التي يمكن أن تؤثر عليهم، ولضمان الكشف عن المعلومات البيئية والاجتماعية المهمة الجهات المعنية في المشروع.	• يجب التخطيط لمشاركة الجهات المعنية بما في ذلك الكشف عن المعلومات ونشرها، وتنفيذها بما يتماشى مع مبادئ المشاركة المسبقة والفعالة والمجانية من أجل تحقيق دعم مجتمعي واسع النطاق من قبل المجتمعات المتأثرة وعلى المدى الطويل لاستدامة أنشطة المشروع. • يجب توثيق مدخلات الجهات المعنية ودراستها بعناية طوال مراحل إعداد المشروع وتنفيذه. • سيضمن تطبيق متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي إنشاء آلية للتظلم ومعالجة المظالم من المجتمعات المتضررة والجهات المعنية الآخرين وإدارتها بشكل مناسب. • يجب أن تتبنى وزارة المياه والري عملية إشراك الجهات المعنية التي توفر لهم الوصول إلى المعلومات المهمة والمفهومة في الوقت المناسب، وإشراك الجهات المعنية الداخليين والخارجيين المعنيين طوال المشروع لضمان التواصل الفعال. • يجب أن تضمن وزارة المياه والري أن مستوى المشاركة يتوافق مع نوع وحجم التأثيرات المحتملة، ومراعاة الجهات المعنية في عملية صنع القرار.

4-3 المبادئ الرئيسة للاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين مشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC:

أثناء تنفيذ هذا المشروع من المتوقع أن تلتزم وزارة المياه والري MWI بصفتها مروج للمشروع بالمبادئ الأساسية التالية المرتبطة باستملاك الأراضي المؤدية إلى إعادة التوطين و / أو النزوح الاقتصادي:

1. الالتزام بتخفيض استملاك الأراضي وإعادة التوطين المرتبطة بتصميم المشروع وتنفيذه إلى أقصى حد ممكن، وعندما يكون الاستملاك على الأرض أمرًا لا مفر منه. ستتم إعادة النظر في تصميم المشروع (حيثما أمكن) لتقليل الآثار السلبية على السكان في منطقة المشروع.
2. تعويض الفئات المتضررة من المشروع PAPs، ونقلهم، واستعادة سبل عيشهم من أجل تحسين مستوى معيشتهم وقدرتهم على كسب الدخل، أو على الأقل لإعادة مستويات معيشتهم إلى مرحلة ما قبل تنفيذ المشروع.
3. تعويض جميع الأشخاص الذين يقيمون في الأرض، أو يستخدمون الأرض، أو لديهم حقوق في الموارد داخل منطقة المشروع (في تاريخ مسح التعداد) عن خسائرهم التي سيتم توثيقها من خلال التعداد وجرد الأصول، والذي سيتم إجراؤه كجزء من خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP.
4. توفير بدل الانتقال و (إذا لزم الأمر) المساعدة في إعادة توطين الأشخاص المتضررين من المشروع (راجع القسم 8 للتعرف على التعريف). إن الافتقار إلى الحقوق القانونية أو حق الملكية فيما يتعلق بالأصل (الأصول) المتأثرة بالمشروع (سواء كانت أرضًا أو محاصيل / أشجارًا أو هياكل) لن يمنع الفئات المتضررة من المشروع PAPs من تلقي التعويض أو الحصول على مساعدة إعادة التوطين وفقًا لأهداف معيار بنك الاستثمار الأوروبي EIB 6 و WB OP 4.12. وتجدر الإشارة إلى أن الأشخاص الذين لا يتمتعون بحقوق معترف بها /أو قابلة للاعتراف بها، لن يحق لهم الحصول على تعويض عن استملاك الأرض، ومع ذلك، لن يحول دون تلقيهم أنواع أخرى من المساعدة.
5. تتضمن استراتيجية التعويض عن الأراضي، والمنشآت، والمحاصيل / الأشجار المتأثرة أو المتضررة من المشروع التعويض بكلفة الاستبدال الكاملة.

6. سيحصل الفئات المتضررة من المشروع PAPs والذين يتعرضون للنزوح المادي (ممن يضطرون للانتقال، وفقدان مأواهم) على بدل انتقال بالإضافة إلى التعويض المستحق لهم عن أصولهم المتضررة مثل الأرض والهياكل والمحاصيل /الأشجار، وسيتم تعويض الفئات المتضررة من المشروع PAPs الذين يتعرضون للنزوح الاقتصادي (حيث لا يحتاجون إلى الانتقال، ولكنهم يتعرضون لأضرار ترتبط بدخلهم) عن الأصول المتضررة. كما هو مذكور أعلاه لن يحق للأشخاص الذين ليس لديهم حقوق معترف بها /أو قابلة للاعتراف بها الحصول على تعويض عن استملاك الأرض، ولكن هذا لا يمنعهم من تلقي أنواع أخرى من المساعدة.
7. سيتم إعداد خطة عمل لاستملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP من قبل وزارة المياه والري MWI قبل بدء أنشطة المشروع، وبعد المشاورات مع الأشخاص المتضررين من المشروع الذين سيصادقون على الخطة من خلال المشاورات والمناقشات العامة الموثقة، وستوفر وزارة المياه والري MWI الموارد المالية والمادية لإعادة التوطين وإعادة التأهيل عند الضرورة.
8. سيتم مواءمة تخطيط وتنفيذ تدابير إعادة التوطين واستعادة سبل العيش مع الجدول الزمني للمشروع الذي قد يحتاج إلى إعادة النظر بشكل دوري لاستيعاب التغييرات وضمان التنفيذ السلس لعملية إعادة التوطين واستملاك الأراضي.
9. ستضع وزارة المياه والري MWI ترتيبات مناسبة لإجراء مراقبة داخلية وخارجية فعالة في الوقت المناسب لضمان التنفيذ السليم لجميع تدابير إعادة التوطين واستعادة سبل العيش.

5-3 ضغوط إعادة التوطين

عادة يتم بدء عملية إعادة التوطين القسري عن طريق استملاك الأرض أو غيرها من الإجراءات التي تمارسها الحكومة، وفي بعض الحالات قد يفقد الأشخاص الحق في استخدام الموارد دون فقدان استملاكه، ويمكن أيضًا اعتبار الفقدان القسري للوصول إلى الموارد إعادة توطين قسري، وعندما يتم بدء عملية إعادة التوطين يجب إعداد خطة عمل لاستملاك الأراضي وإعادة التوطين من قبل مروج المشروع.

في حالة مواجهة أحد ضغوط إعادة التوطين التالية أثناء تنفيذ المشروع فمن المتوقع أن يتم بدء إعادة التوطين القسري:

1. اقتناء قطعة أرض، أو عقار، أو أصل للمشروع كليًا، أو جزئيًا.
2. فقدان الوصول إلى الأعمال بسبب أنشطة الإنشاء داخل ممر خط الأنابيب، أو بالقرب من الطرق القريبة من هذه الأعمال مما يؤدي إلى خسارة الدخل (من جراء انخفاض عدد العملاء أو التدخل في حركة البضائع والمواد).
3. تعطيل الأنشطة التجارية العادية بسبب الضوضاء والغبار.
4. فقدان الدخل نتيجة الآثار المؤقتة أو الدائمة على الأنشطة الزراعية في الأراضي المتضررة.
5. منح حق الوصول لشبكة أنابيب نقل المياه من خلال الأراضي أو الممتلكات العامة أو الخاصة.
6. التعدي المؤقت على الأرض أو الممتلكات أثناء تنفيذ أعمال الإنشاء.

6-3 عملية إعداد واعتماد خطط عمل إعادة التوطين

تم عقد اجتماع مع وزارة المياه والري MWI في 22 ديسمبر 2021 لمناقشة إعداد خطة عمل لاستملاك الأراضي وإعادة التوطين للمشروع. أكدت وزارة المياه والري MWI خلال الاجتماع على المبادئ التالية التي سيتم اتباعها خلال إعداد وتنفيذ خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP:

- ستقع على عاتق وزارة المياه والري MWI إعداد وتنفيذ خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP، وسيتم ذلك بالتعاون الوثيق مع الجهات الرسمية التالية: وزارة المالية، ودائرة الأراضي والمساحة، وزارة الزراعة، ورئاسة الوزراء.
- قد تحتاج وزارة المياه والري MWI ما يقارب الستة أشهر لإعداد وتنفيذ خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP من وقت الانتهاء من تصميم المشروع، وبالتالي سيتم تحديث هذه الخطة في حالة وجود تغييرات في التصميم.
- سيتم تمويل تنفيذ خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP بما في ذلك دفع التعويضات من قبل خزينة المملكة الأردنية الهاشمية. وفي هذه المرحلة لن تقوم وزارة المياه والري MWI بتخصيص ميزانية أو إعداد تقديرات لتكلفة استملاك الأرض وإعادة التوطين للمشروع.
- لا ترى وزارة المياه والري MWI أي ثغرات في قانون الملكية العقارية رقم 13 لعام 2019 والتي يمكن أن تؤثر سلبًا على إعداد وتنفيذ خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP لهذا المشروع.
- تضمن وزارة المياه والري MWI أنه لن يتم تنفيذ أي أنشطة ميدانية من قبل مطور BOT إلا بعد استملاك قطع الأراضي الخاصة المتأثرة بشكل صحيح ودفع التعويضات. يمكن تنفيذ الأنشطة في أراضي وزارة المالية والأراضي الحكومية المستملكة على الفور دون الحاجة إلى انتظار اكتمال عملية الاستملاك.

- بموجب القانون الأردني من الممكن شراء الأرض بشكل مباشر عندما يوجد مالك واحد فقط لهذه الأرض، وتكون المساحة المكتسبة كبيرة مقارنة بمساحة الأرض الإجمالية.
- يتم الدفع مقابل استملاك الأرض من خلال دائرة الأراضي والمساحة بينما يتم تعويض الأضرار المباشرة من خلال الدفع المباشر من قبل سلطة المياه الأردنية WAJ.
- ستتبع وزارة المياه والري MWI إجراءات التظلم المجتمعية الموضحة في خطة إشراك الجهات المعنية لهذا المشروع.
- سيتم الاعتراف بحقوق المزارعين الذين يزرعون الأراضي المتضررة، حتى لو لم يكن لديهم سندات ملكية قانونية / يمكن التعرف عليها بشرط وجود دليل على أنهم كانوا يستفيدون من الأراضي المتضررة.
- لن يكون هناك استملاك مجاني لما يصل إلى 25٪ من مساحة الأرض.
- بعض المؤشرات التي ستستخدمها وزارة المياه والري MWI لقياس الأداء تنفيذ خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين قد تتعلق بمعالجة قضايا مالكي الأراضي، وعدد الشكاوى المقدمة من الفئات المتضررة من المشروع PAPs، والوقت المستغرق لحل المظالم والشكاوى.

3-6-1 العملية كاملةً

ستضمن وزارة المياه والري MWI بصفتها مروج المشروع قبل البدء في أنشطة بناء المشروع، وعند الحاجة ستضع خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP كاملة بناءً على نظام إطار سياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARPF، وستتضمن هذه الخطة ما يلي:

أ. – إحصاء رسمي لتحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المتضررين.

ب. وضع خطة شاملة لاستملاك الأرض و / أو إعادة التوطين.

ج. إعداد حزمة تعويض وفقًا لإرشادات التعويض المنصوص عليها في نظام إطار سياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARPF والتي يجب أن تكون أيضًا مقبولة من قبل الأشخاص المتضررين.

د. التشاور مع الجهات المعنية للتأكد من أن الأشخاص المتضررين على دراية بحقوقهم ومسؤولياتهم فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين.

هـ. إجراء معالجة للمظالم تهدف إلى حل النزاعات التي قد تنشأ عند تنفيذ خطة عمل استملاك الأراضي و / أو إعادة التوطينLARAP .

تهدف خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين إلى تحديد وتقييم تأثيرات إعادة التوطين القسري المحتملة على الفئات المتضررة من المشروع PAPs، واقتراح تدابير فعالة للتخفيف من إعادة التوطين، وإدارتها، ومراقبتها .

تحتاج خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP إلى تغطية الأنواع والأنماط المختلفة لإعادة التوطين غير الطوعي بما في ذلك (1) النقل أو فقدان المأوى (2) فقدان الأصول أو الوصول إلى الأصول (3) فقدان مصادر الدخل أو سبل العيش بغض النظر عما إذا كان من الضروري انتقال الفئات المتضررة من المشروع PAPs إلى موقع آخر أم لا. كما يجب أن تشير خطة إعادة التوطين إلى مبلغ الميزانية، ومصدر الأموال للتعويض المطلوب.

3-6-2 الوكالات الوطنية التي يمكن أن تشارك في تنفيذ إعادة التوطين

بالإضافة إلى وزارة المياه والري MWI ستلعب عدد من المؤسسات الحكومية دورًا في تنفيذ برنامج خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين بما يتماشى مع القوانين الأردنية.

سيتم دعم وزارة المياه والري MWI أثناء إعداد وتنفيذ برنامج خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP من قبل وزارة المالية، ووزارة الإدارة المحلية، ووزارة الداخلية، والسلطات المحلية (بما في ذلك حكام المناطق المحلية وممثليهم) في كل موقع نشاط.

أثناء التنفيذ المستقبلي لمشروع خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP، ستعمل وزارة المياه والري MWI عن كثب من خلال دائرة استملاك الأراضي التابعة لها مع السلطات المحلية فيما يتعلق بكل مكون من مكونات المشروع الذي سيتطلب إعادة التوطين أو استملاك. وعلاوة على ذلك، ستقوم السلطات على مستوى المنطقة والبلديات المحلية بمراجعة كيفية تنفيذ إعادة التوطين، وفقًا للمتطلبات، واللوائح المحلية، والبلدية.

ستوفر دائرة الأراضي والمساحة الدعم الفني والإداري لوزارة المياه والري MWI أثناء تنفيذ خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP، وستضمن دائرة الأراضي والمساحة الامتثال للتشريعات الوطنية المتعلقة بملكية الأراضي واستئجارها. وستعمل وزارة المياه والري MWI أيضًا على التأكد من توفر جميع المعلومات الضرورية وتوحيدها في مكان واحد من أجل المراقبة الشاملة لإعادة التوطين واستملاك الأراضي.

سيتم تمويل تنفيذ هذه الخطة بما في ذلك دفع التعويضات من قبل خزينة المملكة الأردنية الهاشمية. في هذه المرحلة لن تخصص وزارة المياه والري MWI ميزانية، أو تقديرات لتكلفة استملاك الأراضي وإعادة التوطين للمشروع. يتم الدفع مقابل استملاك الأرض من خلال دائرة الأراضي والمساحة بينما يتم تعويض الأضرار المباشرة من خلال الدفع المباشر من قبل سلطة المياه الأردنية.

3-6-3 إحصاء ومسح الأصول وتخمينها

يعد إنشاء البيانات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية المناسبة والدقيقة والتعداد لتحديد الفئات المتضررة من المشروع PAPs أمرًا أساسيًا لإعداد خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP، وستحدد المعلومات التي يتم جمعها من هو المؤهل للحصول على التعويض والمساعدة، ومن جهة أخرى تثبيط تدفق الأشخاص غير المؤهلين للحصول على التعويضات.

كما ستوفر بيانات حول الدخل ومستويات المعيشة قبل إعادة التوطين لمقارنته بما بعد إعادة التوطين، لتحديد ما إذا كانت عملية إعادة التوطين قد حققت الهدف العام لمعايير4.12 OP ، وعملت على تحسين أو على الأقل استعادة الدخل ومستوى المعيشة للفئات المتضررة من المشروع PAPs.

ينبغي استخدام الإحصاء لجمع المعلومات التي: (1) توفر معلومات أولية عن حجم التأثيرات. (2) تعطي إشارة إلى ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من البحوث الاجتماعية والاقتصادية لتحديد الخسائر التي يتعين تعويضها، وإذا لزم الأمر تصميم تدخلات إنمائية مناسبة. (3) تضع المؤشرات التي يمكن قياسها في وقت لاحق أثناء المراقبة والتقييم.

4-6-3 تحضير خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين

عند الحاجة ستقوم وزارة المياه والري MWI بإعداد خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين بعد الإحصاء وجرد الأصول. وفي حال أن كانت وزارة المياه والري MWI تفتقر إلى القدرة الداخلية اللازمة لإعداد هذه الخطة التي تلبي أفضل الممارسات الدولية، ومتطلبات المؤسسات المالية الدولية، فقد تحتاج إلى إعداد هذه الخطة من قبل مستشار دولي، وبالتنسيق الوثيق مع وزارة المياه والري MWI وبالتعاون مع قسم استملاك الأراضي في وزارة المياه والري .MWI.

فيما يلي المحتويات المقترحة لخطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP:

- الملخص تنفيذي
- نطاق ومنهج خطة عمل إعادة التوطين
- وصف المشروع
- تأثيرات المشروع المحتملة على إعادة التوطين
- أهداف خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين
- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية
- الإطار القانوني والمؤسسي لاستملاك الأراضي وإعادة التوطين القسري من قبل المشروع
- الأهلية
- قائمة وفئة الأشخاص المتضررين من إعادة التوطين واستملاك الأراضي
- التثمين والتعويض
- إجراءات إعادة التوطين
- آلية التظلم
- المسؤولية التنظيمية
- التكلفة والميزانية
- آلية الدفع
- المراقبة والتقييم

- جدول التنفيذ

5-6-3 المراجعة والتقديم إلى السلطات المسؤولة عن المشروع

بعد الانتهاء من خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP ستقدم وزارة المياه هذه الخطة إلى مؤسسة (مؤسسات) التمويل الدولية ذات الصلة للمراجعة والموافقة. سيقوم الخبراء الاجتماعيون في المؤسسات المالية الدولية بمراجعة هذه الخطة لضمان امتثالها للسياسات والإجراءات ذات الصلة الخاصة بها والمعايير الدولية والبنك الدولي.OP 4.12

ستشارك إدارة استملاك الأراضي في وزارة المياه والري MWI في مراجعة خطة عمل إعادة التوطين للتأكد من أن جميع الجهات المعنية المعنيين يفهمون مسؤولياتهم المختلفة، ويمكنهم الوفاء بها بفعالية.

7-3 التحديات المحتملة أثناء تحضير خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP

قد تواجه وزارة المياه والري MWI بعض المواقف المحددة أثناء إعداد هذه الخطة والتي قد تتطلب التصحيح. قد تنشأ هذه المواقف بشكل خاص بسبب بيانات الأراضي أو الممتلكات القديمة / غير الدقيقة، والممتلكات / الأراضي غير المسجلة، وما إلى ذلك. يوضح الجدول *5*: التحديات الشائعة أثناء إعداد خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين والحلول أدناه التحديات التي تمت مواجهتها بشكل شائع أثناء إعداد هذه الخطة وكيفية تصحيحها وحلها.

الجدول 5: التحديات الشائعة أثناء إعداد خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين والحلول

التحديات	الوصف	كيفية التصحيح / التوجيه
تعارض الوثائق	قد ينشأ هذا الموقف عندما (1) لا تتطابق وثائق الأرض، أو الممتلكات المتاحة مع المستندات المستخدمة للتسجيل، أو (2) عندما تتعارض سجلات الملكية والخريطة المساحية مع بعضها البعض.	- يمكن معالجة بيانات الأراضي أو الممتلكات التي تحتاج إلى تحديث عن طريق دائرة الأراضي والمساحة بسهولة في هذه الحالة. يجوز لمالك العقار الثابت (الأرض أو الهيكل ذو الأساس الخرساني) الشروع في العملية عن طريق مطالبة دائرة الأراضي والمساحة بإجراء التصحيحات اللازمة في سجلات التسجيل الخاصة بها، وإصدار شهادة ملكية للعقار غير المنقولة. يتم تنفيذ عملية التحديث من قبل خبير المساحة من دائرة الأراضي والمساحة، وتخضع لموافقة قسم المساحة في دائرة الأراضي والمساحة. سيتم بعد ذلك تقديم بيانات الملكية المحدثة والخرائط المساحية إلى المالك للتحقق منها والتوقيع عليها.
ممتلكات غير مسجلة	العثور على هيكل غير رسمي / غير مسجل أثناء المسح	- يجب على مالك الهيكل غير الرسمي / غير المسجل تقديم طلب لإضفاء الشرعية عليه لدى البلدية المحلية ودائرة الأراضي والمساحة التي ستصدر تصريح قانوني للهيكل إذا كان الهيكل / المبنى المعني لا يخالف أي استخدام للأرض ولوائح البناء والسلامة. - عند استلام التصريح القانوني يمكن لمالك الهيكل غير الرسمي / غير المسجل التقدم بطلب لتسجيل الهيكل / المبنى في دائرة الأراضي والمساحة. إذا كان الهيكل لا يفي بالمعايير المنصوص عليها في اللوائح ذات الصلة، فيجب السماح لمالك الهيكل غير الرسمي / غير المسجل بإنقاذ جميع المواد لإعادة بناء الهيكل في منطقة مختلفة. إذا كان الهيكل غير متحرك يجب على وزارة المياه والري تعويض تكلفة مواد البناء فقط لتمكين المالك من إعادة بناء المنزل في موقع مختلف، وبالتالي تقليل الآثار السلبية.

4 تأثيرات المشروع المحتملة

4-1 الإيجار واستعمال العقار والاستملاك

إن الحق في استملاك الأرض للمنفعة العامة راسخ في التشريعات الأردنية. يتم تفعيل ضمانات إعادة التوطين القسري عندما يكون هناك نزوح مادي (إعادة التوطين، أو فقدان الأراضي السكنية، أو فقدان المأوى) و / أو النزوح الاقتصادي (فقدان الأرض، أو الأصول، أو الوصول إلى الأصول، أو مصادر الدخل، أو سبل العيش) نتيجة (1) الاستملاك القسري للأراضي، أو (2) فرض القيود القسرية على استخدام الأراضي، أو على الوصول إلى المتنزهات والمناطق المحمية المعينة قانونًا.

يعرف هذا المشروع حق المرور واستملاك الأرض على النحو التالي:

- حق المرور :(ROW) الحق في عبور الممتلكات للذهاب من قطعة أرض إلى أخرى، وقد يكون حق المرور عبر أرض الغير.
- استملاك الأرض :(LA) يعني الحصول على الأرض للأغراض العامة من قبل الحكومة / وكالة حكومية على النحو الذي يسمح به القانون من مالك (ملاك) الأرض الفردي بعد تخصيص / تقديم تعويض ثابت بدلاً من الخسائر التي يتكبدها مالك (ملاك) الأرض بسبب التنازل عن أرضه - كليًا أو جزئيًا - للجهة الحكومية المعنية.

4-2 التقييم الأولي للتأثيرات الإيجابية والسلبية

الآثار السلبية المتوقعة

استنادًا إلى معايير بنك الاستثمار الأوروبي EIB والبنك الدولي OP 4.12 يتم تفعيل إعادة التوطين القسري عندما يواجه الفئات المتضررة من المشروع PAPs تأثيرات على أصولهم وسبل عيشهم. تشمل الآثار السلبية المتوقعة من المشروع ما يلي:

1) إعادة التوطين أو فقدان المأوى.
2) خسارة الأرض (لأصحاب الأراضي)، والحصول على الأراضي (لمستخدمي الأراضي) نتيجة استملاك الأرض، والتأجير، والارتفاق.
3) خسارة الأصول بما في ذلك الخسارة الجزئية للأرض المستملكة و / أو منطقة حق المرور داخل الممتلكات / الأصول المتأثرة.
4) النزوح المادي للفئات المتضررة من المشروع PAPs
5) فقدان الوصول إلى الأصول .
6) فقدان مصادر الدخل أو سبل العيش سواء توجب على الفئات المتضررة من المشروع PAPs الانتقال إلى موقع آخر أم لا، وهذا يشمل أيضًا القيمة السوقية المخفضة للممتلكات المتضررة.

الآثار الإيجابية المتوقعة

سيحقق المشروع تحسينًا في توافر إمدادات المياه للبلد بأكمله، وسينعكس ذلك أيضًا بشكل إيجابي على الظروف الصحية في منطقة المشروع وما ورائه، وسيكون له آثار اجتماعية واقتصادية إيجابية كبيرة على المجتمعات المحلية، وقد تشمل الآثار الإيجابية المتوقعة من تنفيذ هذا المشروع:

1. تحسين توافر المياه للمواطنين الأردنيين.
2. تحسين الصرف الصحي والظروف الصحية في المجتمعات المحلية.
3. الحد من استنفاد خزانات المياه الجوفية الموجودة في الأردن .
4. خلق فرص عمل جديدة خاصة خلال مرحلة الإنشاء.

5 تقدير عدد الفئات المتضررة

5-1 المسح الميداني ومنهجيته

تم إجراء مسح ميداني رفيع المستوى خلال شهري حزيران وتموز لعام 2021 لتحديد الفئات المتضررة من المشروع PAPs. يغطي مشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC المناطق الحضرية مثل العقبة، والقويسمة، وأبو علندا، وسحاب، وكذلك المناطق الريفية مثل القويرة، ورم، والصالحية، والديس، والجفر، والمدورة، والحسا، والقطرانة، وسد السلطاني، ووادي الأبيض، والجيزة، والقسطل، والضبعة، وزيزيا، والضبيعة، وأم الرصاص، والسواقة، والدميخي، والرجم الشامي الغربي، والذهيبة الغربية، والكتييفة.

تم إجراء مقابلات مع 32 في المجمل من الجهات المعنية، والفئات المتضررة من المشروع PAPs، ممن يمثلون الحكومات الوطنية والمحلية والبلدية، والشركات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المحلي، وممثلي المجتمع القروي، وقادة المجتمع. تم اختيار جميع من تمت مقابلتهم من قبل فريق الدراسة ليكون لديهم مستوى "مرتفع" أو "متوسط" من المشاركة في المشروع.

شمل المسح الميداني في كل حالة زيارة الفئات المتضررة من المشروع PAPs المحتملين، وتأكيد مشاركته / مشاركتها في المشروع وإجراء مقابلة شخصية معه / معها. تم تنفيذ هذه العملية لتحديد الفئات المتضررة من المشروع PAPs، وإعلامهم بالمشروع، وآثاره المتوقعة، وإدراك مخاوفهم، والحصول على ملاحظاتهم.

5-2 الآثار والتقديرات المحتملة للفئات المتضررة

تم تحديد تأثيرات إعادة التوطين لهذا المشروع على النحو التالي:

- حق المرور :(ROW) الحق في عبور الممتلكات للذهاب من قطعة أرض إلى أخرى، وقد يكون حق المرور عبر أرض الغير.
- استملاك الأرض :(LA) استملاك الأرض للمشروع (المنفعة العامة) على النحو الذي يسمح به القانون من مالك (ملاك) الأرض الفردي بعد تخصيص / تقديم تعويض بدلاً من الخسائر التي يتكبدها مالك (أصحاب) الأرض.
- تخصيص الأراضي: نقل الملكية من دائرة حكومية (أو خزينة الدولة) إلى أخرى، وفي هذه الحالة وزارة المياه والري MWI كمروّج للمشروع.

كشفت المشاورات مع الجهات المعنية والفئات المتضررة من المشروع PAPs بشكل عام أن مالكي قطع الأراضي الشاغرة لا يهتمون كثيرًا بالاستملاك المحتمل على قطع الأرض بأكملها لكنهم يهتمون بالاستملاك الجزئي للأرض لأن هذا سيؤدي إلى تقسيم أو تجزئة أراضيهم مما يجعل في كثير من الأحيان ما تبقى من قطعة الأرض غير صالحة للاستعمال أو غير صالحة للاستخدام المخصص للأرض (سكني، تجاري).

أعرب معظم الفئات المتضررة من المشروع PAPs عن رأيهم في أن الحكومة الأردنية تدفع تعويضات عادلة ومنصفة عن الأراضي المكتسبة.

من المتوقع أن يؤثر المشروع على ما يقارب 128 قطعة أرض، منها قطعة أرض واحدة مملوكة بشكل مشترك لمالك خاص وسلطة مياه الأردن. ستخضع هذه إما لاستملاك الأرض، أو تخصيص الأراضي من سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، أو حق المرور، أو أشكال أخرى من نقل الملكية . فيما يلي حالة ملكية قطع الأراضي المتضررة.

الجدول 6: قطع الأراضي المتضررة وحالة الملكية

مالك الأرض المتضررة	عدد قطع الأراضي المتضررة
منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	3
ملاك خاصين	*44
حكومة الأردن	30
طريق حكومي	43
شركة تطوير العقبة (ADC)	3

شركة العقبة للسكك الحديدية	1
سكة حديد الحجاز	2
سلطة المياه الأردنية	*3
الإجمالي	129

*قطعة أرض واحدة مملوكة بشكل مشترك لسلطة مياه الأردن ومالك خاص

يوضح الشكل 16 أدناه جزءًا من قطع الأراضي التي ستتأثر ببناء المشروع، وتم تحديد قطع الأراضي والممتلكات الأخرى التي من المحتمل أن تتأثر بإنشاء مشروع العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه AAWDC، وعرضها في الجدول 7 . يجب التأكيد على هذه الحالات بموجب خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARAP بمجرد اختيار مقاول BOT بواسطة مروج المشروع (وزارة المياه والري MWI)، والانتهاء من تصميم المشروع. إن إجراء مسح مفصل للأراضي المتضررة كجزء من خطة عمل لاستملاك الأراضي وإعادة التوطين؛ سيوثق المناطق المحددة التي سيتم استملاكها بالإضافة إلى جميع الأصول التي من المحتمل أن تتأثر بالمشروع.

الشكل 16: جزء من حالات استملاك الأراضي المتأثرة بالمشروع

يبين الجدول 7 تأثير المشروع على كل من الأراضي الحكومية، والخاصة من خلال الاستملاك. علاوة على ذلك قد تتأثر أيضًا أي مبانٍ سكنية، أو تجارية موجودة على تلك الأراضي. نظرًا لأن مروج المشروع هو الحكومة الأردنية فإن الحصول على الأراضي الحكومية سيتبع الإجراءات الموضوعة لنقل الملكية بين الدوائر الحكومية في الأردن، ومع ذلك فإن استملاك الأراضي الخاصة ستشمل عملية أطول وأكثر تفصيلاً مقارنة بالأراضي الحكومية، أو الأراضي المملوكة لخزينة الحكومة .

الجدول 7:قطع الأراضي المتأثرة بالمشروع

البند	من	إلى	الوصف	رقم الأرض	القرية	المساحة الإجمالية (م²)	الطول المطلوب (م)	العرض المطلوب (م)	المساحة المطلوبة (م²)	تعليقات	مالك الأرض
1	10+300	10+300	محطة تقوية الضخ BPS2	292	العقبة	4,402,369.7			34,700.0		أرض مملوكة من قبل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
2	16+100	16+100	محطة تقوية الضخ BPS3	2997	العقبة	743,382.6			30,400		أرض مملوكة من قبل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
3	19+700	20+050	خط أنابيب	2980	العقبة	139,454.0	350	15	5,250	بحاجة إلى تخصيص أرض من منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	أرض لشركة تطوير العقبة
4	20+400	20+950	خط أنابيب / خزان التجميع RGT1	7	جبل أم حماط	462,428.7			38,340		أرض حكومية
5	20+950	21+300	خط أنابيب	11	العقبة	218,991.1	350	15	5,250		أرض لشركة تطوير العقبة
6	21+300	21+450	خط أنابيب	18	العقبة	854,251.2	150	15	2,250		أرض لشركة تطوير العقبة
7	33+500	34+100	خط أنابيب	27	العقبة	7,058,547.2	600	15	9,000	لتجنب المنطقة الحرة في العقبة / من الضروري تخصيص أرض من منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	أرض لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
8	43+900	44+400	خط أنابيب	704	الراشديه	13,008.6	80	15	1,200	حق المرور/ طريق الحكومة حسب كتاب وزارة الأشغال العامة والسكن رقم 12892	أرض حكومية
9				706	الراشديه	10,056.3	73	15	1,095		أرض حكومية
10				705	الراشديه	13,031.6	117	15	1,748		أرض حكومية
11				702	الراشديه	15,102.8	93	15	1,388		أرض حكومية
12				701	الراشديه	56,297.1	164	15	2,453		أرض حكومية
13	48+611	48+638	خط أنابيب	712	الراشديه	2,618.2	27	15	405	تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة
14	50+200	50+200		725	الراشديه	22,687.3			22,687	تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة
15				712	الراشديه	11,544.8			11,545		شركة العقبة للسكك الحديدية/ ARCJO
16				711	الراشديه	12,880.7			12,881		أرض خاصة
17				707	الراشديه	13,179.3			13,179		أرض خاصة
18	50+400	50+950	خط أنابيب	55	القويرة	83,458.1	131	15	1,958	طريق ترابي موجود / تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة
19				194	القويرة	43,222.6	75	15	1,125		أرض خاصة
20				195	القويرة	43,072.9	65	15	975		أرض خاصة

البند	من	إلى	الوصف	رقم الأرض	القرية	المساحة الإجمالية (م²)	الطول المطلوب (م)	العرض المطلوب (م)	المساحة المطلوبة (م²)	تعليقات	مالك الأرض
21				196	القويرة	26,813.0	62	15	930		أرض خاصة
22				424	القويرة	117,281.1	227	15	3,405		أرض خاصة
	76+100	76+320	خط أنابيب	23	وادي أبو عامود		220	15	3,300	تتطلب استملاك الأرض	أرض حكومية
	80+900	98+550	خط أنابيب	29	وادي أبو عامود		3,600	15	54,000	مزرعة رم	أرض حكومية
				23	وادي أبو عامود	1,021,294.0	1,000	15	15,000		أرض حكومية
23				3	منيشير	2,902,249.0	2,320	15	34,800		أرض حكومية
24				5	منيشير		10,570	15	158,550		أرض حكومية
25			خزان التجميع 2 RGT	1	منيشير				21,800	تتطلب استملاك الأرض	أرض حكومية
26	122+100	129+050	خط أنابيب	4	سهل عمير وعمار		6,950	15	104,250	تتطلب استملاك الأرض	أرض حكومية
	129+050	131+450	خط أنابيب	4	سهل عمير وعمار		2,400	15	36,000	بالتوازي مع خط الديسي	أرض حكومية
27	131+450	139+500	خط أنابيب/ محطة تقوية الضخ BPS5 (موقع المدورة2)	14	جبل البتراء الشرقي				161,060	بالتوازي مع خط الديسي	أرض حكومية
28			خط أنابيب	9	جبل البتراء الشرقي	65,731.8	190	15	2,850		أرض حكومية / وزارة المياه والري
29			خط أنابيب	7	جبل البتراء الشرقي	701,636.3	300	15	4,500		أرض طريق الحجاز
30	143+000	278+600	خط أنابيب	12	جبل البتراء الشرقي		8,750	15	131,250	بالتوازي مع خط الديسي	أرض حكومية
31			خط أنابيب / خزان التجميع 3 RGT	8	محطة بطن الغول				203,200		أرض حكومية

البند	من	إلى	الوصف	رقم الأرض	القرية	المساحة الإجمالية (م²)	الطول المطلوب (م)	العرض المطلوب (م)	المساحة المطلوبة (م²)	تعليقات	مالك الأرض
32			خط أنابيب	7	محطة بطن الغول	125,626.5	475	15	7,125		أرض حكومية
33			خط أنابيب	9	وادي أبو عامود الغربي		6,600	15	99,000		أرض حكومية
34			خط أنابيب	2	وادي أبو عامود الغربي		4,130	15	61,950		أرض حكومية
35			خط أنابيب	2	مثلث الشيدية		4,020	15	60,300		أرض حكومية
36			خط أنابيب	1	طريق الشيدية القديم		8,880	15	133,200		أرض حكومية
37			خط أنابيب	1	طريق الحاج		12,020	15	180,300		أرض حكومية
38			خط أنابيب	1	وادي أبو طرفة		6,350	15	95,250		أرض حكومية
39			خط أنابيب	2	ثورين		2,900	15	43,500		أرض حكومية
40			خط أنابيب	1	ثورين		6,550	15	98,250		أرض حكومية
41			خط أنابيب	1	وادي الرتمة		9,930	15	148,950		أرض حكومية
42			خط أنابيب	5	وادي أبو صفاة		3,000	15	45,000		أرض حكومية
43			خط أنابيب	1	الطريق الإسمنتي		11,570	15	173,550		أرض حكومية
44			خط أنابيب / خزان تفتيت الضغط	4	وادي العيرية				209,300		أرض حكومية
45			خط أنابيب	1	القرطاسيات		9,970	15	149,550		أرض حكومية
46			خط أنابيب	1	وادي البهية		5,230	15	78,450		أرض حكومية
47			خط أنابيب	8	وادي أبو العوافي		9,600	15	144,000		أرض حكومية
48			خط أنابيب	727	جرف الدراويش	93,670.2	58	15	870		سكة حديد الحجاز
49			خط أنابيب	713	جرف الدراويش	27,313.0	19	15	282		أرض خاصة

البند	من	إلى	الوصف	رقم الأرض	القرية	المساحة الإجمالية (م²)	الطول المطلوب (م)	العرض المطلوب (م)	المساحة المطلوبة (م²)	تعليقات	مالك الأرض
50			خط أنابيب	712	جرف الدراويش	27,761.4	62	15	930		أرض خاصة
51			خط أنابيب	782	جرف الدراويش	449.2	60	15	900		سلطة مياه الأردن
52			خط أنابيب	785	جرف الدراويش	1,233.6	74	15	1,103		سلطة مياه الأردن
53			خط أنابيب	787	جرف الدراويش	1,033.4	86	15	1,290		أرض ملكية مشتركة لسلطة مياه الأردن ومالك خاص
54			خط أنابيب	708	جرف الدراويش	62,745.2	151	15	2,265		أرض خاصة
55			خط أنابيب	707	جرف الدراويش	40,141.3	81	15	1,215		أرض خاصة
56			خط أنابيب	776	جرف الدراويش	898.7	75	15	1,125		أرض خاصة
57			خط أنابيب	773	جرف الدراويش	11,390.0	61	15	915		أرض خاصة
58			خط أنابيب	768	جرف الدراويش	48,857.3	40	15	600		أرض خاصة
59	292+000	292+600	خط أنابيب	3	قاع الفحيلي	4,202,124.9	600	15	9,000	بالتوازي مع خط الديسي	أرض حكومية
60	384+110	384+500	خط أنابيب	1	ضبيعة	1,597,812.9	390	15	5,850	تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة
	384+700	385+120	خط أنابيب	1	ضبيعة	1,597,812.9	420	15	6,300	تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة
61	386+000	386+070	خط أنابيب	76	ارينبة الشرقية	4,930.5	70	15	1,050	تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة
62	386+300	386+500	خط أنابيب	4	ارينبة الشرقية	154,328.8	70	15	1,050	تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة
	386+900	387+400	خط أنابيب	4	ارينبة الشرقية	154,328.8	500	15	7,500	تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة
63	387+550	387+800	خط أنابيب	1	ارينبة الشرقية	323,079.4	250	15	3,750	تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة
64	387+800	387+900	خط أنابيب	72	ارينبة الشرقية	51,117.6	100	15	1,500	تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة
65	387+900	387+950	خط أنابيب	115	ارينبة الشرقية	56,832.0	50	15	750	تتطلب استملاك الأرض	سكة حديد الحجاز
66	388+350	388+750	خط أنابيب	115	الصيفية	4,526.2	82	15	1,226		أرض خاصة

البند	من	إلى	الوصف	رقم الأرض	القرية	المساحة الإجمالية (م²)	الطول المطلوب (م)	العرض المطلوب (م)	المساحة المطلوبة (م²)	تعليقات	مالك الأرض
67				110	الصيفية	3,883.1	55	15	825	طريق موجود / يتطلب استملاك أرض	أرض خاصة
68				106	الصيفية	3,908.7	54	15	816		أرض خاصة
69				103	الصيفية	3,934.3	56	15	840		أرض خاصة
70				101	الصيفية	3,992.6	56	15	840		أرض خاصة
71				100	الصيفية	3,664.9	64	15	960		أرض خاصة
72	390+250	390+350	خط أنابيب	5	الصيفية	1,003,539.9	100	15	1,500	طريق حكومي حسب وزارة الشؤون البلدية	طريق حكومي
73	390+800	391+100	خط أنابيب	240	الصيفية	10,185.2	83	15	1,245	طريق موجود / يتطلب استملاك أرض	أرض خاصة
74				241	الصيفية	10,205.4	61	15	915		أرض خاصة
75				194	الصيفية	9,749.5	124	15	1,860		أرض خاصة
76				193	الصيفية	10,601.5	55	15	825		أرض خاصة
77	391+450	391+900	خط أنابيب	45	القنيطرة	10,059.5	30	15	450	طريق حكومي حسب وزارة الشؤون البلدية	طريق حكومي
78				44	القنيطرة	10,224.8	116	15	1,740		طريق حكومي
79				43	القنيطرة	10,181.6	53	15	795		طريق حكومي
80				40	القنيطرة	10,061.8	40	15	600		طريق حكومي
81				114	القنيطرة	10,319.6	22	15	330		طريق حكومي
82				115	القنيطرة	13,239.1	139	15	2,085		طريق حكومي
83	392+650	392+850	خط أنابيب	105	القنيطرة	3,781.9	55	15	825	طريق حكومي حسب وزارة الشؤون البلدية	طريق حكومي
84				104	القنيطرة	3,987.9	59	15	885		طريق حكومي
85				103	القنيطرة	4,274.7	60	15	900		طريق حكومي
86				102	القنيطرة	4,161.0	55	15	825		طريق حكومي
87	393+550	394+600	خط أنابيب	3	القنيطرة	154,805.8	795	15	11,925	طريق حكومي حسب وزارة الشؤون البلدية	طريق حكومي
88				368	القنيطرة	10,468.0	197	15	2,955		طريق حكومي

البند	من	إلى	الوصف	رقم الأرض	القرية	المساحة الإجمالية (م²)	الطول المطلوب (م)	العرض المطلوب (م)	المساحة المطلوبة (م²)	تعليقات	مالك الأرض
89				367	القنيطرة	10,734.1	63	15	945		طريق حكومي
90	403+100	403+350	خط أنابيب	22	القنيطرة	11,888.9	95	15	1,425	طريق حكومي حسب وزارة الشؤون البلدية	طريق حكومي
91				23	القنيطرة	12,499.2	91	15	1,365		طريق حكومي
92	403+700	404+350	خط أنابيب	28	القنيطرة	20,342.2	212	15	3,180	طريق حكومي حسب وزارة الشؤون البلدية	طريق حكومي
93				67	القنيطرة	12,171.7	43	15	642		طريق حكومي
94				1115	الكتيفة	20,012.6	105	15	1,575		طريق حكومي
95				181	الكتيفة	15,750.6	213	15	3,195		طريق حكومي
96	404+770	404+930	خط أنابيب	1465	الكتيفة	157,803.9	160	15	2,400	طريق حكومي حسب وزارة الشؤون البلدية	طريق حكومي
97	406+300	406+420	خط أنابيب	153	الكتيفة	89,119.6	120	15	1,800	طريق حكومي حسب وزارة الشؤون البلدية	طريق حكومي
98	408+500	408+900	خط أنابيب	66	ذهيبة الشرقية	55,069.1	154	15	2,310	طريق حكومي حسب وزارة الشؤون البلدية	طريق حكومي
99				84	ذهيبة الشرقية	11,282.6	18	15	270		طريق حكومي
100				83	ذهيبة الشرقية	11,192.7	62	15	930		طريق حكومي
101				82	ذهيبة الشرقية	21,875.4	127	15	1,905		طريق حكومي
102	409+400	409+950	خط أنابيب	70	ذهيبة الشرقية	217,488.6	132	15	1,980	طريق حكومي حسب وزارة الشؤون البلدية	طريق حكومي
103				62	ذهيبة الشرقية	280,865.4	438	15	6,570		طريق حكومي
104	410+400	410+700	خط أنابيب	39	ذهيبة الشرقية	296,698.8	300	15	4,500	طريق حكومي حسب وزارة الشؤون البلدية	طريق حكومي
	إعادة تنظيم ممر عمان التنموي PS ADC (from		خط أنابيب	2139	ذهيبة الشرقية	1,250,874.9	658	15	9,870	طريق ترابي موجود / يتطلب استملاك أرض	أرض خاصة
				41	ذهيبة الشرقية	1,086.5	30	15	450	تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة

البند	من	إلى	الوصف	رقم الأرض	القرية	المساحة الإجمالية (م²)	الطول المطلوب (م)	العرض المطلوب (م)	المساحة المطلوبة (م²)	تعليقات	مالك الأرض
	Station 411+000 to PS ADC)			26	ذهيبة الشرقية	980.8	24	15	360	تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة
				793	ذهيبة الغربية	13,591.3	58	15	870	تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة
				1285	ذهيبة الغربية	12,657.5	64	15	960	تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة
				1286	ذهيبة الغربية	12,646.4	63	15	945	تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة
				703	ذهيبة الغربية	11,959.9	32	15	480	تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة
				694	ذهيبة الغربية	10,216.6	142	15	2,130	تتطلب استملاك الأرض	أرض خاصة
109	414+400	414+400	محطة الضخ بجوار ممر عمان التنموي PS ADC)	1077	ذهيبة الغربية	50,001.3			50,001		أرض خاصة
110				1078	ذهيبة الغربية	77,771.5			13,500		أرض خاصة
111	0+900	1+350	خط أنابيب	1047	ذهيبة الغربية	10,002.4	47	15	705	حق المرور / طريق حكومي بحسب كتاب وزارة الأشغال العامة والسكن رقم 12892	طريق حكومي
112				1048	ذهيبة الغربية	9,737.2	123	15	1,845		طريق حكومي
113				1052	ذهيبة الغربية	9,558.5	13	15	195		طريق حكومي
114				1053	ذهيبة الغربية	10,277.9	105	15	1,575		طريق حكومي
115	2+450	2+550	خط أنابيب	332	اللبن	650.1	28	15	420	حق المرور / طريق حكومي بحسب كتاب وزارة الأشغال العامة والسكن رقم 12892	طريق حكومي
116				353	اللبن	650.3	26	15	390		طريق حكومي
117	3+200	3+400	خط أنابيب	91	اللبن	9,421.1	57	15	855	حق المرور / طريق حكومي بحسب كتاب وزارة الأشغال العامة والسكن رقم 12892	طريق حكومي
118				92	اللبن		142	15	2,130		طريق حكومي
120				94	اللبن	10,051.2	72	15	1,080		طريق حكومي

6 استراتيجية التعويضات والأهلية والاستحقاقات

6-1 المبادئ الأساسية للتعويضات والأهلية

6-1-1 الأرض المكتسبة بشكل دائم

استنادًا إلى معيار بنك الاستثمار الأوروبي EIB 6 يتم استخدام الإرشادات التالية فيما يتعلق بتحديد أهلية واستحقاق الفئات المتضررة من المشروع PAPs:

- أي شخص تأثر سلبًا بالمشروع مؤهل للحصول على تعويض، و / أو استعادة سبل العيش، و / أو مساعدات إعادة التوطين الأخرى.
- الأشخاص الذين لديهم سند رسمي للأرض، أو حقوق استخدام الأراضي، أو حقوق عرفية، أو تقليدية لاستخدام الأرض، وكذلك أولئك الذين يشغلون / يستخدمون الأرض، ولكن ليس لديهم سند رسمي لأسباب موضوعية؛ يعتبروا مؤهلين للحصول على تعويض عن الأرض.
- يجب أن يحصل الأشخاص الذين يشغلون الأرض، ولكن ليس لديهم حق مطالبة رسمية أو غير رسمية بها مثل واضعي اليد على الأراضي، على مساعدة في إعادة التوطين بدلاً من التعويض عن الأرض التي يشغلونها، ومساعدات أخرى حسب الضرورة لتحقيق أهداف معايير إعادة التوطين المنصوص عليها في هذا المعيار إذا كان هؤلاء الأشخاص يشغلون منطقة المشروع قبل تاريخ الانتهاء المحدد من قبل المروج، والمقبول من قبل بنك الاستثمار الأوروبي EIB.
- لن يتم تعويض هؤلاء الأشخاص المتضررين من استملاك الأرض، ولكن ستدفع التعويضات عن التحسينات أو الهياكل في الأراضي المستملكة مثل المنازل، و / أو الأعمال التجارية الصغيرة، وقد يكونوا مؤهلين للحصول على مساعدات أخرى لإعادة التوطين وإعادة التأهيل.
- يمكن أن تشمل مساعدة إعادة التوطين من الأرض، أو النقد، أو الوظائف، أو أشكال أخرى من المساعدة يتم تحديدها بالتشاور مع الأشخاص المتضررين وبما يقبله المروج.
- قد لا يتواجد مستخدمو الموارد الموسمية في منطقة المشروع خلال وقت المسح، وبالتالي يجب استخدام تقنيات التشاور المناسبة لتحديد الفئات المتضررة من المشروع PAPs.

لا يحق للأشخاص الذين تخلفوا عن الموعد النهائي لطلب التعويض، الحصول عليه، أو على أي شكل آخر من أشكال المساعدة في إعادة التوطين.

6-1-2 إشغال الأرض المؤقت

يخص هذا البند الأرض التي ستكون مطلوبة لبناء خط أنابيب النقل، والمكونات المرتبطة به، والتي سيتم الحصول عليها من خلال عقد إيجار الأرض لتشغيل خط الأنابيب الذي سيتم ترتيبه من خلال حق الارتفاق أو حق المرور.

سيتم شغل الممر الإنشائي لخط أنابيب النقل أثناء الإنشاء الذي من المتوقع أن يستمر لمدة تصل إلى 24 شهرًا. فيما يلي مبادئ التعويض الرئيسة لممر الإنشاء:

- لن تقوم وزارة المياه والري MWI بشراء ممر الإنشاء من مالكيه الحاليين (من القطاع العام أو الخاص) ولكنها ستدخل بدلاً من ذلك في اتفاقية إيجار مع السلطات طوال فترة الإنشاء.
- ستعيد وزارة المياه والري MWI ممر الإنشاء عند نهاية بناء المشروع إلى حالته السابقة بحيث تستأنف حركة المرور وأي أنشطة سابقة بعد انتهاء الإنشاء وإعادة الوضع لما كان عليه.

سيتضمن التعويض عن ممر الإنشاء العناصر التالية (حسب الاقتضاء):

- إيجار الأرض: يتم احتساب معدل إيجار أراضي المشروع بنسبة 25٪ من القيمة السوقية للأرض سنويًا لعقد الإيجار السنوي. إذا كانت فترة الإيجار بحاجة إلى تمديد فسيكون الدفع 10٪ من القيمة السوقية للأرض لكل شهر إيجار إضافي.
- التعويض عن خسارة الممتلكات بما في ذلك الهياكل، والمحاصيل، والأشجار، والشركات، والتي سيتم تعويضها بالقيمة السوقية، وعلى أساس التسويات التفاوضية. في جميع الحالات (في حالة المبنى كلياً أو جزئيًا) يُسمح للفئات المتضررة من المشروع PAPs باسترجاع المواد دون تخفيض التعويض الذي يحق لهم الحصول عليه، ويمكن أيضًا إجراء مدفوعات نقدية في حالة فقد جزء

صغير من الممتلكات بدلاً من استبدال العقار بالكامل، وسيتم أيضًا مساعدة أولئك الذين يفقدون الهياكل السكنية في الإقامة المؤقتة، ومع ذلك يجب أن تعالج وزارة المياه والري MWI هذه القضايا بشكل أكبر قبل تحديد خطة عمل لاستملاك الأراضي وإعادة التوطين.

- التعويض عن فقدان الدخل / الأجور: سيكون هناك بعض الأشخاص في منطقة المشروع الذين قد يفقدون دخلهم بسبب أنشطة المشروع. يحق للموظفين الذين يفقدون وظائفهم أثناء عملية النقل الحصول على دعم دخل مؤقت. هذا ويحق للجهات التجارية الخاسرة الحصول على تعويض يعادل حجم الأعمال المفقودة خلال مدة التأثير. بالإضافة إلى ذلك سيحق للفئات المتضررة من المشروع PAPs الحصول على مساعدة مؤقتة، والتي تشمل نفقات الانتقال، والتوظيف خلال مرحلة الإنشاء. وفي الحالات الصعبة يجب استخدام السلطات المحلية للحكم على الأهلية.

خلال مرحلة التشغيل سيتم بعد ذلك شغل المنطقة التي يستخدمها خط أنابيب النقل من خلال اتفاقيات الارتفاق مع مالك الأرض.

يستند مبدأ التعويض الأساسي عن حقوق الارتفاق إلى ما يلي:

- إن الأرض التي سيتم الحصول عليها عن طريق الارتفاق لن يتم استملاكها أو شراؤها من قبل وزارة المياه والري MWI، ولن تتغير ملكية هذه الأرض. بدلاً من ذلك ستخضع هذه الأرض لعقد ارتفاق طويل الأجل ليتم تسجيلها من قبل وزارة المياه والري MWI على سندات ملكية الأرض المرتبطة (سواء كان سند ملكية الأرض هذا تابعًا للحكومة أو شخص أو جهة تجارية).
- سيتم تعويض القيود المرتبطة بهذا الارتفاق بنسبة 10٪ من قيمة الأرض السوقية سنويًا، والتي سيتم بعد ذلك تحديثها لتتلاءم مع التضخم في نهاية كل عام، وسيتم إبلاغ مالك الأرض المتأثر بمعدل الارتفاق المُعَّدل حسب التضخم في نهاية كل عام (أي قبل شهرين على الأقل من الدفعة التالية).

2-6 استحقاقات التعويض

أرض خاصة

- عندما يكون المالك والمستخدم هو نفس الشخص، فسيحصل هذا الشخص على عناصر التعويض الكاملة؛
- وفي حالة زراعة الأرض بواسطة مستخدم غير مالك الأرض سيتم تقاسم التعويض بين مالك الأرض ومستخدم الأرض بالطريقة التالية:

أرض مكتسبة بشكل دائم

- تعويض مالك الأرض عن الأرض .
- التعويض عن المحاصيل / الأشجار لمستخدم الأرض.

أرض مستملكة مؤقتاً

- التعويض عن الإيجار أو الارتفاق لمالك الأرض.
- التعويض عن المحاصيل / الأشجار لمستخدم الأرض.

سيتم دفع تعويض عن أي هياكل لمالك هذا الهيكل الذي يمكن أن يكون إما مالك الأرض، أو مستخدم الأرض اعتمادًا على من يملك الهيكل المعني.

الأراضي التابعة لخزينة الدولة والحكومة والأراضي العامة الأخرى

عندما يتم استخدام أراضي الخزينة، أو الحكومة، أو أي أرض أخرى مملوكة ملكية عامة من قبل فرد (بغض النظر عما إذا كان الاستخدام قانوني أو غير قانوني) يحق لمستخدم الأرض التعويض كالتالي:

- التعويض عن الأرض المستملكة بشكل دائم، ويشمل التعويض عن المحاصيل، وعن أي هياكل يمكن لمستخدم الأرض تأكيد ملكيتها (من خلال وثائق رسمية أو من خلال شهود موثوقين / وجهاء المجتمع).
- يشمل التعويض عن الأراضي المشغولة مؤقتًا التعويض عن المحاصيل فقط.

مصفوفة الأهلية والاستحقاقات

يتم عرض استحقاقات كل نوع من أنواع التأثير في الجدول 8.

الجدول 8: مصفوفة الاستحقاق

نوع التأثير	استحقاق التعويض
الاستملاك الدائم للأراضي الخاصة	• لمالك الأرض: التعويض عن الأرض بالقيمة السوقية للأرض. • لمستخدم الأرض، الأراضي المزروعة بشكل واضح فقط: التعويض عن المحاصيل والأشجار الدائمة. • لمالك الهيكل أو التركيبات أو التحسينات: التعويض بتكلفة الاستبدال (إمدادات الكهرباء، إلخ.) • لموظف الشركة المتضرر: الحصول على دعم الدخل المؤقت لمدة 3 أشهر (بناء على وثائق التوظيف الرسمية) • لأصحاب الأعمال المتضررين من المشروع: تعويض يعادل 50٪ من متوسط صافي الدخل السنوي بناء على السجلات الضريبية للسنوات الثلاث الماضية (أو السجلات الضريبية من الأعمال التجارية المماثلة، أو التقديرات التي لا توجد فيها مثل هذه السجلات). • لمالك الأرض الذي تستأجر أرضه للأنشطة التجارية / الأعمال التجارية أو للزراعة: استبدال الأرض أو التعويض نقدا وفقا لاختيار الفئة المتضررة من المشروع PAP بناء على الأدلة المقدمة / اتفاقيات الإيجار. وسيتم توفير أرض لاستبدالها بأرض جديدة ذات حجم مماثل وإمكانات سوقية مشابهة مع ضمان عقد الإيجار لموقع متاح ومقبول من قبل الفئة المتضررة من المشروع. سيكون نقل هذه "الأرض البديلة" معفيًا من الضرائب والتسجيل والتكاليف الأخرى التي ستغطيها وزارة المياه والري MWI. إعادة التوطين المادي في المناطق السكنية: • لمالك المنزل / رب الأسرة: تعويض نقدي عن الهيكل بأكمله والأصول الثابتة الأخرى دون احتساب الاستهلاك؛ أو التعويض بهيكل بديل بحجم وجودة مشابهة أو أفضل، ويتم التعويض بما يقبله الفئة المتضررة من المشروع PAP. ويحق للمتضرر استعادة المواد دون خصم ذلك من التعويض. وقد يكون التعويض بتقديم المساعدة في الانتقال (تكلفة الانتقال والبدل يساوي 4 أشهر من تكلفة الإيجار قبل العثور على منزل دائم آخر)، والمساعدة في إعادة التأهيل إذا كانت الفئة المتضررة (بحاجة إلى المساعدة في التوظيف، والتدريب على المهارات). • للمستأجر: التعويض النقدي عن الأصول المتأثرة (التحسينات يمكن التحقق منها للعقار من قبل المستأجر)، والمساعدة في الانتقال (تكاليف الانتقال والبدل الذي يساوي تكاليف الإيجار لمدة أربعة أشهر)، والمساعدة في العثور على ترتيبات إيجار بديلة، والمساعدة في إعادة التأهيل إذا كانت الفئة المتضررة (تحتاج إلى المساعدة في التوظيف والتدريب على المهارات) • الساكن العشوائي/غير الرسمي - الحق في استعادة المواد التي تخصه دون خصمها من التعويض، والمساعدة على الانتقال (تكاليف الانتقال والمساعدة في العثور على سكن في مساكن -مستأجرة أو في مخطط الإسكانات العشوائية- إن وجد)، والمساعدة في إعادة التأهيل إذا كان متضررًا - التدريب على المهارات.
الإشغال المؤقت للأراضي الخاصة أثناء بناء خط أنابيب النقل ومكونات المشروع الأخرى (حتى 18 شهرا)	• لمالك الأرض: التعويض عن تأجير الأراضي بالقيمة السوقية للأرض (25٪ من القيمة السوقية للأرض لعقد إيجار سنوي و10٪ من القيمة السوقية للأرض لكل شهر إضافي) • لمستخدم الأرض والأراضي المزروعة فقط: التعويض عن المحاصيل والأشجار الدائمة (بغض النظر عما إذا كان مستخدما رسميًا أو غير رسميًا) بناء على القيم السوقية للحصاد أو عمر الأشجار والاستخدام المحددين. يوصى بالتعويض العيني في حالة محاصيل الكفاف. • لأصحاب الأعمال المتأثرين: تعويض يعادل 25٪ من متوسط صافي الدخل السنوي استنادا إلى السجلات الضريبية للسنوات الثلاث الماضية (أو السجلات الضريبية من الأعمال التجارية المماثلة، أو التقديرات التي لا توجد فيها مثل هذه السجلات). • إلى موظف الشركة المتضرر: تقديم دعم للدخل مؤقت لمدة 3 أشهر (بناء على وثائق التوظيف الرسمية).
الإشغال المؤقت للأراضي الحكومية أو البلدية أو العامة أثناء بناء خط أنابيب	• لمالك الأرض: التعويض عن تأجير الأراضي بالقيمة السوقية للأرض (25٪ من القيمة السوقية للأرض لعقد إيجار سنوي و10٪ من القيمة السوقية للأرض لكل شهر إضافي) • لمستخدم الأرض والأراضي المزروعة فقط: التعويض عن المحاصيل والأشجار الدائمة (بغض النظر عما إذا كان مستخدما رسميا أو غير رسميا)

نوع التأثير	استحقاق التعويض
النقل ومكونات المشروع الأخرى (حتى 18 شهرا)	
سداد الرسوم المطبقة والرسوم القانونية	• سيتم تعويض أي رسوم وأتعاب مهنية وضرائب سيتعين على متلقي التعويض دفعها فيما يتعلق بواسطة وزارة المياه والري MWI. ولا يتعين تعويض هذه المدفوعات إلا على أساس الإيصالات الرسمية.

7 إشراك الجهات المعنية والمشاورات والإفصاح

7-1 استراتيجية إشراك الجهات المعنية والمشاورات العامة

غالبًا ما تكون إعادة التوطين عملية معقدة تضم مجموعة متنوعة من الجهات المعنية بما في ذلك الفئات المتضررة من المشروع PAPs، ومروج المشروع، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الحكومية المختلفة. لذلك فمن الضروري أن تقوم وزارة المياه والري MWI بالتشاور مع جميع الأشخاص والمجتمعات المشاركة في عملية إعادة التوطين بما في ذلك الفئات المتضررة. هذا وينبغي، إعطاء جميع الجهات المعنية الفرصة للمشاركة الفعالة في تخطيط إعادة التوطين بهدف التخفيف من الآثار السلبية للمشروع، وتعزيز الفوائد المحتملة لإعادة التوطين على نحو مستدام. ستستمر المشاورات حول هذا المشروع وفقًا لمعيار بنك الاستثمار الأوروبي EIB رقم 10 بشأن إشراك الجهات المعنية أثناء تنفيذ عملية إعادة التوطين ومراقبتها.

سيتم إبلاغ الفئات المتضررة من المشروع PAPs بشكل منهجي، والتشاور معهم أثناء إعداد خطة العمل المستقبلية لاستملاك الأراضي وإعادة التوطين حول خياراتهم وحقوقهم لضمان التعاون والمشاركة والحصول على التغذية العكسية من المجتمعات المحلية كما سيكونون قادرين على الاختيار من بين عدة بدائل لإعادة التوطين المقبولة، وسيولى اهتمام خاص للفئات الضعيفة، والنساء لضمان تمثيلهن بشكل كاف في مثل هذه الترتيبات.

7-2 المشاورات حتى تاريخه

أجريت المشاورات مع الجهات المعنية خلال الفترة من حزيران إلى تموز لعام 2021.

تمت زيارة الجهات المعنية، وأجريت مقابلات شخصية حيث تم التشاور معهم، والتأكيد على مشاركتهم في المشروع.

تم تنفيذ هذه العملية بإشراك الجهات المعنية، والفئات المتضررة من المشروع PAPs، وإعلامهم بالمشروع، والآثار الاجتماعية المتوقعة المرتبطة بتنفيذه، للتعرف على مخاوفهم، والحصول على ملاحظاتهم، وإدارة توقعاتهم. تم توثيق مخاوفهم وتعليقاتهم وتغذيتهم العكسية بعد مقابلتهم بشكل كامل.

تمت مقابلة 32 شخصًا من إجمالي المجموعة الواسعة التي ضمت الجهات المعنية والفئات المتضررة من المشروع PAPs، وكانوا يمثلون الحكومات الوطنية، والمحلية، والبلدية، والشركات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المحلي، وممثلين من المجتمع القروي، وقادة المجتمع. تم اختيار جميع من تمت مقابلتهم من قبل فريق الدراسة ليكون لديهم مستوى "مرتفع" أو "متوسط" من المشاركة في المشروع.

7-3 مشاركة الجهات المعنية في المستقبل والمشاورات العامة والإفصاح

تقدم خطة إشراك الجهات المعنية (SEP) التي تم إعدادها لهذا المشروع كوثيقة منفصلة، وتعد تحديدًا شاملاً للجهات المعنية في منطقة المشروع، وتحدد منهج مشاركة الجهات المعنية وعملية التشاور والمسؤوليات في المشروع طوال عمر المشروع.

سيتم تنفيذ هذه الخطة لتلبية متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي EIB في إشراك الجهات المعنية، والتشاور العام، والإفصاح عن المشروع، وسيتم تحديثها من قبل مروج المشروع في المراحل الرئيسة في دورة حياة المشروع. يمكن العثور على مزيد من التفاصيل في خطة إشراك الجهات المعنية المقدمة بشكل منفصل.

ستعد وزارة المياه والري MWI دليلًا لاستملاك الأراضي وإعادة التوطين والتعويض عنها بهدف الإفصاح للأشخاص المتضررين من المشروع. هذا وسيكون الدليل ملخصًا، وبسيطًا يشرح عملية إعادة التوطين، والتعويض، وسيحتوي على بضع صفحات فقط ذات نصوص بسيطة، وصور تشرح العملية.

من المفترض أن يتم توزيع هذا الدليل في منطقة المشروع، وأن يكون نسخة سهلة الاستخدام وبسيطة عن نظام إطار سياسة استملاك الأراضي وإعادة التوطين LARPF، والتي ستزود مالكي الأراضي، ومستخدمي الأراضي المتضررين بجميع المعلومات الأساسية المتعلقة بعملية استملاك الأراضي، وعملية التعويض، وآلية التظلم، ومعلومات الاتصال الأساسية. سيتم توزيع نسخة واحدة من هذا الدليل باللغة العربية على كل أسرة متضررة من المشروع خلال إجراء المسح الإحصائي.

سيتم توفير هذا الدليل أيضًا بشكل إلكتروني وورقي في المكاتب الميدانية التابعة لوزارة المياه والري MWI / سلطة المياه في كل محافظة، وكذلك على مواقع وزارة المياه والري MWI، وسيتم نشره أيضًا على موقع بنك الاستثمار الأوروبي EIB الإلكتروني عند الموافقة على المشروع.

8 الفئات المتضررة من المشروع PAPS وقضايا الجنسانية

الفئات المتضررة من المشروع PAPs هم الأشخاص الذين قد يتأثرون أكثر من غيرهم بسبب الجنس، أو العرق، أو العمر، أو الإعاقة الجسدية، أو العقلية، أو الوضع الاقتصادي، أو الحرمان الاجتماعي من عملية استملاك الأراضي وإعادة التوطين، والذين قد تكون قدرتهم على المطالبة بحقوقهم، أو الاستفادة من التعويض محدودة.

حدد هذا المشروع الفئات المتضررة من المشروع PAPs من بين الفئات المتضررة من المشروع PAPs بما يلي:

- الأشخاص من ذوي الإعاقة.
- الأشخاص المصابين بأمراض خطيرة.
- كبار السن ولا سيما، الذين يعيشون بمفردهم و / أو ليس لديهم شبكة عائلية أوسع لدعمهم.
- الأسر التي تعيلها نساء وتعيش بموارد محدودة.
- الأسر التي ينخفض دخلها عن مستوى خط الفقر أو دونه.
- الأرامل والأيتام.
- الأسر التي تأثرت بالمشروع، ولكن ملكيتها أو حقوقها غير مسجلة رسميًا، أو مدعومة بالوثائق مما يعرضها لخطر عدم الحصول على تعويض (قد يشمل ذلك المستأجرين غير الرسميين وغيرهم من المقيمين بحسن نية دون اعتراف قانوني).

تحديد الفئات المتضررة من المشروع PAPs

قد يكون تحديد الأشخاص المعرضين للخطر أمرًا صعبًا لأنهم لا يحضرون بالضرورة الاجتماعات التي ينظمها المشروع، وبالتالي لا يمكنهم دائمًا الوصول إلى المعلومات التي يمكن أن تكون متاحة بسهولة لأعضاء آخرين في المجتمع المتضرر. بالإضافة إلى ذلك قد لا يكون لدى بعض الفئات المتضررة من المشروع PAPs القدرة على فهم رسائل الاتصال المتعلقة باستملاك الأراضي / إعادة التوطين أو التعويض.

سيتم تحديد الأشخاص المعرضين للخطر في هذا المشروع من قبل مروج المشروع من خلال فرق مسح الأصول، والتعداد، ويتضمن ذلك تحديد هذه الفئة مسبقا والتأكيد عليها من قبل أخصائي اجتماعي متخصص (يتم تعيينه من قبل وزارة المياه والري MWI) نتيجة المقابلات والمناقشات مع السلطات المحلية.

ستشمل اختيار الفئات المتضررة ما يلي:

- الظروف التفصيلية للأسرة والأفراد المعرضين للخطر فيها بما في ذلك تاريخهم الشخصي، والصعوبات المالية، وتفاصيل الأمراض، والإعاقات.
- تفاصيل عن الآثار المترتبة عن الأضرار التي قد تلحق بهم جراء تنفيذ المشروع، بما في ذلك:
  أ. قضايا التنقل – معرفة ما إذا كانوا بحاجة إلى مساعدة للسفر إلى أماكن معينة مخصصة للمشاورات العامة أو مكاتب التوثيق إذا قبلوا عرض التعويض.
  ب. التأكد من فهم القضايا - سواء العملية، أم التوثيق، أم الاتفاقيات.

من المتوقع أن يتم تحديد الأشخاص المعرضين للخطر بشكل أكبر أثناء تنفيذ العملية، بما في ذلك مراحل التفاوض والاتفاق وآلية التظلم.

التأثيرات على الفئات المتضررة من المشروع PAPs

أجريت دراسة من قبل دائرة الإحصاءات العامة الأردنية في عام 2015 ركزت على الأشخاص ذوي الإعاقة (الصعوبات الوظيفية) في الأردن من خلال تسليط الضوء على المؤشرات التي ترصد واقعهم بناءً على البيانات المقدمة من التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015، وكانت النتائج الرئيسة للدراسة كما يلي :

- بلغ عدد الأردنيين ذوي الإعاقة (الصعوبة) من عمر5 سنوات فأكثر 651.396 فرداً.
- انتشار الإعاقة (الصعوبات الوظيفية) بين الذكور أعلى منه مقارنة بالإناث حيث بلغ معدل انتشاره 11.5٪ و10.6٪ على التوالي.
- بلغت نسبة انتشار الإعاقة (الصعوبات الوظيفية) بين السكان الأردنيين من عمر سن 5 سنوات فأكثر 11.2٪.

- الإعاقة الأكثر شيوعاً بين الأردنيين من سن 5 سنوات فما فوق هي الإعاقة البصرية (صعوبة الرؤية) بنسبة 6.0٪، تليها الإعاقة الحركية بنسبة 4.8٪ ثم ضعف السمع بنسبة 3.1٪.
- محافظة العقبة لديها أعلى معدلات انتشار للإعاقة البصرية (صعوبة الرؤية) بنسبة 7.1٪ من إجمالي السكان الأردنيين الذين تبلغ أعمارهم 5 سنوات فأكثر بينما سجلت محافظة إربد أعلى معدلات انتشار الإعاقة الحركية (صعوبة المشي) في 5.6٪، وسجلت محافظتا عجلون والطفيلة أعلى معدلات انتشار للإعاقة السمعية (صعوبة السمع) بنسبة 3.5٪.
- الذكور الأردنيون الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات وما فوق هم الأكثر عرضة للإصابة بضعف البصر (صعوبة الرؤية)، وضعف السمع (صعوبة السمع) بينما تكون الإناث أكثر عرضة للإعاقة الحركية (صعوبة المشي) والعناية الشخصية.
- 11.6٪من الأفراد الأردنيين المؤمن عليهم صحياً هم من ذوي الإعاقة (صعوبات وظيفية) ، مقابل 10.5٪ من غير المؤمن عليهم صحياً.
- 5.4٪من الملتحقين حالياً في المؤسسات التعليمية من ذوي الإعاقة أي من بين كل 19 أردنيًا ملتحقًا حاليًا يوجد شخص واحد معاق (صعوبات وظيفية).
- 36.8٪من الأردنيين الأميين (13 سنة فأكثر) هم من ذوي الإعاقة (صعوبات وظيفية).
- بلغت نسبة العاملين من ذوي الإعاقة (الصعوبات الوظيفية) 10.2٪ من إجمالي السكان الأردنيين العاملين من العمر 15 سنة فأكثر، ونسبة الباحثين عن عمل بلغت ما نسبته 10٪.

في عام 2010، بلغت نسبة الإناث من ذوات الإعاقة من 41٪، مقارنة بما نسبته 59٪ من الذكور. ومن حيث تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن كان الالتحاق متساوي بالنسبة للذكور والإناث. ومع ذلك فإن المزيد من الإناث ذوات الإعاقة أُميَّات (40 في المائة) مقارنة بالذكور (32 في المائة).

لا تزال عدم المساواة بين الجنسين واحدة من القضايا الرئيسة التي تعيق تقدم الأردن كدولة. لا يحظر الدستور الأردني صراحة التمييز بين الجنسين، ولا يعامل الرجال والنساء على قدم المساواة في التشريعات الوطنية.

لا تزال الهويات والأدوار الجنسانية جامدة ونمطية. ونتيجة لذلك لم تكن المرأة قادرة على الاندماج الكامل في الحياة العامة. في عام 2018 كانت 14.6٪ فقط من النساء ناشطات اقتصاديًا. كانت مشاركة المرأة في القوى العاملة أقل في جميع الفئات العمرية مقارنة بالرجل. تنخفض النسب المئوية بقوة مع تقدم النساء في السن مما يعني أن عددًا قليلاً جدًا من النساء يتقلدن مناصب قيادية في حياتهن المهنية. كما تعمل النساء في صناعات وقطاعات معينة، ويعملون في الغالب في القطاع العام، وخاصة في التعليم والصحة والعمل الاجتماعي، ولا تزال المشاركة السياسية للمرأة ضعيفة كذلك. يعرض الجدول 9 المعلومات الديموغرافية على المستوى الوطني.

الجدول 9: البيانات الديموغرافية على المستوى الوطني

المؤشر الاجتماعي والاقتصادي	المستوى الوطني	
السكان	10,806,000	
	ريفي	حضري
	104,930,0 %9.7	975,670,0 %90.3
الهيكل العمري	14-0 سنة: 34.4 ٪ 64-15 سنة: 62.0 ٪ 65+ سنة: 3.7 ٪	
متوسط أفراد الأسرة	4.8	
معدل المواليد	المعدل لكل 1000 شخص :17.4	
معدل الوفيات	المعدل لكل 1000 شخص: 6.0	
متوسط معدل النمو السكاني السنوي	%2.4	
كمية المياه الموردة للاستخدامات المنزلية والبلدية	493.1 مليون متر مكعب	
معدل البطالة	%23.2	
معدل التضخم	% 0.33	

المؤشر الاجتماعي والاقتصادي	المستوى الوطني
متوسط المشاركة الاقتصادية للسكان الأردنيين	% 34.0

ستسعى وزارة المياه والري MWI من خلال العمل مع السلطات المحلية لضمان عدم تأثر الفئات المتضررة من المشروع PAPs بشكل غير متكافئ بعملية استملاك الأراضي، وستنفذ وزارة المياه والري MWI الأنشطة الإضافية التالية بالتعاون مع السلطات المحلية بالإضافة إلى حصولهم على أي تعويض آخر يستحقونه، وتتمثل هذه الأنشطة الإضافية بالآتي:

- سيتم توفير بدل الانتقال، و(إذا لزم الأمر) المساعدة في إعادة التوطين. وفقاً للمعيار السادس لبنك الاستثمار الأوروبي EIB، ومعيار البنك الدولي WB OP 4.12، ويجدر التنويه أنه لن يُمنع الشخص المتأثر بالمشروع، والذي لا يمتلك الحقوق القانونية، أو حق الملكية المتعلق بالأصل (الأصول) المتأثر بالمشروع (سواء كانت أرضًا أو محاصيل / أشجارًا أو هياكل) من تلقي التعويض، والمساعدة في إعادة التوطين.
- المساعدة أثناء عملية شراء الأراضي والتفاوض وتتضمن هذه المساعدة: في مرحلة فحص قطعة الأرض وتحديد مالك الأرض وعقد اجتماعات فردية محددة لشرح معايير الأهلية، والاستحقاقات، وبنود اتفاقيات التعويض، وطرق التظلم، وستوفر وزارة المياه والري MWI خدمة النقل إلى كاتب العدل لتوقيع الاتفاقيات لهؤلاء الأشخاص.
- مساعدة الأميين من خلال تعيين مستشار / محام مستقل بناءً على طلب وزارة المياه والري MWI من دائرة الأراضي والمساحة لشرح مبادئ التعويض الرئيسة، وعملية إعادة التوطين شفهياً.
- مساعدة المسنين، أو المرضى المتأثرين بالمشروع الذين يجدون صعوبة في زيارة كاتب العدل أو السلطات المختصة من خلال توفير وزارة المياه والري MWI النقل المجاني لهم.

المساعدة في عملية الدفع

قد تشمل هذه المساعدة توفير النقل إلى البنك لدفع تعويضات للأشخاص ذوي الإعاقة، أو الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، والدعم في الحصول على توكيلات قانونية لأولئك غير القادرين على فهم اتفاقيات التعويض الخاصة بهم، أو التوقيع عليها.

تعزيز التوظيف

سيتم إعطاء الأولوية لهذه الفئة من الفئات المتضررة من المشروع PAPs (الفئات المتضررة من المشروع PAPs) من خلال حصولهم على دورات تدريبية تعزز فرصهم في التوظيف، ويجب تشجيع مطور BOT والمتعاقدين معه على توظيف أشخاص من هذه المجموعة حيثما أمكن ذلك.

9 مسؤوليات التنفيذ والجدول الزمني والميزانية

9-1 الملخص

سيتطلب تنفيذ برنامج إعادة التوطين واستملاك الأراضي مشاركة مختلف الجهات المعنية، والسلطات الحكومية، والأطراف الأخرى ذات الصلة بما في ذلك:

- وزارة المياه والري MWI بصفتها الجهة المروجة للمشروع.
- الوزارات والدوائر الحكومية - الوطنية والمحلية.
- دائرة الأراضي والمساحة.
- المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.
- بنك الاستثمار الأوروبي EIB
- مطور الإنشاء والتشغيل والنقل BOT

9-2 أنشطة التنفيذ والمسؤوليات

يوضح الجدول 10 تسلسل مهام استملاك الأراضي / حقوق الارتفاق وإعادة التوطين التي يتعين القيام بها وكذلك المسؤوليات الموكلة لكل مهمة.

الجدول 10: مهام ومسؤوليات التنفيذ الرئيسية

الخطوة	المهام / الأهداف / النتائج	الجهة المنفذة	تاريخ الانتهاء [تملأ بواسطة وزارة المياه والري بمجرد تعيين جدول التصميم التفصيلي]
أ	**مهام وضع اللمسات الأخيرة على إطار سياسة إعادة التوطين RPF**		
أ-1	وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل العربية	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-2	الطلب من إدارة استملاك الأراضي في وزارة المياه والري المشاركة في تعيين الموظفين، وتأكيد مهامهم وواجباتهم، ونقل الوثائق ذات الصلة إلى بنك الاستثمار الأوروبي.	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-3	إنشاء قاعدة بيانات إعادة التوطين للاحتفاظ بسجلات العملية من أجل الشفافية والمساءلة	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-4	إنشاء آلية التظلم وتتضمن لجنة التظلمات	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-5	إجراء اجتماعات التشاور العامة الرسمية في المنطقة المتضررة بدعم من المحافظات والبلديات المحلية	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-6	بعد موافقة وزارة البيئة على تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، يجب إجراء تعداد ومسح للأصول ومسح عينة للسكان (تجدر الإشارة إلى أن هذا المسح يجب أن يعتمد على أحدث تصميم للمشروع)	مستشار معين من قبل MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-7	إجراء دراسة عن قيم التعويض	مستشار معين من قبل MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-8	تحديد الأسر المتضررة التي تحتاج إلى تصاريح قانونية، وتسجيلها في قاعدة بيانات إعادة التوطين	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-9	إعداد خطة عمل لاستملاك الأراضي وإعادة التوطين وإرسالها إلى بنك الاستثمار الأوروبي	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-10	بدء عملية دعم الأشخاص المتأثرين بالمشروع في تقنين ممتلكاتهم غير المسجلة	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا

الخطوة	المهام / الأهداف / النتائج	الجهة المنفذة	تاريخ الانتهاء [تملأ بواسطة وزارة المياه والري بمجرد تعيين جدول التصميم التفصيلي)]
أ-11	إجراء مناقشات جماعية مركزة مع المجموعات المتضررة بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) الأيتام والأرامل والأسر التي تعولها النساء وكذلك الشركات	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-12	تحليل بيانات التعداد والأصول لتحديد ميزانية التعويض المحدثة لاستملاك الأراضي / الارتفاق وإعادة التوطين	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-13	وضع مسودة اتفاقيات التعويض (1. اتفاقية البيع / الشراء للأراضي والمنشآت. 2. اتفاقية التعويض لجميع الحالات الأخرى)، وصياغة محاضر الاختلاف مع الدعم القانوني (داخليًا أو خارجيًا) وبدء عملية التفاوض	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-14	الإفصاح عن ملخص المشروع غير الفني ودليل اقتناء الأراضي وإعادة التوطين والتعويض (باللغة العربية) للأشخاص المتضررين	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-15	التنسيق مع الإدارات والوزارات المعنية بنزع الملكية / الاستملاك عام، والأدوات القانونية التي سيتم إعدادها في هذا الصدد	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-16	التنسيق مع بنك الاستثمار الأوروبي بشأن ميزانية التعويضات وإجراءات الدفع، ودفع التعويضات عندما تكون استحقاقات الأشخاص المتأثرين بالمشروع للتعويض واضحة ومباشرة.	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-17	إنشاء حساب ضمان لملاك الأراضي الغائبين لبدء عملية الاستملاك في حال عدم تسجيل الأرض، أو عدم تحديد مالكها.	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-18	إجراء المفاوضات مع المتضررين، والانتهاء من اتفاقيات التعويض	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-19	عكس نتائج المفاوضات في قاعدة البيانات، والتوصل إلى اتفاقيات تعويض وفقًا لذلك	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-20	إنشاء قوائم للاعتراضات ومحاضر فردية لها	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-21	بدء دفع التعويضات إلى الفئات الأخرى من الأشخاص المتأثرين بالمشروع: أولئك الذين انتهت عملية تقنينهم... إلخ	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-22	إبلاغ دائرة الأراضي والمساحة بقوائم التي لم يتم الاتفاق حولها لمباشرة إجراءات الاستملاك	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-23	الانتهاء من خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين، جاهزة "للتنفيذ"	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-24	النقاش والاتفاق مع بنك الاستثمار الأوروبي على شكل ومحتوى تقارير المراقبة الربع السنوية	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
أ-25	تقديم أول تقرير مراقبة ربع سنوي (تتكرر هذه المهمة خلال تنفيذ خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين كل ربع سنة)	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
ب	مهام تنفيذ خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين		
ب-1	تسجيل جميع التعويضات المدفوعة وحالتها في قاعدة البيانات	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
ب-2	تقديم الدعم للأشخاص النازحين جسديًا وأولئك الذين لم ينتقلوا - في تحديد مساكن مناسبة لإعادة التوطين	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
ب-3	القيام بإعداد الشروط المرجعية من قبل خبير استشاري مستقل لمراقبة نتائج إعادة التوطين وتنظيم المناقصة	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
ب-4	تنظيم تدقيق مستقل لإعادة التوطين للتحقق من امتثاله لمعايير بنك الاستثمار الأوروبي	وزارة المياه والري MWI	يتم تحديده لاحقًا
ب-5	تقديم تقرير الامتثال المستقل لإعادة التوطين إلى بنك الاستثمار الأوروبي	مستشار مستقل	يتم تحديده لاحقًا

3-9 الأطراف الرئيسة المشاركة في التنفيذ

ستتم إدارة عملية إعادة التوطين واستملاك الأراضي / حق المرور بشكل مركزي من قبل وزارة المياه والري MWI من خلال قسم استملاك الأراضي التابع لها والذي سيكون مسؤولاً عن إدارة العملية بما في ذلك فرق المسح، والتحضير، وإعادة التوطين اليومية، والتنفيذ، وضمان الجودة، والرقابة.

4-9 القدرة الحالية لإعادة التوطين في وزارة المياه والري MWI

تمتلك دائرة استملاك الأراضي لدى وزارة المياه والري MWI القدرة والخبرة اللازمتين لأداء المهام المتعلقة بإعادة التوطين واستملاك الأراضي. ستقوم وزارة المياه والري MWI بصفتها الجهة المروجة للمشروع بتنفيذ عملية إعادة التوطين، واستملاك الأراضي، وحقوق الارتفاق وفقًا للإجراءات المفصلة في معيار بنك الاستثمار الأوروبي EIB 6 والبنك الدولي OP 4.12.

5-9 الجدول الزمني للتنفيذ

سيتم تنسيق توقيت إعادة التوطين مع تنفيذ المكونات الرئيسة للمشروع التي تتطلب إعادة التوطين. سيتضمن برنامج خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين جدولًا زمنيًا لتنفيذ كل نشاط يغطي خط الأساس الأولي، والانتقال الفعلي، والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لما بعد الانتقال. يجب أن تتضمن الخطة تاريخًا مستهدفًا عندما يتم تحقيق الفوائد المتوقعة للأشخاص الذين أعيد توطينهم وكذلك للمضيفين.

سيتم وضع ترتيبات لمراقبة تنفيذ إعادة التوطين، وتقييم تأثيرها أثناء إعداد المشروع، واستخدامها أثناء الإشراف. توفر المراقبة نظام تحذير لمديري المشاريع، وقناة للأشخاص المعاد توطينهم للتعريف باحتياجاتهم، وردود أفعالهم على تنفيذ إعادة التوطين.

يجب تحديد التواريخ المستهدفة لتحقيق الفوائد المتوقعة للأشخاص المعاد توطينهم في خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين، ويجب تقديم أشكال المساعدة المختلفة للأشخاص المعاد توطينهم. يعد تخطيط وتنسيق مهام مختلف الجهات الفاعلة أمرًا أساسيًا للتنفيذ الناجح لاستملاك الأراضي وإعادة التوطين في هذا المشروع، ولتحقيق ذلك ينبغي أن تنظم وزارة المياه والري MWI ورش عمل أثناء إعداد خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين مع الجهات المعنية، والوكالات الحكومية الأخرى ذات الصلة. ستركز ورش العمل على (1) تسوية الترتيبات المؤسسية وآليات دفع التعويضات، (2) تحديد مهام ومسؤوليات كل جهة معنية، (3) وضع خطة عمل.

يجب أن يضمن توقيت هذه الإجراءات عدم نزوح أي فرد، أو أسرة متضررة (اقتصاديًا أو ماديًا) قبل دفع التعويض. بمجرد الموافقة على خطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين من قبل السلطات المحلية والوطنية يجب إرسالها إلى بنك الاستثمار الأوروبي EIB للمراجعة النهائية والموافقة عليها.

6-9 الميزانية

سيتم توفير الأموال اللازمة للتعويضات من قبل خزينة الحكومة الأردنية كجزء من مساهمة الحكومة في المشروع، وسيتم الاحتفاظ بمبلغ التعويض الإجمالي المخصص في بند منفصل في الميزانية في دائرة الأراضي والمساحة (وهي إدارة تابعة لوزارة المالية).

[ستوفر وزارة المياه والري MWI في الوقت المناسب، ميزانيات التعويضات المقدرة لمكونات المشروع المختلفة الموضحة في الجداول التالية].

الجدول 11: الميزانية التقديرية للتعويضات عن الأراضي

مكونات المشروع	احتياجات الأراضي	الآثار (استنادا إلى التصميم الأولي وصور الأقمار الصناعية، م^2)	القيمة الشرائية الكاملة (... دينار تونسي لكل م^2)
محطة تحلية المياه، محطة ضخ السحب، المرافق البرية	(حدد: الاستملاك / الإيجار / الارتفاق /حق المرور RoW)	...م 2 (يحدد لاحقًا)	القيمة السوقية الكاملة – دينار (يحدد لاحقًا) مقابل 1 مليون دولار

خط أنابيب نقل المياه الرئيسي	(حدد: الاستملاك / الإيجار / الارتفاق / حق المرور RoW)	...م^2 (يحدد لاحقًا)	...م 2 (يحدد لاحقًا)
خزانات التجميع، محطات تقوية الضخ	(حدد: الاستملاك / الإيجار / الارتفاق / حق المرور RoW)	...م^2 (يحدد لاحقًا)	... دينار (يحدد لاحقًا)
المجموع:		**... دينار (يحدد لاحقًا)**	

الجدول 12: الميزانية التقديرية لتعويضات الهياكل

مكونات المشروع	الهياكل المعدودة (استنادا إلى التصميم الأولي وصور الأقمار الصناعية، العدد)	قيمة الهيكل (دينار)
محطة تحلية المياه، محطة ضخ السحب، المرافق البرية	# (يحدد لاحقًا)	... دينار (يحدد لاحقًا)
خط أنابيب نقل المياه الرئيسي	# (يحدد لاحقًا)	... دينار (يحدد لاحقًا)
خزانات التجميع، محطات تقوية الضخ	# (يحدد لاحقًا)	... دينار (يحدد لاحقًا)
المجموع:	# (يحدد لاحقًا)	... دينار (يحدد لاحقًا)

الجدول 13: ميزانية التعويضات التقديرية للمحاصيل والأشجار

مكونات المشروع	مساحة مزروعة بالمحاصيل بشكل واضح (تقديرية، م ^{2})	متوسط القيمة (بناء على تقييمات الحكومة الأردنية (دينار/م2)	عدد الأشجار التى تم إحصاؤها	القيمة / الشجرة
محطة تحلية المياه، محطة ضخ السحب، المرافق البرية	... م^2 (يحدد لاحقًا)	... دينار (يحدد لاحقًا)	# (يحدد لاحقًا)	... دينار / شجرة (يحدد لاحقًا)
خط أنابيب نقل المياه الرئيسي	... م^2 (يحدد لاحقًا)	... دينار (يحدد لاحقًا)	# (يحدد لاحقًا)	... دينار / شجرة (يحدد لاحقًا)
تنظيم الخزانات، محطات ضخ معززة	... م^2 (يحدد لاحقًا)	... دينار (يحدد لاحقًا)	# (يحدد لاحقًا)	... دينار / شجرة (يحدد لاحقًا)
المجموع للمحاصيل: ... دينار (يحدد لاحقًا)			**المجموع للأشجار: ... دينار (يحدد لاحقًا)**	
المجموع للمحاصيل والأشجار: ... دينار (يحدد لاحقًا)				

10 آلية التظلم

استنادًا إلى معيار بنك الاستثمار الأوروبي EIB رقم 10 (مشاركة الجهات المعنية) وأيضًا أفضل الممارسات سيتم إنشاء آلية التظلم لعملية إعادة التوطين. إن الغرض الأساسي من آلية التظلم هو توفير وسائل واضحة، خاضعة للمساءلة، للفئات المتضررة من المشروع PAPs لرفع الشكاوى والتماس الحلول للفئة المتضررة من المشروع. هذا وستمنح آلية التظلم أيضًا الأشخاص الذين لديهم اعتراضات أو مخاوف بشأن مساعدتهم، الفرصة في المشاركة باجتماع عام لإثارة اعتراضاتهم التي قد تحتاج إلى معالجة على نحو محايد. تعمل آلية التظلم الفعالة والمتجاوبة أيضًا على تسهيل تقدم المشروع من خلال تقليل المخاطر الناجمة عن الشكاوى غير المعالجة والتي تؤخر في النهاية الأعمال الإنشائية، أو تتطلب إجراءات قضائية طويلة، أو تستحوذ على اهتمام الرأي العام على نحو سلبي.

1-10 المبادئ والنظرة العامة

ستضع وزارة المياه والري MWI آلية ودية لتسوية المظالم بهدف معالجة أي مظالم أو شكاوى يقدمها الأشخاص المتضررون من عملية إعادة التوطين بسرعة وكفاءة.

ستتبع وزارة المياه والري MWI هذه المبادئ لإدارة المظالم والشكاوى (بغض النظر عما إذا كانت مكونات المشروع تسبب نزوح مادي أو اقتصادي أو كليهما):

- سيتم تسجيل أي شكوى والإقرار باستلامها في غضون 7 أيام من استلامها، والرد عليها في غضون 30 يومًا من استلامها مع إعطاء الحل المقترح، وتعقبها حتى يتم إغلاقها.
- ستشمل آلية إدارة التظلم مستويين متتاليين من المراجعة الودية للشكاوى وحلها: ستتم معالجة شكاوى المستوى الأول داخليًا بواسطة وزارة المياه والري MWI، وإذا لم يكن مقدم الشكوى راضيًا عن الحل المقترح فإن المستوى الثاني سيشمل لجنة مراجعة التظلمات.
- في الحالات التي يكون فيها الفرد أو المجموعة المتضررة غير راضين عن النتيجة المقترحة من قبل الآلية الودية، عندها يمكنهم دائمًا اللجوء إلى النظام القضائي الأردني / المحكمة في أي مرحلة من مراحل عملية التسوية.

يقدم الشكل 17 أدناه نظرة عامة على آلية إدارة التظلمات متعددة المستويات التي سيضعها هذا المشروع لعملية إعادة التوطين.

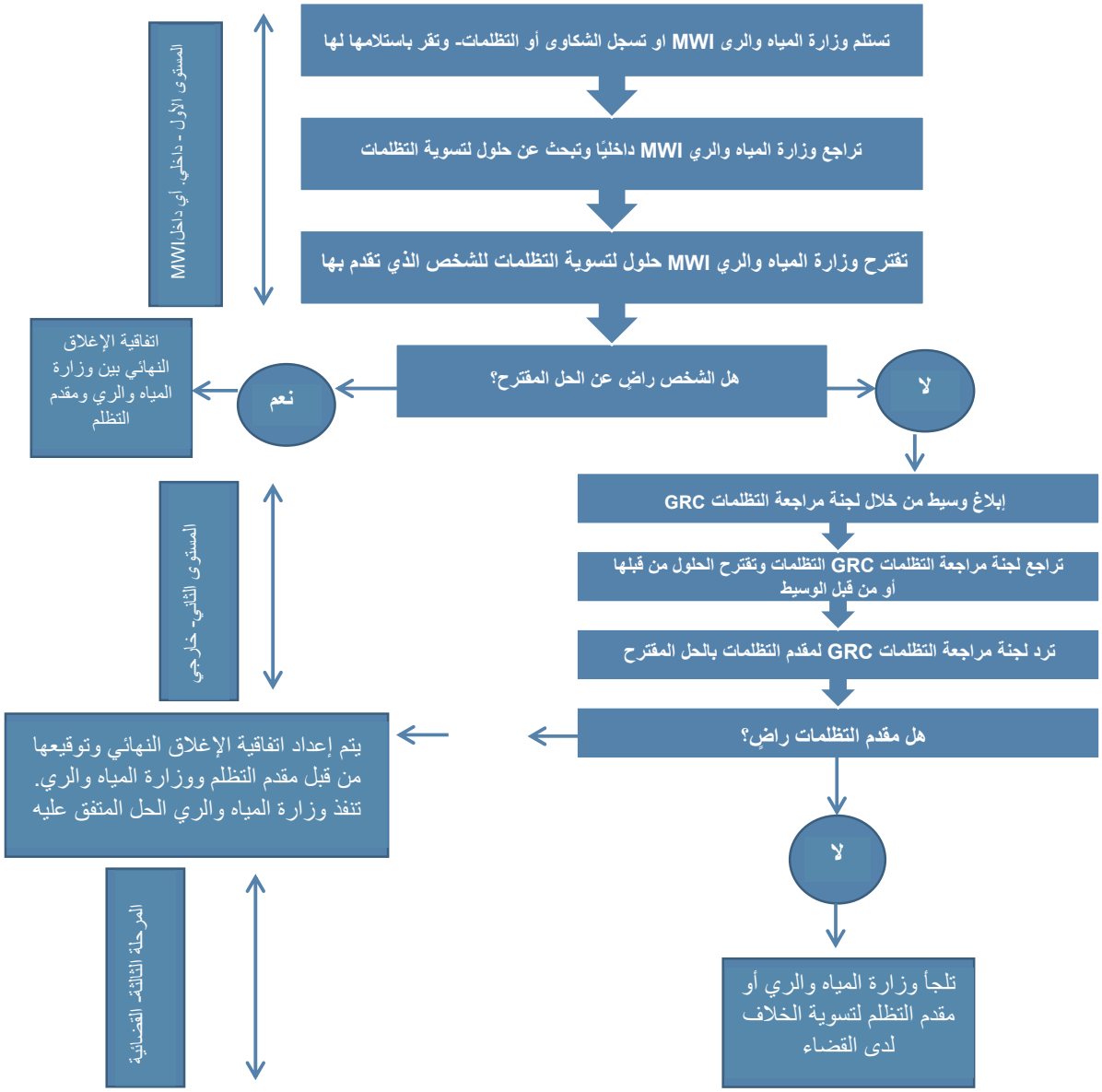

الشكل 17: عملية آلية التظلم متعددة المستويات

سيتم إنشاء لجنة مراجعة التظلمات (GRC) من قبل وزارة المياه والري MWI، وستضم السلطات المحلية ذات الصلة (وزارة المالية، دائرة الأراضي والمساحة، وزارة الداخلية، وزارة الإدارة المحلية) لمعالجة الشكاوى الناشئة عن تنفيذ إعادة التوطين. ستتألف اللجنة من 25٪ على الأقل من النساء لضمان التقييم الشامل للمنظور الجنساني والمنهج المتبع في معالجة الشكاوى والتظلمات المستقبلية لكل من النساء والرجال على حدٍ سواء، وسيكون الدور الرئيسي للجنة هو التأكد من أن جميع الشكاوى / التظلمات التي تم استلامها كتابيًا (أو المكتوبة عند استلامها شفهيًا) يتم تسجيلها ومعالجتها خلال أول 30 يومًا من يوم استلامها.

2-10 فئات التظلمات المتوقعة

من الناحية العملية تنشأ المظالم والنزاعات التي قد تكون متوقعة لبرنامج استملاك الأراضي الخاص بالمشروع مما يلي:

- معلومات الملكية غير الصحيحة، أو المعلومات التي لم يتم تحديثها.
- الخلاف بين الشخص (الأشخاص) المتضررين والمشروع حول حدود قطعة الأرض.
- نزاع حول ملكية العقار المعني (شخصان أو أكثر يدعي كل منهما بأنه المالك).

- الخلاف حول تقييم الأصول (سواء كانت أرضًا أو هيكلًا أو محصولًا / شجرًا) وحول تقييم مبلغ التعويض.
- إنشاء أصل جديد (أي هيكل) بعد تاريخ الانتهاء (أي إشغال انتهازي للأرض للحصول على تعويض).
- أصحاب الأراضي الغائبين الذين لم يتم الاتصال بهم بعد عدد من المحاولات المسجلة.
- الخلط بين الساكنين الشرعيين وقاطني قطعة الأرض غير الرسميين.
- حالات الوفاة أو الطلاق أو غيرها من الأحداث في أسرة الأشخاص المتضررين مما يؤدي إلى نزاعات حول ملكية الأصول ولا سيما عندما تحدث مثل هذه الأحداث بعد تاريخ الانتهاء وقبل دفع التعويض.
- الأضرار الناجمة عن أعمال الإنشاء، وغيرها من القضايا.

المستوى الأول من إدارة التظلمات (داخلي)

ستنشئ وزارة المياه والري MWI سجلاً للمظالم (جدول بيانات Excel يتم تحديثه بانتظام، أو أي برنامج مناسب وسهل الاستخدام .) سيكون لدى الأشخاص المتضررين عدة طرق لتقديم الشكاوى، كالآتي:

أ) إلى وزارة المياه والري MWI من خلال ما يلي:

صناديق الاقتراحات والشكاوى في مكاتب مركز العملاء / وزارة المياه والري MWI

مركز اتصال وزارة المياه والري MWI (الخط المباشر: 117116)

نموذج شكاوى وزارة المياه والري MWI / معبأ عبر الإنترنت (راجع الشكل 18 أدناه)

البريد الإلكتروني: Complain@mwi.gov.jo

تطبيق الواتس آب: WhatsApp #: 0791500686 & 0791500

ب) يمكن إرسال الشكاوى إلى أي مكتب في موقع المشروع، أو بزيارة أي موقع لوزارة المياه والري MWI بما في ذلك المخمنون والمساحون الذين يعملون نيابة عن وزارة المياه والري MWI أثناء الإحصاء الرسمي، ومسوحات جرد الأصول التي يجب إجراؤها لخطة عمل إعادة التوطين.

الشكل 18: نموذج شكوى لوزارة المياه الأردنية) متاح على-**http://www.waj.gov.jo/sites/ar-jo/Lists/test2/Newform.aspx)**

إن وجود آلية التظلم بالإضافة إلى منهجية رفع الشكوى (أين، ومتى، ومن، وما إلى ذلك) سيتم مشاركتها على نطاق واسع في منطقة المشروع خلال اجتماعات التشاور العامة، وعن طريق نشر الملصقات، وكتيب المشروع الذي سيحتوي ملخص مفصل عن المشروع. ستوفر طرق الاتصال المختلفة هذه تفاصيل الاتصال لتقديم شكوى، وسيتمكن مقدمو الشكاوى من تسجيل الشكاوى في مكاتب وزارة المياه والري MWI، وإرسال المظالم كتابيًا أو تسليمها إلى موظفي وزارة المياه والري .MWI

سيتم فتح ملف تظلم إلكتروني، مثل ملف (Word لكل شكوى بما في ذلك العناصر التالية):

- تفاصيل التظلم الأولية (ملخص التظلم) والوثيقة الداعمة (الشهادات والصور وما إلى ذلك).
- خطاب يقر باستلام التظلم الذي تم إرساله أو تسليمه إلى المشتكي.
- خطاب يصف نتائج التحقيق الأولي، والحل المقترح، أو الإجراءات التصحيحية التي ستتخذها وزارة المياه والري MWI.
- خطاب إغلاق سيتم تقديم على نسخة واحدة إلى مقدم الشكوى بعد التأكد من رضاه عن نتائج القرار، ويجب أن يتم التوقيع على خطاب الإغلاق من قبل الطرفين.

سيتضمن التحقيق في التظلم المستلم عادةً الخطوات التالية:

- تعيين الشخص المعني الذي سيتعامل مع التظلم.
- إذا لزم الأمر زيارة للممتلكات المتنازع عليها / حدود قطعة الأرض، ومناقشات / لقاء مع مقدم الشكوى (وربما مع طرف ثالث حسب الحاجة).
- المراجعة مع الأطراف الخارجية أي السلطات الإدارية المحلية في المحافظة، أو المديرية، أو البلدية المعنية.
- إجراء اجتماع داخلي بين موظفي وزارة المياه والري MWI المشاركين في إدارة التظلمات لاتخاذ قرار بشأن الحل المقترح.
- الموافقة على الحل المقترح من قبل وزارة المياه والري MWI
- كتابة خطاب إلى المشتكي يصف الحل المقترح.

يتم تصنيف التظلم على أنه "مغلق" على مستوى الدرجة الأولى عندما يتلقى مقدم الشكوى خطاب بالحل المقترح، ويقر بأنه راضٍ، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق على الحل المقترح يتم رفع التظلم إلى المستوى الثاني.

المستوى الثاني من إدارة التظلمات (الخارجية)

سيغطي المستوى الثاني التظلمات التي تعذر تسويتها في المستوى الأول. ستقترح لجنة مراجعة التظلمات خلال اجتماعاتها الدورية، وبعد النظر في التظلمات المرفوعة حلولها للشكاوى، وستكون هذه الحلول إذا تم الاتفاق عليها من قبل الطرفين ملزمة ونهائية لكل من وزارة المياه والري MWI وصاحب (أصحاب) الشكوى. إن الهدف من آلية التظلم في المستوى الثاني هو تجنب تأخير المشروع، ووصول الشكوى إلى المحكمة، والتوصل إلى تسويات ودية حيثما أمكن ذلك، ولا ينبغي النظر في أي شكوى وصلت للمستوى الثاني من النظر بالتظلمات مالم تكون قد عرضت على المستوى الأول لإدارة التظلمات.

إذا لزم الأمر فإن المستوى الثاني من إدارة التظلمات سيشمل طرفًا خارجيًا (طرف خارجي) مثل مجموعة ذات صلة من الخبراء المتخصصين (مثل المقيمين) الذين سيعملون كوسطاء (وسيط) ويتم اختيارهم بناءً على المعايير التالية:

- مستقلين عن وزارة المياه والري MWI، وغير مرتبطين بها بأي شكل من الأشكال.
- لديهم خبرة في معالجة النزاعات على الأراضي والممتلكات الأخرى.
- لديهم خبرة في حل النزاعات و / أو الوساطة .
- لديهم القدرة على تعيين الموظفين في منطقة المشروع.

سيقوم الطرف الخارجي / الوسيط بمراجعة التظلمات مع أعضاء مجلس العلاقات العامة بهدف اقتراح الحلول الأكثر قبولًا، وبمجرد تحديد هذه الحلول مبدئيًا على أنها "حلول ممكنة" ستتم مراجعتها من قبل وزارة المياه والري MWI، وعند الاقتضاء من قبل السلطات المحلية من أجل الوصول إلى الاتفاق النهائي. سيتم إعداد محاضر الاجتماعات بما في ذلك الحلول المقترحة، وسجلات القرارات، والاتفاقيات التي تم التوصل إليها، وتسجيلها في ملف كل شكوى.

في حالة عدم إمكانية التوصل إلى تسوية حتى في المستوى الثاني من آلية التظلم يمكن لمقدم الشكوى، أو وزارة المياه والري MWI اللجوء إلى النظام القضائي / المحكمة. سيتمكن صاحب الشكوى من اللجوء إلى النظام القضائي في أي وقت أثناء العملية. إذا أشرك المشتكي المحكمة فستكون وزارة المياه والري MWI قادرة على مقاطعة العملية الودية لحل التظلم.

11 المراقبة والتقييم

11-1 الملخص

المراقبة هي القياس عبر الزمن الذي يشير إلى التحرك نحو الهدف، أو الابتعاد عنه. تقدم المراقبة البيانات الأولية، التي تقيس على نحو كمي، مؤشر التقدم.

التقييم هو استخدام هذه البيانات بما يضفي عليها قيمة. وعلاوة على ذلك، فإن التقييم هو المكان الذي يتم فيه التعلم، والإجابة على الأسئلة، وتقديم التوصيات، واقتراح التحسينات. ولا ننسى أنه وبدون المراقبة لن يكون للتقييم مدخلات للعمل بها .

تنقسم المراقبة والتقييم عادةً إلى ثلاث مكونات تُعرّف على أنها: مراقبة المدخلات، ومراقبة المخرجات، وتقييم النتائج.

مراقبة المدخلات

تقيس مراقبة المدخلات (أو التقدم) ما إذا كانت المدخلات تسلم في الموعد المحدد، وعلى النحو المحدد في خطة استملاك الأراضي والتعويضات. المدخلات المقاسة هي الخدمات، أو الموارد، أو السلع التي تساهم في تحقيق المخرجات، وفي النهاية النتائج المرجوة. تتم مراقبة المدخلات داخليًا على أساس مستمر، وغالبًا كجزء من نظام الإدارة العامة للمشروع، أو نظام ضمان الجودة.

مراقبة المخرجات

تبحث مراقبة المخرجات (أو الأداء) في النتائج المباشرة القابلة لقياس المدخلات على سبيل المثال عدد الأشخاص الذين حصلوا على تعويض. تعمل مراقبة المدخلات والمخرجات معًا على تتبع كفاءة تنفيذ المشروع، وتوضيح ما إذا كان يلزم إجراء تغييرات لجعل تنفيذ البرنامج أكثر كفاءة، وتتم مراقبة المخرجات داخليًا.

تقييم النتائج

تقييم النتيجة (أو التأثير) - يحدد هذا النشاط المدى الذي من المحتمل أن تحقق فيه مدخلات ومخرجات المشروع أهداف برنامج استملاك الأراضي وإعادة التوطين، ويمكن أن تشمل أمثلة هذه النتائج على سبيل المثال فعالية استعادة سبل العيش. كما يشير تقييم النتائج إلى جانب نتائج مراقبة المخرجات إلى ما إذا كان البرنامج يعمل بشكل حقيقي، ويجب أن يستمر تنفيذه كما هو، أو ما إذا كان يجب إجراء تغييرات أساسية، وعادة ما يتم إجراء تقييم النتائج من قبل مجموعة خارجية مستقلة.

عادة ما يستخدم تقييم النتائج مجموعة واسعة من المؤشرات فعلى سبيل المثال يشعر معظم الناس بالتردد في الكشف عن المبلغ الحقيقي لدخلهم، ولذلك يمكن استخدام بعض المؤشرات غير المباشرة لتقييم ما إذا كان الأشخاص المتضررين من المشروع يقومون بتحسين سبل عيشهم ومستوى معيشتهم. يمكن أن تشمل هذه المؤشرات الالتحاق بالمدارس، أو شراء عناصر معينة مثل السيارات أو الأجهزة المنزلية.

مراقبة المدخلات والمخرجات

يمكن لوزارة المياه والري MWI استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) أثناء مراقبة استملاك الأراضي، وإعادة التوطين، وأنشطة التعويض الواردة في الجداول أدناه.

الجدول 14: مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لعملية استملاك الأراضي وإعادة التوطين

المؤشر	مصدر المعلومات	التكرار
مؤشرات المدخلات		
الإنفاق العام	السجلات المالية	كل ثلاثة شهور
توزيع الإنفاق بواسطة: - التعويضات النقدية - إعادة التأهيل - استعادة سبل العيش - التشاور والمشاركة	السجلات المالية	كل ثلاثة شهور

-الفئات المتضررة -خدمات التنفيذ العامة والنفقات العامة		
عدد الموظفين العاملين بدوام كامل المخصصون للاستملاك الأراضي، وتنفيذ إعادة التوطين، وتوزيعهم بحسب مهارتهم	قسم الموارد البشرية في وزارة المياه والري	كل ثلاثة شهور
عدد المركبات، وأجهزة الكمبيوتر، وأنظمة تحديد المواقع، وغيرها من المعدات ذات الصلة ببرنامج إعادة التوطين واكتساب الأراضي	إحصاء	كل ثلاثة شهور
عدد الفئات المتضررة من المشروع PAPs حسب الفئات (بما يتوافق مع فئات مصفوفة الاستحقاق)	إحصاء رسمي للسكان، ومسح الأصول (تدقيق متواصل)	كل ثلاثة شهور
مؤشرات المخرجات		
عدد الأشخاص الذين تلقوا تعويضًا نقديًا في الفترة المشار إليها، حسب نوع التعويض	نظام إدارة البيانات	شهرياً
عدد اتفاقيات التعويض الفردية الموقعة في هذه الفترة (أي المفاوضات الناجحة - "بائع راغب ومشتري راغب"-مما سيقلل من عدد حالات إعادة التوطين	نظام إدارة البيانات	شهرياً

الجدول 15: مؤشرات الأداء الرئيسة لمراقبة مخرجات عملية التظلم والتعويض

المؤشر / المشكلة	تقاس من خلال	التكرار
متوسط الوقت اللازم لمعالجة وإغلاق التظلم	قياس الفاصل الزمني بين تسجيل التظلم، والإغلاق والوقت بين تسجيل التظلم وإقرار الاستلام الأول	ربع سنوي
عدد التظلمات المفتوحة على مدار الوقت	نظام إدارة البيانات	ربع سنوي
عدد التظلمات المفتوحة على نحو ربع سنوي، وعلى مدار الوقت	نظام إدارة البيانات	ربع سنوي
عدد التظلمات المغلقة في كل ربع سنة، وعلى مدار الوقت	نظام إدارة البيانات	ربع سنوي
التعويض		
متوسط وقت دفع التعويض	قياس الوقت بين اتفاق التعويض والدفع	ربع سنوي
هل تم دفع التعويض بتكلفة الاستبدال الكاملة؟ هل يتم	للتحديد من خلال المقابلات: مقارنة نتائج مسح سوق العقارات لمقارنة العقارات المماثلة مع التعويض المدفوع.	مرة كل سنة

تحديث التعويض لمراعاة الزيادات في قيمة الممتلكات؟	تحقق مما إذا كان الفئات المتضررة من المشروع PAP قادرين على شراء عقار مماثل.	
استعادة سبل كسب العيش		
إعادة تأهيل الأنشطة التجارية	للتحديد من خلال المقابلات: هل تمت إعادة تأسيس الشركات المتأثرة بنجاح؟	مرة كل سنة
إيجاد وظائف للموظفين المهجرين	للتحديد من خلال المقابلات: هل لا يزال الموظفون يعملون بعد تعرضهم للتهجير؟ إذا لم يكن كذلك، فلماذا؟	مرة كل سنة
الوظائف والتوظيف	للتحديد من خلال المقابلات: هل الموظفون المتأثرون لا يزالون يعملون في وظائفهم "القديمة"؟	مرة كل سنة
الدخل	للتحديد من خلال المقابلات: هل تم استعادة الدخل؟	مرة واحدة في السنة وفي المراجعة الشاملة

2-11 مراقبة الامتثال والمراجعة الشاملة

مراقبة الامتثال

ستحصل وزارة المياه والري MWI على خدمات مدقق امتثال خارجي للتحقق ما إذا كان تنفيذ البرنامج يتوافق مع الإطار والمتطلبات الدولية) ومعيار6 لبنك الاستثمار الأوروبي EIB، ومعيار البنك الدولي OP 4.12 ؛ سيتضمن نطاق عمل المدقق المهام التالية:

-القيام بالمهام العامة المتعلقة بتقييم الامتثال العام، والامتثال بإطار سياسة إعادة التوطين، ومعيار بنك الاستثمار الأوروبي EIB رقم (6) ، ومعيار البنك الدولي OP 4.12 ، ويشمل ذلك إجراء مقابلات مع بعض الأسر والشركات المتضررة لقياس مدى استعادة، أو تحسين مستويات المعيشة وسبل العيش للفئات المتضررة من المشروع PAPs، وجمع آرائهم حول تقديم التعويضات، وإعادة التوطين، وإدارة التظلمات.

-يجب مراجعة عملية التعويض سواء تم تسليم المستحقات في الوقت المناسب (على النحو المنصوص عليه في إطار سياسة إعادة التوطين) ، وفي حال، لم يتم تسليمها في الوقت المناسب، ينبغي معرفة مبررات هذا التأخير، كما يجب تقييم ما إذا كان التعويض يتم بتكلفة الاستبدال.

-بالإضافة إلى ذلك يجب تقييم ما إذا كانت جودة الحياة وسبل عيش الأسر المتضررة قد تمت استعادتها، ويتضمن ذلك مراجعة أي برامج لاستعادة سبل العيش / إعادة التأهيل ومدى مساعدتها في توفير سبل عيش بديلة للأسر المتضررة للمساعدة في تعويض آثار النزوح.

المراقبة والتقييم

ستشمل المراقبة والتقييم مراجعة إجراءات المراقبة الداخلية، وإعداد التقارير للتأكد ما إذا كان يتم إجراؤها وفقًا لإطار سياسة إعادة التوطين، ومراجعة سجلات المراقبة الداخلية كأساس لتحديد المجالات المحتملة لعدم الامتثال، وبحث المشاكل المتكررة، أو المجموعات أو الأسر المحرومة المحتملة.

يجب مراجعة سجلات التظلم بحثًا عن أدلة على عدم الامتثال الرئيسية، أو الأداء الضعيف المتكرر في تنفيذ إعادة التوطين أو إدارة التظلمات. يجب تقييم أنظمة فحص ومساعدة الفئات المتضررة من المشروع PAPs بما في ذلك السجلات والأداء لتحديد مدى الالتزام بهذه الأنظمة، وخطة عمل استملاك الأراضي وإعادة التوطين في المستقبل.

- يشمل تقييم التنفيذ ما يلي:
- تقييم ما إذا كانت الموارد كافية لتنفيذ الالتزامات في هذا النظام وأي تدريب أو متطلبات بناء القدرات.

- تقييم نظام إدارة البيانات ونتائجه .
- مقارنة التقدم الفعلي مع الجدول الزمني الأولي.

ستتم مراقبة الامتثال مرتين في السنة خلال المرحلة النشطة من استملاك الأراضي وإعادة التوطين. سيخصص المدقق الخارجي ما يقارب الخمسة أيام لكل من هذه المهام مع تخصيص معظم هذا الوقت للزيارات الميدانية بما في ذلك المقابلات مع الجهات المعنية الرئيسية والأشخاص المتضررين.

سينتج عن كل مهمة من مهام المدقق تقرير يتم إعداده بشكل مستقل لوزارة المياه والري MWI، وبنك الاستثمار الأوروبي EIB. سيتم اختيار المدقق من بين الشركات التي يتمتع موظفوها بخبرة دولية كبيرة في إعادة التوطين.

المراجعة الشاملة

ستنظم وزارة المياه والري MWI المراجعة الشاملة التي يجب أن يقوم بها المدقق الخارجي (يحتمل أن يشارك المدقق الذي قام بمراقبة الامتثال). إن الهدف العام من استكمال التدقيق هو التحقق من أن نظام سياسة إعادة التوطين قد تم تنفيذه بشكل فعال، وساعد وزارة المياه والري MWI في استعادة مستويات معيشة، وسبل عيش الفئات المتضررة من المشروع PAPs.

أهداف المراجعة الشاملة:

- التحقق من تسليم جميع الاستحقاقات والالتزامات الموصوفة في نظام سياسة إعادة التوطين.
- تحديد ما إذا كانت تدابير نظام سياسة إعادة التوطين فعالة في استعادة، أو تحسين مستويات المعيشة، وسبل العيش للأشخاص المتضررين.
- التحقق من أي شكاوى منهجية قد تكون قد تركت معلقة.
- تحديد أي إجراءات تصحيحية ضرورية لتحقيق استكمال التزامات نظام سياسة إعادة التوطين.

ستركز المراجعة الشاملة على استعادة سبل العيش للأشخاص المتضررين من المشروع. سيتم تصميم طرق تقييم لاستعادة سبل العيش بعناية، وستشمل بشكل أساسي المسوحات الكمية مما يؤدي إلى المقارنة مع البيانات الأساسية، ويجب أن يتم ذلك على عينة ذات دلالة إحصائية من الأسر المتضررة المختارة من جميع مكونات المشروع.

بالإضافة إلى ذلك ستستخدم المراجعة الشاملة مناهج نوعية لجمع البيانات، وتقييم مستويات معيشة الأسرة. ينبغي إيلاء اهتمام خاص بتقييم تأثير استملاك الأراضي وإعادة التوطين على ظروف الأسر المتضررة المعيشية.

سيقدم تقرير المراجعة الشاملة استنتاجات حول فعالية استعادة سبل العيش، وتحديد أي تدابير تصحيحية ستكون ضرورية لاستكمال استعادة سبل العيش للفئات المتضررة من المشروع PAPs.

يمكن إجراء المراجعة الشاملة من قبل نفس المستشار الذي سيتولى مراقبة الامتثال. يتم المراجعة الشاملة عادةً بعد 18-24 شهرًا من اكتمال المرحلة النشطة من استملاك الأرض وإعادة التوطين.